المجلس

مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

العدد الأول | أكتوبر 2023

الدورة العادية الأولى من المدة النيابية 2023 – 2027

النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب: منطلق أساسي لعمل البرلمان

تركيز هياكل المجلس

المصادقة على عدد من مشاريع القوانين

جلسات حوار مع عدد من أعضاء الحكومة

في الاجتماع الأول لندوة الرؤساء: تقييم عمل المجلس والتداول حول استراتيجيته خلال الدورة النيابية القادمة

دور هام للديبلوماسية البرلمانية في تدعيم علاقات تونس الخارجية

المجلس
مجلّة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

المحتوى

• **تقديم**
• **مجلس نواب الشعب يعقد جلسته العامة الافتتاحية**
- النواب يؤدّون اليمين 03
- انتخاب رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه 03
- كلمة رئيس مجلس نواب الشعب إثر إنتخابه 04

• **تركيبة مجلس نواب الشعب**
- خصوصيات تركيبة مجلس نواب الشعب 05
- أعضاء مجلس نواب الشعب حسب الدوائر الانتخابية 06

• **خلال لقاءات السيد رئيس مجلس نواب الشعب مع السيد رئيس الجمهورية:**
- تأكيد أهمية الوظيفة التشريعية للمجلس ودوره الرقابي واختصاصاته 17

• **النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب: منطلق أساسي لعمل البرلمان**
- عمل مثمر وجاد في مستوى اللجنة 18
- النظر في مشروع النظام الداخلي والمصادقة عليه في الجلسات العامة. 20

• **تكوين الكتل النيابية وتركيز هياكل مجلس نواب الشعب**
الإعلان عن الكتل النيابية 22
- انتخاب اللجنة القارة لإحصاء الأصوات ومراقبة عمليات التصويت 22
- تكوين مكتب مجلس نواب الشعب 23
- انتخابات اللجان القارة 23
- تركيبة مكتب مجلس نواب الشعب 24
- تركيبة اللجان القارة 25

• **اجتماعات مكتب مجلس نواب الشعب** 28
• **نشاط مكثف على مستوى اللجان القارة** 30

• **العمل التشريعي**
مجلس نواب الشعب يصادق على عدد من مشاريع القوانين 33

• **العمل الرقابي**
- مجلس نواب الشعب يعقد جلسات حوار مع عدد من أعضاء الحكومة
*جلسة حوار مع وزيرة التجهيز والإسكان 37
*جلسة حوار مع وزير الشباب والرياضة 38
*جلسة حوار مع وزير الداخلية 40
- توجيه سؤال شفاهي إلى وزير الصحة 42
- توجيه أسئلة كتابية إلى عدد من أعضاء الحكومة 43

• **انعقاد الاجتماع الأوّل لندوة الرؤساء** 45
• **دور هام للديبلوماسية البرلمانية في تدعيم علاقات تونس الخارجية** 47
• **مساندة متواصلة للقضية الفلسطينية وتعاطف مع الشعبين المغربي واللّيبي** 51
• **مجلس نواب الشعب يحتفي بالأعياد والذكريات الوطنية والعالمية** 52
• **مجلس نواب الشعب ينظم ملتقى برلمانيا تمهيديا للعمل البرلماني ووسائله** 57
• **اليوم الدراسي البرلماني حول «جريمة إصدار الصك دون رصيد»** 60
• **انفتاح مجلس نواب على المنظمات الوطنية والمجتمع المدني** 63

الإنطلاقة

هذا العدد الأوّل من مجلّة « المجلس» التي نأمل أن تكون مرآة لنشاط مجلس نواب الشعب في كل تجلّياته، ووسيلة للتعريف به على أوسع نطاق على امتداد المدّة النيابية.

ويأتي هذا الإصدار في سياق الدور الموكول للإعلام البرلماني من حيث إبراز الوظيفة التشريعية وما تقوم به من عمل وفق المهام المنصوص عليها في أحكام دستور تونس الجديد.

وخصّصنا العدد الأوّل لاستعراض المحطّات التي ميّزت انطلاقة مجلس نواب الشعب، وأردناه عملا تسجيليا وتوثيقيا بتضمينه كل المعطيات حول تركيبة المجلس وهياكله ونظامه الداخلي، حتى يبقى وثيقة مرجعية لكل المهتمّين بالشأن البرلماني على امتداد هذه المدّة النيابيّة الجديدة.

ولقد سجّلت الدورة الأولى من المدة النيابيّة الجديدة التي انطلقت في 13 مارس 2023 وتواصلت الى 31 جويلية 2023، منجزا متنوّع الأركان يجدر الوقوف عنده وتثمينه بالنظر إلى أهميته في الإنطلاقة الموفّقة لعمل المجلس.

ومن أبرز المحطّات التي شهدها العمل النيابي، إعداد النظام الداخلي الذي يمثّل ركيزة أساسيّة ومنطلقا لنشاط مختلف الهياكل وللممارسة الفعليّة لوظائف مجلس نواب الشعب في إطار من الاحترام المتبادل والحوار البنّاء، وبمساهمة كل النواب. كما كان نشاط المجلس ثريّا ومتنوّعا على مستوى اللّجان والجلسات العامة في الجوانب التشريعية والرقابية، وكذلك على مستوى العلاقات الخارجية.

كما تواصل النشاط البرلماني أثناء العطلة، وتميّز بانعقاد الاجتماع الأوّل لندوة الرؤساء، إضافة الى تنظيم يوم دراسي بمبادرة من الأكاديمية البرلمانية بمناسبة افتتاح السنة التكوينية الجديدة، فضلا عن المشاركة في اجتماع برلماني افتراضي في إطار ما تحظى به الديبلوماسية البرلمانية من أهمية في تدعيم علاقات تونس وإشعاعها عبر مختلف الآليات، وتعزيز حضورها في المحافل الإقليمية والدولية.

ولقد كان لما أبداه كل النواب من استعداد وشعور بالمسؤولية، الأثر الإيجابي في نسق العمل وفي أجوائه. وهو ما أفضى الى محصّلة أكّدت أن هذا المجلس النيابي على أتمّ الاستعداد للقيام بالدور الموكول له والاسهام الفاعل والنشيط في مواجهة التحدّيات ودفع المسيرة التنموية للبلاد وفق أحكام الدستور، وفي تناغم مع الوظيفة التنفيذية خدمة لمصلحة الوطن، واستجابة لطموحات المواطن وتطلّعاته، وزرع ثقافة الأمل فيه باعتبارها شعارا أساسيا لهذه المرحلة الدّقيقة.

كل هذه المبادئ وهذه المؤشّرات تجد صداها في هذا المنتوج الإعلامي، الذي سيتم العمل على إصداره بصفة دورية ومنتظمة على امتداد المدة النيابية، حتى يكون بالفعل مرآة للعمل النيابي في كل أوجهه.

كما سنسعى الى تطوير هذا العمل و إثرائه عبر تعزيز الجانب الإخباري بركن فكري يتضمّن مقالات تحليليّة ودراسات تتّصل بالشأن التشريعي وبكل جوانب الحياة البرلمانية يساهم بها النواب وإطارات المجلس، وهم مدعوون إلى ذلك، حتى يكون هذا الإصدار، كما نريده، خير وثيقة مرجعية للباحثين والدارسين في مجالات العمل البرلماني.

مجلس نواب الشعب يعقد جلسته العامة الافتتاحية

- انتخاب السيد إبراهيم بودربالة رئيسا لمجلس نواب الشعب،
- انتخاب السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي نائبين للرئيس.
- المجلس سيبذل كلّ مجهوداته في سبيل القيام بوظيفتيه التشريعية والرقابية.

عملا بأحكام دستور 25 جويلية 2022، وبمقتضيات الأمر عدد 221 لسنة 2023 المؤرخ في 8 مارس 2023 المتعلّق بدعوة أعضاء مجلس نواب الشعب لحضور جلسته العامة الافتتاحية، انعقدت الجلسة العامة يوم الاثنين 13 مارس 2023 برئاسة أكبر النوّاب سنّا، السيّد صالح المباركي وبمساعدة أصغرهم سنّا السيّد غسّان يامون، وأصغرهنّ سنّا السيّدة سيرين بوصندل.

كلمة رئيس الجلسة

افتتحت الأشغال بتلاوة آيات بيّنات من الذّكر الحكيم، ثم ألقى رئيس الجلسة السيد صالح المباركي كلمة عبّر فيها عن شرفه بترؤس هذه الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب الذي انبثق عن دستور 25 جويلية. وتوجّه بتحيّة شكر الى الشعب التونسي في مختلف الدوائر الانتخابية ممن تحمّلوا عبء المساهمة في هذا المسار الانتقالي بكل مسؤولية، ومنحوا ثقتهم من خلال التزكيات ثم التصويت. وبيّن أنّها مسؤولية تاريخية جسيمة حمّلوها للنواب للإيفاء بوعودهم في إطار ما يخوّله الدستور .

وأكّد ضرورة الوعي بأنّنا نعيش لحظة مفصلية فارقة في تاريخ البلاد، وهو ما يحفّز النواب على القيام بدورهم من منطلق الحرص على المصلحة العليا للوطن بعيدا عن أي صراعات أو تجاذبات مرتبطة بمصالح ذاتية أو فئوية ضيقة، بالنظر الى ما تعيشه البلاد من تحدّيات اقتصادية واجتماعية فرضتها عوامل داخلية وخارجية متعدّدة. وأضاف أنّه من أوكد واجبات نواب الشعب العمل صلب المؤسسة التشريعية في كنف التشاركية والانسجام الإيجابي مع مكوّنات السلطة التنفيذية من منطلق الإيمان بوحدة الدولة .

النواب يؤدّون اليمين

وإثر هذه الكلمة، أنشد النواب النشيد الوطني، ثم تولّى رئيس الجلسة ومساعداه تلاوة القائمة النهائية للمنتخبين بمجلس نواب الشعب، بناء على قراري الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات المتعلّقين بالتصريح بالنتائج النهائية لانتخابات أعضاء مجلس نواب الشعب لسنة 2022 في دورتها الأولى والثانية.

وأدّى أعضاء مجلس نواب الشعب بصورة جماعية اليمين التالية: « أقسم بالله العظيم أن أبذل كل ما في وسعي في إخلاص وتفان لأقوم بالواجب الوطني المقدّس ولأضطلع على خير وجه بمسؤولياتي، رائدي الأسمى في ذلك مصلحة الوطن العليا في كنف احترام دستور البلاد وقوانينها ». و إثر ذلك تمّ تكوين اللجنة القارة لإحصاء الأصوات ومراقبة عمليّات التصويت لانتخاب رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه، التي ضمّت ثمانية أعضاء.

انتخاب رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه

أعلن رئيس الجلسة عن فتح باب الترشّح لمنصب رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه.

وترشّح لمنصب رئيس مجلس نواب الشعب السّادة إبراهيم بودربالة، ويسري البوّاب، وهشام حسني، وماهر الكتاري، وشفيق زعفوري، وفوزي الدعّاس، وبدرالدين القمودي، وعبد السلام الدحماني.

وترشّحت لمنصب نائب رئيس مجلس نواب الشعب من الإناث ، السيّدات منال بديدة، وسيرين المرابط، وآمال المؤدب، وفاطمة المسدي، وسوسن المبروك، ومريم الشريف، وسنياء بن المبروك، وألفة المرواني، ونجلاء اللحياني، ونورالهدى السبائطي.

كما ترشّح لمنصب نائب رئيس مجلس نواب الشعب من الذكور السّادة الأنور المرزوقي، وفخر الدين فضلون، ورياض جعيدان، ومعز بن يوسف، وأيمن بن صالح، وصالح الصيادي، وعبد الحليم بوسمة، ومحمد اليحياوي.

وجرت إثر ذلك عمليّات الاقتراع لانتخاب رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه، بالتصويت السرّي . ثم تولّت لجنة إحصاء الأصوات ومراقبة عمليات التصويت القيام بعملها، وتمّ الإعلان عن النتائج .

انتخاب رئيس مجلس نواب الشعب :

بخصوص انتخاب رئيس مجلس نواب الشعب، لم يتحصّل أيّ مترشّح على الأغلبية المطلوبة في الدورة الأولى. وتمّ المرور إلى تنظيم دورة ثانية تقدّم إليها المترشّحان المتحصّلان على أكثر عدد من الأصوات، وهما السيّدان إبراهيم بودربالة وعبد السلام الدحماني.

وتحصّل السيد إبراهيم بودربالة على أكثر عدد من الأصوات، وفاز بمنصب رئيس مجلس نواب الشعب.

انتخاب نائب رئيس مجلس نواب الشعب من الإناث :

كذلك الشأن بالنسبة لانتخاب نائب رئيس مجلس نواب الشعب من الإناث، لم تتحصّل أيّ من المترشّحات على الأغلبية المطلوبة في الدورة الأولى، وتمّ المرور إلى دورة ثانية تقدّمت إليها المترشّحتان المتحصّلتان على أكثر عدد من الأصوات وهما السيّدتان سوسن المبروك و آمال المؤدب.

وتحصّلت السيدة سوسن المبروك على أكثر عدد من الأصوات، وفازت بمنصب نائب رئيس مجلس نواب الشعب.

انتخاب نائب رئيس مجلس نواب الشعب من الذكور :

وبالنسبة لانتخاب نائب رئيس مجلس نواب الشعب من الذكور، لم يتحصّل أيّ من المترشّحين على الأغلبية المطلوبة في الدورة الأولى، وتمّ المرور إلى دورة ثانية تقدّم إليها المترشحان المتحصّلان على أكثر عدد من الأصوات، وهما السيدان رياض جعيدان والأنور المرزوقي.

وتحصّل السيد الأنور المرزوقي على أكثر عدد من الأصوات، وفاز بمنصب نائب رئيس مجلس نواب الشعب

كلمة السيّد إبراهيم بودربالة إثر انتخابه رئيسا لمجلس نواب الشعب

بيّن السيّد إبراهيم بودربالة في كلمة إثر انتخابه رئيسا لمجلس نواب الشعب، أنّه في هذا اليوم الحاسم من تاريخ تونس، شرع المجلس في أعماله وتمّ انتخاب الرئيس ونائبيه. وتقدّم بهذه المناسبة بالشكر لكلّ من وضع ثقته في شخصه، مضيفا أن الاختيار هو اجتهاد سواء كان لفائدة شخص أو آخر، ولكن المهمّ هو الروح الأخوية والروح الديمقراطية التي سادت هذه الجلسة.وقال إنه انطلاقا من هذه اللحظة، «نحن كتلة واحدة، نعمل اليد في اليد، وذلك لرفع التحدّي وهو أن يكون هذا المجلس محلّ رضاء الشعب التونسي» . ودعا المجلس الى أن يبذل كلّ جهوده في سبيل القيام بوظيفته التشريعية ووظيفته الرقابية، مؤكّدا أن العمل مع مؤسّسات الدولة وفي مقدّمتها رئاسة الجمهورية والحكومة سيكون من أجل بناء تونس الغد التي يطمح كلّ واحد أن تكون محل استقرار، وأن تستعيد مكانتها بالنسبة للدول الشّقيقة والصّديقة ومختلف الوافدين على بلادنا، وخاصة الذين يأتون للسياحة أو للاستثمار، وسيجدون المناخ الملائم للنجاح في أعمالهم واستثماراتهم.

وبيّن في هذا الإطار أنّه سيتم العمل على إشاعة الطمأنينة بين الجميع سواء مواطنين تونسيين أو أجانب يعيشون بيننا بصورة قانونية.

وأكّد السيد إبراهيم بودربالة أنّ هذا اليوم هو انطلاق فعليّ لبناء تونس الغد خاصة بعد التدابير التي وقع اتّخاذها منذ 25 جويلية 2021، والتي أنقذت البلاد من الويلات التي كنّا نعيشها كلّ يوم. وأضاف أن كل المراحل تمّت بهدوء وكانت واضحة وشفّافة واحتُرمت فيها الآجال، وكانت الانتخابات ذات مصداقيّة وشفافيّة وأعطت الهيئة العليا للانتخابات لأوّل مرّة أرقاما ذات مصداقية.

واعتبر أن من شارك في الانتخابات برهن على روح وطنية عالية، معربا عن أمله في التوصّل مستقبلا إلى إعادة المصداقية للعمل التشريعي حتى يستعيد للمواطن الثّقة في عمل نواب الشعب وفي كلّ ما يقومون به، إحتراما للمسؤولية التي أناطها الدستور بعهدتهم. ثم دعا رئيس المجلس الى تكوين لجنة النظام الداخلي، متمنّيا أن تحظى بمشاركة كلّ الأطراف بالنظر إلى أهميّتها وباعتبار أنّها ستوضّح العمل داخل البرلمان والعلاقة مع مختلف الأطراف من رئاسة جمهورية وحكومة ومجتمع مدنيّ وكلّ من يريد المساهمة في العمل البرلماني.

وأعرب عن أمله في أن تقوم هذه اللجنة بعملها في أقرب وقت لإعطاء صورة ذات مصداقية تؤكّد أن هذا المجلس سيتحمّل مسؤوليته وفق ما يتمنّاه الشعب التونسي من تحقيق الطمأنينة والأمل بالنسبة للمستقبل.

وإثر تقديم الترشحات تمّ الإعلان عن تركيبة اللجنة التي ضمّت 31 مترشحا، ووقعت المصادقة عليها بالإجماع.

خصوصيات تركيبة مجلس نواب الشعب

- توزيع أعضاء المجلس حسب الجنس

ذكور : 129

اناث : 24

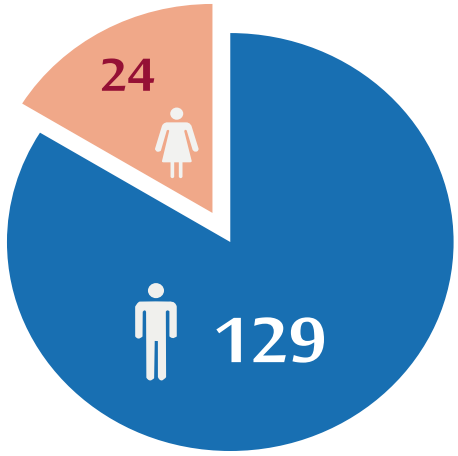

- توزيع أعضاء المجلس حسب السن :

بين 23 و 30 سنة : 08

بين 31 و 40 سنة : 26

بين 41 و 50 سنة : 58

بين 51 و 60 سنة :49

بين 61 و 70 سنة : 09

71 سنة : 03

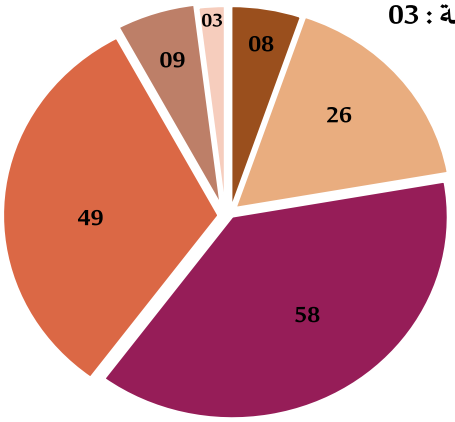

- توزيع أعضاء المجلس حسب القطاعات والاختصاصات المهنية

قطاع التربية والتعليم : 46

وتشمل المتفقدين والمرشدين ومديري المؤسسات التربوية من مدارس إعدادية ومعاهد ثانوية والأساتذة في مختلف الرتب والاصناف والاختصاصات .

القطاع الخاص : 38

ويشمل بالخصوص أصحاب الشركات الخاصة، ومختلف مسؤوليات الإدارة والاشراف في الشركات والمؤسسات الخاصة ، ووكلاء الشركات، والاعمال الحرة والتجارة ، والتكوين .

قطاع المحاماة والوظيفة العمومية : 22

وتشمل بالخصوص المديرين وكواهي المديرين ورؤساء المصالح ومختلف الاختصاصات والرتب الأخرى بقطاع الوظيفة العمومية .

قطاع التعليم العالي : 11

يشمل بالخصوص الأساتذة المساعدين، والأساتذة المحاضرين، وأساتذة التعليم العالي وبعض الاختصاصات الأخرى.

قطاع الصحة : 7

وتشمل بالخصوص الأطباء ومديري المستشفيات وبعض الاختصاصات الطبية الأخرى.

الطلبة : 5

الهندسة : 4

الفلاحة والطب البيطري : 4

اختصاصات مختلفة : 16

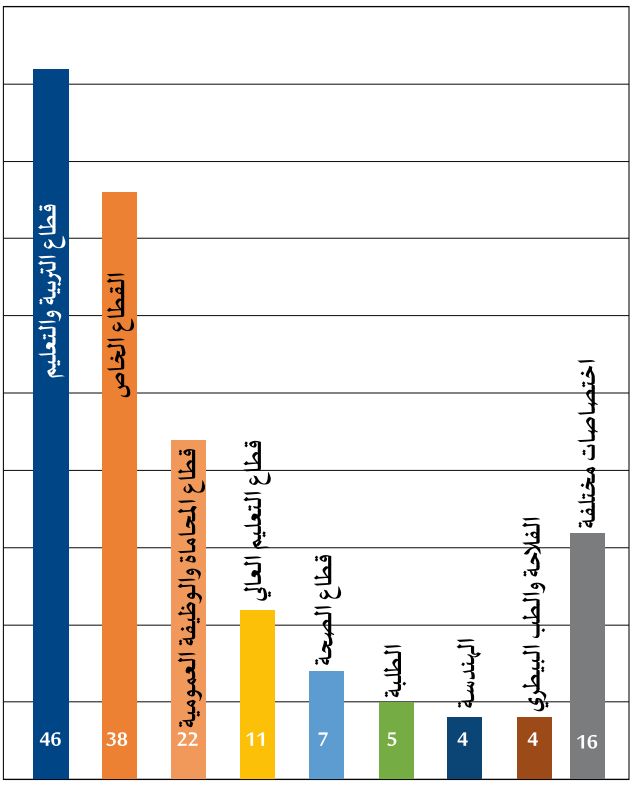

أعضاء مجلس نواب الشعب حسب الدوائر الانتخابية

في ما يلي تركيبة أعضاء مجلس نواب الشعب حسب الدوائر الانتخابية .
وقد تم ترتيب الدوائر حسب الجدول "أ" المتعلق بضبط الدوائر الانتخابية بالتّراب التونسي وعدد المقاعد المخصصة لها، والجدول "ب" المتعلق بضبط الدوائر الانتخابية بالنسبة إلى التونسيين بالخارج وعدد المقاعد المخصصة لها، من المرسوم عدد 55 لسنة 2022 المؤرخ في 15 سبتمبر 2022 المتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ماي 2014 المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء وإتمامه.

تونس

ماهر الكتاري
قرطاج - المرسى

هشام حسني
حلق الوادي

سناء بن المبروك
الكرم

ثابت العابد
حي الخضراء- المنزه

أمال المؤدب
المدينة- باب سويقة

عادل البوسالمي
باب بحر- سيدي البشير

لطفي الهمامي
العمران- العمران الاعلى

ظافر الصفيري
التحرير - باردو

سيرين المرابط
السيجومي- الزهور

عز الدين التايب
الحرايرية

عادل ضياف
سيدي حسين

صالح مباركي
الكبارية

محمد أمين الورغي
الوردية – جبل الجلود

أريانة

نجلاء اللحياني
أريانة المدينة

أيمن بن صالح
سكرة 1

فاتن النصيبي
سكرة 2

أيمن البوغديري
رواد 1

عبد الحليم بوسمة
رواد 2

فيصل الصغير
قلعة الأندلس-سيدي ثابت

طارق الربعي
حي التضامن

مهى عامر
المنيهلة

بن عروس

ألفة مرواني
بن عروس المدينة الجديدة

ماهر بوبكر الحضري
المروج- بئر القصعة

ضحى السالمي
حمام الانف-حمام الشط

كمال فراح
بومهل البساتين- الزهراء

ابراهيم بودربالة
رادس- مقرين

فخري عبد الخالق
المحمدية

مراد الخزامي
فوشانة

عزيز بن الاخضر
مرناق

منوبة

أسماء الدرويش
منوبة

علي بوزوزية
دوار هيشر

مريم الشريف
وادي الليل

صابر الجلاصي
المرناقية - برج العامري

عبد الرزاق عويدات
الجديدة- طبربة - البطان

نابل

الانور المروزقي
نابل

سامي الرايس
دار شعبان الفهري –بني خيار

عبد الجليل الهاني
بوعرقوب – بني خلاد

نورة الشبراك
قربة

حسن بوسامة
منزل تميم

الفاضل بن تركية
قليبية- حمام الاغزاز

محمد بن سعيد
الهوارية –تاكلسة

عبد القادر بن زينب
سليمان

ريم الصفير
منزل بوزلفة - الميدة

محمد علي فنيرة
قرمبالية

ياسين مامي
الحمامات

زغوان

زينة جيب الله
زغوان - الزريبة

الناصر الشنوفي
بير مشارقة - الفحص

حسن بن علي
الناظور - صواف

بنزرت

سامي السيد
بنزرت الشمالية

فتحي المشرقي
بنزرت الجنوبية

سامي الطوجاني
سجنان- جومين -غزالة

سيرين بوصندل
جرزونة - منزل جميل

ماجدة الورغي
منزل بورقيبة - تينجة

أحمد سعيداني
ماطر- اوتيك

يوسف الطرشون
غار الماح- العالية - راس الجبل

باجة

بثينة الغانمي
باجة الشمالية

عواطف الشنيتي
باجة الجنوبية - تيبار- تبرسق

رضا الدلاعي
عمدون - نفزة

معز الرياحي
مجاز الباب- قبلاط - تستور

جندوبة

حاتم الهواوي
جندوبة

محسن هرمي
جندوبة الشمالية – فرنانة

محمد اليحياوي
طبرقة – عين دراهم

رؤوف الفقيري
غار الدماء- وادي مليز

صلاح الفرشيشي
بوسالم – بلطة بوعوان

الكاف

ياسر قراري
الكاف الغربية - الكاف الشرقية

عماد الدين سديري
نبر - الطويرف -
ساقية سيدي يوسف - تاجروين

ريم المعشاوي
القلعة الخصبة- الجريصة -
القصور - الدهماني- السرس

سليانة

بسمة الهمامي
سليانة - برقو

رشدي الرويسي
بوعرادة - قعفور -
الكريب - بورويس - العروسة

محمد الهادي العلاني
مكثر - الروحية - كسرى

سوسة

عبد القادر عمار
سوسة المدينة - سيدي عبد الحميد

هالة جاب الله
سوسة الرياض

حمدي بن صالح
سوسة جوهرة

سفيان بن حليمة
حمام سوسة- اكودة

معز بن يوسف
القلعة الكبرى - سيدي بوعلي- كندار

محمد احمد
النفيضة - بوفيشة - هرقلة

محمود العامري
القلعة الصغرى- سيدي الهاني

حسام محجوب
مساكن

يوسف التومي
الزاوية - القصيبة - الثريات

المنستير

يسري البواب
المنستير 1

صالح الصيادي
المنستير 2

سامي الحاج عمر
الساحلين - الوردانين - بنبلة

عمر بن عمر
زرمدين- يني حسان

محمد زياد الماهر
جمال

حمدي بن عبد العالي
المكنين

رياض بلال
طبلبة - البقالطة - صيادة - لمطة - بوحجر

فخر الدين فضلون
قصر هلال - قصيبة المديوني

المهدية

أحمد بنور
المهدية

محمد بن حسين
الرجيش - قصور الساف- البرادعة

بلال إبن المشري
الشابة - ملولش- سيدي علوان

منير الكموني
أولاد شامخ- هبيرة - شربان

عماد أولاد جبريل
بومرداس - السواسي

فتحي رجب
الجم

صفاقس

معز برك الله
صفاقس المدينة

صابر المصمودي
صفاقس الغربية

مليك كمون
ساقية الزيت

طارق مهدي
ساقية الداير

فاطمة المسدي
صفاقس الجنوبية

أيمن المرعوي
طينة

شكري بن البحري
عقارب

عبد الحافظ الوحيشي
جبنيانة - العامرة

عصام شوشان
الحنشة

حسن جربوعي
منزل شاكر

منال بديدة
بئر علي بن خليفة

محمود شلغاف
قرقنة

إبراهيم حسين
الصخيرة-الغريبة- المحرس

القيروان

ايمن نقرة
القيروان الشمالية

الطيب الطالبي
القيروان الجنوبية

نبيل حامدي
السبيخة - الوسلاتية - عين جلولة

لطفي سعداوي
الشبيكة - حفوز

وليد حاجي
العلا - حاجب العيون

كمال كرعاني
نصر الله - منزل مهيري - الشرادة

مختار عيفاوي
بوحجلة

القصرين

حاتم لّباوي
القصرين الشمالية-الزهور

عبد العزيز شعباني
القصرين الجنوبية - حاسي الفريد

حمادي غيلاني
سبيطلة

محمد شعباني
ماجل بلعباس - فريانة

محمد امين مباركي
سبيبة - جدليان – العيون

عمار عيدودي
تالة - حيدرة - فوسانة

سيدي بوزيد

شفيق زعفوري
سيدي يوزيد الغربية- الهيشرية

عبد الستار الزارعي
سيدي بوزيد الشرقية- سوق الجديد

صالح السالمي
سبالة اولاد عسكر- جلمة

جلال خدمي
بير الحفي- سيدي علي بن عون

بدر الدين قمودي
منزل بوزيان- المكناسي - المزونة

خالد حكيم ميروكي
الرقاب – السعيدة- اولاد حفوز

قابس

عصام البحري الجابري
قايس المدينة- قابس الغربية

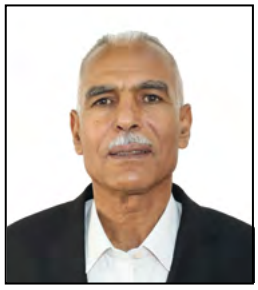

ثامر المزهود
قابس الجنوبية

نور الهدى سبائطي
غنوش- المطوية
- وذرف - منزل الحبيب

فوزي دعاس
الحامة - الحامة الغربية

عبد السلام الدحماني
مارث-دخيلة توجان-مطماطة
-مطماطة الجديدة

مدنين

سوسن مبروك
مدنين الشمالية

محمد ضو
مدنين الجنوبية- سيدي مخلوف

عبد السلام الحمروني
بني خداش

علي زغدود
بن قردان

مسعود قريرة
جرجيس

غسان يامون
جربة-حومة السوق

باديس بالحاج علي
جربة ميدون- جربة أجيم

تطاوين

المنصف المعلول
تطاوين الشمالية- بني مهيرة - الصمار

مصطفى البوبكري
تطاوين الجنوبية - بير الاحمر-غمراسن

المختار عبد المولى
ذهيبة - رمادة

قفصة

نجيب عكرمي
قفصة الشمالية - سيدي عيش - القصر - زانوش

محمد علي
قفصة الجنوبية

محمد ماجدي
ام العرايس- سيدي بوبكر - الرديف- المتلوي - المضيلة

النوري جريدي
القطار - بلخير - السند

توزر

رمزي الشتوي
توزر

نبيه ثابت
دقاش-حامة الجريد -تمغزة

نزار الصديق
نفطة - حزوة

قبلي

الطاهر بن منصور
قبلي – سوق الاحد

بوبكر بن يحي
دوز

الياس بوكوشة
فوار- رجيم معتوق

الدوائر الإنتخابية بالنسبة إلى التونسيين بالخارج

عمر برهومي
فرنسا 2

رياض جعيدان
فرنسا 3

سامي بن عبد العالي
إيطاليا

خلال لقاءات السيد رئيس مجلس نواب الشعب مع السيد رئيس الجمهورية

تأكيد أهمية الوظيفة التشريعية للمجلس ودوره الرقابي واختصاصاته الواسعة

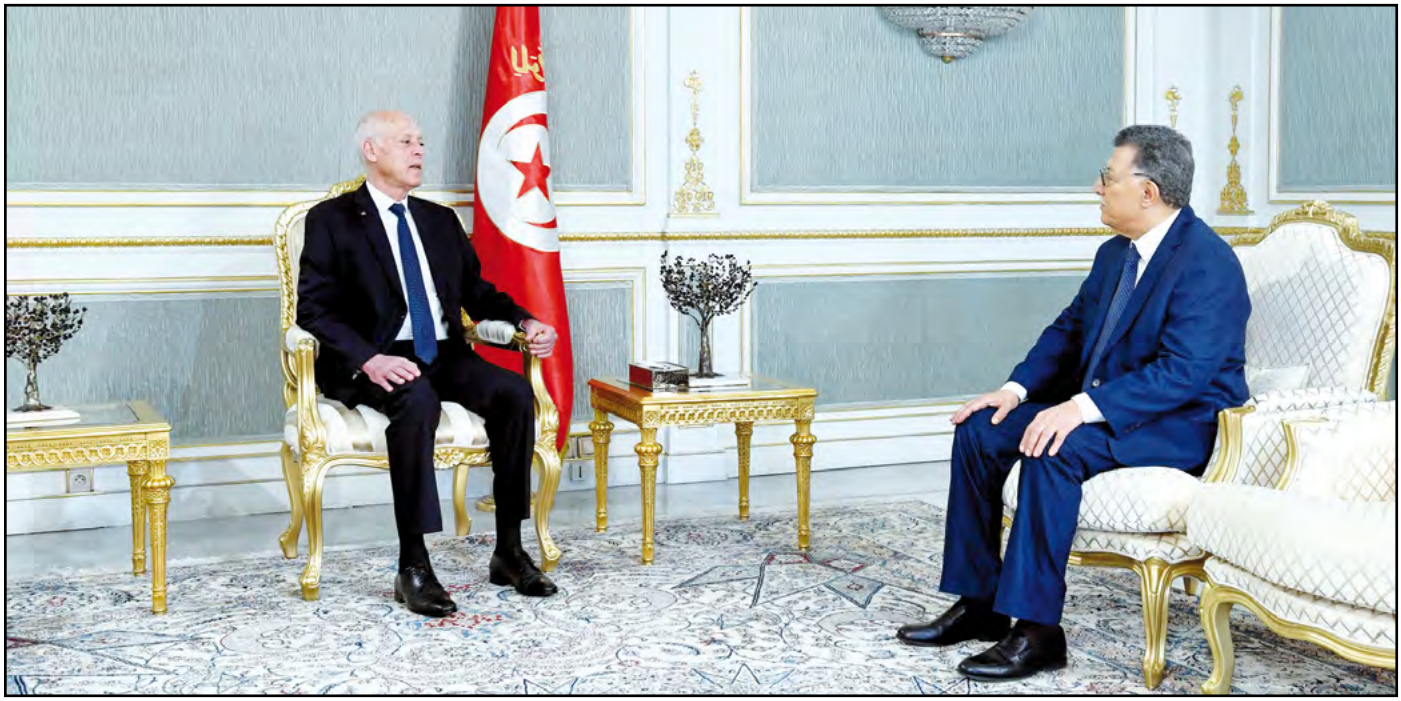

تعدّدت لقاءات رئيس مجلس نواب الشعب مع رئيس الجمهورية في قصر قرطاج، وكان أوّلها يوم 14 مارس 2023، حيث قدّم السيد قيس سعيّد رئيس الجمهورية التهاني الى السيّد إبراهيم بودربالة ، إثر انتخابه رئيسا لمجلس نوّاب الشعب.

وتناول اللقاء عديد المواضيع المتعلّقة بالتشريعات التي ينتظرها الشعب، وبمسؤولية النائب أمام ناخبيه.

وتناول اللقاء الملتئم يوم الثلاثاء 18 أفريل 2023 جملة من المسائل من أهمّها الدور التشريعي لمجلس نواب الشعب في هذه المرحلة التي تعيشها تونس.

وتمّ التطرّق إلى الروح التي يقوم عليها دستور 25 جويلية 2022 ومقاصده في الفصل بين الوظائف داخل الدولة.

وخلال لقاء يوم 26 ماي 2023، تمّ التطرّق إلى الوظيفة التشريعية للمجلس في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ تونس، علاوة على دوره الرقابي الذي يختلف عما كان عليه الأمر قبل دستور 25 جويلية 2022.

كما تناول اللّقاء مسألة الكتل البرلمانية التي وردت في نصّ الدستور ، وموضوع الحصانة البرلمانية التي تهدف إلى تمكين النائب من ممارسة وظيفته دون أي ضغط وبكل حرية دون أن يعني ذلك أنّه فوق المحاسبة والقانون.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أنّه على النواب الذين هم مسؤولون أمام ناخبيهم أن يتحمّلوا المسؤولية في رفع الحصانة عمن تعلّقت به قضايا قبل الانتخابات ومازالت هذه القضايا منشورة أمام المحاكم سواء في تونس أو في الخارج.

وخلال لقاء يوم 16 جوان 2023، تمّ التداول حول الاختصاصات الواسعة التي خوّلها الدستور للمجلس. وحول نظامه الداخلي، ودوره الرقابي.

وشدّد رئيس الجمهورية، على أننا نعيش اليوم تحدّيات كبرى لن نقبل إلا برفعها مجتمعين في مستوى الأهداف التي رسمها الشعب التونسي حتى تكون كل التشريعات في مستوى تطلّعاته وآماله.

واستقبل رئيس الجمهورية، يوم الأربعاء 2 أوت 2023 رئيس مجلس نواب الشعب. وتناول اللقاء حصيلة عمل المجلس الذي ختم دورته العادية الأولى في موفّى شهر جويلية 2023 ، عملا بأحكام الفصل 71 من الدستور.

وتمّ التعرّض الى الوظيفة التشريعية للمجلس ولجلسات الحوار التي عقدت مع عدد من أعضاء الحكومة.

النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب:
منطلق أساسي لعمل البرلمان

مثّل إعداد النظام الداخلي ومناقشته والمصادقة عليه منجزا بارزا حقّقه مجلس نواب الشعب في انطلاق مدّته النيابية الجديدة. وتواصل هذا العمل منذ الجلسة الافتتاحية التي انعقدت يوم الاثنين 13 مارس 2023 وتمّ في نهايتها الإعلان عن تكوين لجنة إعداد النظام الداخلي، الى حين المصادقة عليه بالإجماع في ختام الجلسة العامة ليوم الجمعة 28 أفريل 2023.

وعلى امتداد هذه الفترة، تواصل النّقاش والحوار بين النواب على مستوى اللجنة والجلسات العامة، ولامس كل جزئيات العمل النيابي وتفاصيله وأساليبه، ومختلف الوسائل الكفيلة بإحكام تنظيمه. وقد كان المنطلق في ذلك، وفق ما ورد في تقرير اللجنة، الأهمية التي يكتسيها النظام الداخلي للبرلمان باعتباره «مجموع القواعد والأحكام ذات الطبيعة الداخلية الخاصة بنظام سير عمل البرلمان. وهو الأداة الأساسية التي تضبط من خلالها العلاقات بين المكوّنات السياسية الممثّلة داخل البرلمان»، وهو أيضا «التدابير والقرارات الدّاخلية المتعلّقة بعمل وحفظ النّظام بالمجلس النيابي المعني» وفق ما ورد في فقه القضاء الدستوري المقارن.

وفي هذا الإطار تنزّل مشروع النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، وتضمّن أحكاما تمحورت حول عدّة أهداف وتطلّعات تمثّلت بالخصوص في:

- حسن الأداء التشريعي للبرلمان، وممارسة الوظيفة الرقابية والتمثيلية،
- ضمان حقوق النواب في التنظّم للمشاركة الفعلية في الشأن البرلماني،
- ضمان مناخ عمل يسوده الاحترام المتبادل والالتزام بضوابط العمل البرلماني المشترك وأخلاقياته،
- تنظيم علاقة البرلمان بباقي المؤسّسات بما يكرّس وحدة الدولة،
- الشفافية وسياسة الانفتاح والتشاركية المواطنية،
- اعتماد تكنولوجيات الاتصال والتواصل الحديثة ورقمنة أشغال المؤسّسة التشريعية،
- الاستقلالية الإدارية والمالية للمجلس ودعم الإدارة البرلمانية.

عمل مثمر وجاد في مستوى اللجنة

عملت لجنة إعداد النظام الداخلي التي ضمّت 31 عضوا، على صياغة نص يضمن النجاعة وحسن الحوكمة لمجلس نواب الشعب، مع احترام الآجال الإستهاضية لتمكين البرلمان من وضع هياكله والانطلاق الفعلي في أداء مهامه.

وقد عقدت اللجنة 13 اجتماعا خلال الفترة من 15 مارس الى 03 أفريل 2023، وتميّزت أشغالها بنقاشات مستفيضة حول المسائل التي حظيت باهتمام جلّ الأعضاء على غرار العضوية، والكتل البرلمانية، والحصانة، واللّجان النيابية وأصنافها، والمسار التشريعي والإجرائي لمشاريع ومقترحات القوانين، وآليات الرقابة البرلمانية وحفظ النظام، إضافة إلى القيم والمبادئ البرلمانية وعلاقة البرلمان بالإعلام والمواطنين والمجتمع المدني .

وقد شكّلت هذه المواضيع أبرز محاور مشروع النظام الداخلي ، التي نستعرضها كالآتي :

العضوية والحقوق والواجبات المترتبة عنها

تطرقت جلّ الدساتير المقارنة إلى الواجبات المحمولة على النائب. كما نصّ دستور 25 جويلية 2022 على جملة من الالتزامات الدستورية المرتبطة بصفة النائب التي حرصت اللجنة على تنزيلها صلب نص مشروع النظام الداخلي ومنها بالخصوص الوكالة النيابية وإمكانية سحبها، وواجبات أداء القسم، والتصريح بالمكاسب والمصالح، وعدم الجمع بين العضوية بالبرلمان وأي نشاط آخر، إضافة الى الحقوق المتّصلة بالحصانة البرلمانية، وبالانتماء إلى الكتل النيابية وإلى المعارضة.

وتضمّن مشروع النظام الداخلي على غرار العديد من الأنظمة المقارنة جملة من الحقوق المرتبطة بممارسة النائب لوظائفه الدستورية ومنها بالخصوص عضوية اللجان البرلمانية ومكاتبها، والكلام صلب الجلسة العامة واللجان، والمبادرة التشريعية، والرقابة على السلطة التنفيذية وفق آليات مضمّنة بالدستور .

تنظيم المسار التشريعي والاجرائي وفق مقاربة النجاعة

يمر المسار التشريعي بعدّة مراحل أساسية، مترابطة ومتكاملة، وفي كل مرحلة تختلف الإجراءات التي يتّبعها الهيكل التشريعي وعادة يمرّ النص القانوني بثلاث مراحل رئيسية، تنطلق من المبادرة التشريعية وتمر بمرحلة دراسة تلك المبادرة من قبل اللجنة البرلمانية المختصّة، وصولا إلى مرحلة المصادقة من قبل الجلسة العامة.

وقد أقرّت اللجنة التنصيص على تولّي كل من رئيس الجمهورية أو عشرة نواب على الأقل، عرض مشاريع ومقترحات القوانين. وتتولى اللجان البرلمانية القارة دراسة ما يحيله عليها مكتب المجلس من مشاريع أو مقترحات قوانين تدخل ضمن اختصاصها. وتمّ في هذا الإطار ضبط مختلف مراحل وخصوصيات ممارسة الوظيفة التشريعية صلب هذه اللجان وفي مستوى الجلسات العامة.

كما تمّت الإشارة إلى خصوصية التعاطي مع المعاهدات المتعلّقة بحدود الدولة والمعاهدات التّجارية والمعاهدات الخاصّة بالتنظيم الدولي وتلك المتعلّقة بالتعهّدات المالية للدولة والمعاهدات المتضمنة أحكاما ذات صبغة تشريعية، إضافة الى تنزيل أحكام الدستور فيما يتعلّق بالنّصاب والأغلبية المطلوبة للتصويت.

وأقرّت اللجنة من جهة أخرى جملة من الآليات التي من شأنها الموازنة بين حقّ المشرع في التعبير عن رأيه وإبلاغ صوته بكل حرية، وبين التحكّم في سنّ القوانين في آجال معقولة. وأوجبت على المكتب وضع رزنامة تشريعية وألزمت اللجان والجلسة العامة على التقيّد بها. كما حدّدت الوقت المخصّص لتناول الكلمة داخل الجلسات العامة مع إيلاء أهميّة بالغة لضرورة حضور النائب في كافة أشغال هياكل المجلس التي ينتمي إليها والحدّ من الغيابات.

هياكل تشريعية تتناغم مع طبيعة الوظائف

تمحورت نقاشات اللجنة ومخرجاتها حول جملة من المحاور ذات الصلة بالهياكل التسييرية والنيابية للمجلس، المتمثّلة في رئاسة المجلس، والمكتب، واللجان البرلمانية بمختلف أصنافها، وندوة الرؤساء في اتجاه إضفاء أكثر نجاعة على العمل البرلماني.

وقد أفضت النقاشات بخصوص المحور المتعلّق برئاسة المجلس إلى إقرار مجموعة من الصلاحيات لرئيس مجلس نواب الشعب.

اما بخصوص مكتب المجلس، فقد أفضت إلى إقرار تشكيله من رئيس مجلس نواب الشعب رئيسا ومن نائبيه ومن عشرة نواب مساعدين له، واعتماد النواب المساعدين للرئيس، ما عدا نائبيه، بالتمثيل النسبي. وللكتل الأكثر أعضاء الأولوية في اختيار المسؤوليات بالتناوب واحدة بواحدة. ويراعى في ذلك حصة مجموعة غير المنتمين.

وتمّ كذلك إقرار ندوة الرؤساء كهيئة تنسيقيّة استشارية، يتولّى رئيس مجلس نواب الشعب رئاستها وتلتئم بدعوة منه أو من ثلث أعضائها وجوبا مرّة كل ستة أشهر وكلّما دعت الحاجة.

أما بخصوص اللجان البرلمانية فقد تمّ التداول بخصوص أصناف اللجان وعددها واختصاصاتها، وتحديد تركيبتها وكيفية تشكيلها. واستقرّ الرأي على إقرار 11 لجنة قارة حسب اختصاصاتها التشريعية والرقابية مع الخصوصية المسندة للجنة التي تعنى بالحوكمة ومكافحة الفساد والتطوير الإداري والرقمنة، واللجنة التي تعنى بالتخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة.

كما تمّ إقرار تكوين اللّجان وفق قاعدة الانتخاب، وإعادة انتخاب اللجان ومكاتبها في مفتتح كل دورة عادية بداية من الدورة العادية الثالثة.

وتضمّن مشروع النظام الداخلي كذلك جملة من الإجراءات والقواعد المتعلّقة بالجلسة الافتتاحية والجلسات العامة الممتازة والجلسات العامة المشتركة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم، والجلسات العامة العادية المتعلّقة بالمصادقة على القوانين وممارسة العمل الرقابي والنظر في اللوائح، وكذلك سير عمليات الانتخاب بالمجلس.

كما تضمّن مسائل تقنية تهم تنظيم الجلوس داخل القاعة، وكيفية التصويت، وكيفية إعلان نتائج التصويت وسير الجلسة العامة، إلى جانب المسائل المتعلقة بحفظ النظام أثناء سيرها .

آليات الرقابة البرلمانية

أقرّت لجنة إعداد النظام الداخلي جملة من الفصول التي تضبط ممارسة الرقابة البرلمانية عبر آليات متعدّدة تتمثّل أساسا في إمكانية توجيه لائحة لوم ضد الحكومة أو تقديم أسئلة شفاهية وكتابية، فضلا عن تنظيم جلسات للحوار مع الحكومة.

وقد تمّ إدراج فصول تتعلّق بدور اللجان البرلمانية في هذا المجال، حيث تمارس رقابتها بمناسبة دراسة مشاريع القوانين ومشروع قانون الميزانية أو خلال متابعتها للقطاعات الراجعة إليها. كما تعلّقت بعض الفصول بتوجيه لائحة اللوم ضد الحكومة،

وبخصوص الأسئلة الكتابية والشفاهية، خلصت اللجنة، في إطار السعي إلى ضمان فاعلية ونجاعة هذه الآلية الرقابية، إلى إقرار جملة من الشروط والإجراءات بالنسبة لهذه الأسئلة.

وتمّ من جهة أخرى إقرار انعقاد جلسات الحوار مع الحكومة بصفة دورية وذلك مرة كل 45 يوم على الأقل، إضافة الى المسائل المتعلّقة بالحوار مع الهيئات الدستورية والهيئات الوطنية.

لجنة إعداد النظام الداخلي

عماد أولاد جبريل : رئيس
- سامي الرايس : نائب رئيس
- يوسف طرشون : مقرر
- غسان يامون : مقرر مساعد

أعضاء

- مليك كمّون
- عبد الرزاق عويدات
- فخري عبد الخالق
- ظافر الصغيري
- فاتن النصيبي
- بسمة الهمامي
- محمد زياد المهر
- ثابت العابد
- أحمد سعيدان
- سيرين المرابط
- أيمن بوغديري
- محمد أمين الورغي
- محمد بن حسين
- عبد السلام الحمروني
- علي زغدود
- رؤوف الفقيري
- أسماء الدرويش
- ريم الصغيّر
- محمود العمري
- حسام محجوب
- باديس الحاج علي
- يوسف التومي
- رمزي الشتيوي
- محمد علي
- معز بركالله
- حمدي بن عبد العالي
- فاطمة المسدّي

ضبط آليات ضمان حسن سير عمل المجلس

أقرّت اللجنة تخصيص باب يتعلّق بقيم ومبادئ العمل البرلماني يتضمّن جملة من الالتزامات والواجبات المحمولة على النائب في إطار أدائه لمهامه النيابية داخل المجلس. كما يتضمّن الوسائل والآليات الموضوعة على ذمّته لإسناد عمله.

ومن جهة أخرى تمّ تأكيد أهمية التنصيص صلب النظام الداخلي على جملة من الفصول المتعلّقة بالاستقلالية الإدارية والمالية لمجلس نواب الشعب، ضمانا للظروف الملائمة لاضطلاع المجلس بدوره التشريعي والرقابي والتمثيلي على الوجه المطلوب، إضافة الى تأكيد ضرورة سنّ قانون تنظم بمقتضاه هذه الاستقلالية .

كما تمّ التنصيص على سنّ قانون يتعلّق بالنظام الأساسي للوظيفة العمومية البرلمانية، وفقا لخصوصيات المرفق العمومي البرلماني ولمتطلّبات العمل الإداري بالمجلس، التي تختلف عن الوظيفة العمومية العادية.

العلاقة مع الاعلام والمواطنين والمجتمع المدني

خصّصت اللجنة بابا يتعلّق بالعلاقة مع الإعلام والمواطنين والمجتمع المدني، تضمّن جملة من المبادئ العامة التي تنظّم علاقة المجلس والنائب مع وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية ومع المواطن والمجتمع المدني، وذلك بالنّظر الى دور وسائل الاعلام في تغطية المشهد البرلماني وبدور المجتمع المدني في طرح القضايا باعتباره قوّة اقتراح ووسيلة ضغط على أصحاب القرار.

وتمّ التأكيد على أن الانفتاح والتشاركية من الخيارات الاستراتيجية التي سيعتمدها المجلس وفق قواعد تنظيمية تسمح لكل الشركاء بأداء

النّظر في مشروع النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب والمصادقة عليه في الجلسات العامة

عقد مجلس نواب الشعب خلال الفترة من 11 الى 28 أفريل2023، 08 جلسات عامة خصّصها للنظر في مشروع النظام الداخلي والتصويت عليه.

وبيّن السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في بداية الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 11 أفريل 2023 أن أشغال المجلس لم تنقطع منذ أداء اليمين خلال الجلسة الافتتاحية ليوم 13 مارس 2023، حيث تواصلت أشغال اللجنة المكلفة بإعداد مشروع النظام الداخلي بنسق حثيث ودون انقطاع. وتمّ بذل مجهودات كبيرة إلى أن أنهت اللجنة أعمالها في ظرف وجيز واحترمت الآجال المتفقّ عليها.

ونوّه بالمناخ الذي عملت فيه اللجنة وتميّز بالتناغم والتعاون والانسجام، ممّا أثمر مشروع النظام الداخلي الذي سيمثّل الأداة الأساسية لكي يمارس المجلس مختلف مهامه على أفضل وجه.

وتقدّم بالمناسبة بعبارات الشكر إلى كافة أعضاء اللجنة ولمكتبها ولجميع النواب الذين واكبوا أشغالها ولكل من ساهم بأي شكل من الأشكال في إعداد هذا المشروع، وكذلك للإدارة البرلمانية التي ساندت اللجنة ووفّرت لها الظروف الملائمة للعمل.

واكّد رئيس مجلس نواب الشعب أنّه لإعادة الثّقة في المؤسسة التشريعية، ينبغي بذل مزيد من الجهد قصد زرع الطمأنينة في النّفوس واسترجاع ثقافة البذل والعمل من أجل بناء الحاضر واستشراف المستقبل، وتوفير أرضية لنماء اجتماعي مستدام.

وبيّن أن انطلاق عمل مجلس نواب الشعب هو ترجمة للخطوات التي قطعتها تونس ما بعد 25 جويلية 2021 على درب إعادة بناء مؤسّساتها وفق دستورها الجديد. وذكّر في ذات السياق بقرار المجلس في جلسته العامة الافتتاحية تكوين لجنة لإعداد مشروع نظام داخلي للمؤسسة التشريعية يقطع مع هنّات النظام الداخلي السابق ويجعل البرلمان أكثر نجاعة وفاعلية.

وشدّد رئيس المجلس على أن النّجاح هو مسؤولية مشتركة بين الجميع، وهو ما يتطلّب وضع اليد في اليد لخدمة الوطن ومصلحته العليا، حتى يُسجّل التاريخ أن هذا المجلس يعمل لفائدة الشّعب ويستجيب لتطلّعاته.

ونظر المجلس إثر ذلك في مشروع قرار يتعلّق بضبط أحكام وقتية لتنظيم جلسات النظر والتصويت على مشروع النظام الداخلي، وصادق عليه، قبل عرض تقرير لجنة إعداد النظام الداخلي حول هذا المشروع.

وواصلت الجلسة العامة أشغالها يوم الأربعاء 12 أفريل 2023 وخصّصت للنقاش العامّ . وتدخّل 58 نائبا. وتمحورت المداخلات بالخصوص حول أهمية صياغة نظام داخلي يقطع مع الأنظمة الداخلية السابقة لا سيما فيما يتعلّق بسنّ ميثاق يضبط قيم العمل البرلماني ومبادئه. وأشار عدد من المتدخّلين في ذات السياق إلى أهمية النظام الداخلي كركيزة أساسية لتنظيم العمل البرلماني. كما ثمّن المتدخّلون قرار رئيس المجلس المتّصل بالتغطية الإعلامية لمجلس نواب الشعب، والذي يتيح لكل وسائل الإعلام العامة بما يكرّس الحق الدستوري المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة.

وأثنى النواب على المجهود الذي بذله أعضاء لجنة النّظام الداخلي في إعداد هذا المشروع المعروض على الجلسة العامة. وشدّدوا على ضرورة ملاءمة بعض الفصول مع أحكام الدستور مع مزيد تجويد الصياغة بما لا يترك مجالا للتأويلات. وأكّد النواب في سياق آخر أهمية الإسراع في المصادقة على النظام الداخلي، للانتقال إثر ذلك إلى سنّ التشريعات الضرورية التي تستجيب لانتظارات الشعب وتطلّعاته.

وتطرّق عدد من المتدخّلين إلى أهمية مشاركة النواب في مختلف هياكل المجلس من مكتب وندوة رؤساء ولجان، مقترحين أن يتمّ تكوين هذه الهياكل وفق قاعدة الإنتخاب. وأكّد النواب أهمية العمل في الجهات والإنصات إلى المواطن لنقل مشاغله، داعين في هذا الإطار إلى ضرورة مراعاة النظام الداخلي لهذه المهمة لا سيما من حيث توفير الوسائل اللوجستيّة بالتنسيق مع السّلط الجهوية والمحلية.

وقد تولّى السيد عماد أولاد جبريل رئيس لجنة إعداد النظام الداخلي التفاعل مع مداخلات النواب، مبيّنا أن الصيغة المعروضة على أنظار الجلسة العامة هي مشروع قابل للإثراء والتعديل . وأشار إلى انفتاح اللجنة على كل مقترحات التعديل بهدف تجويد الفصول وتحسين صياغتها، معبّرا عن تأييده لمبدأ ملاءمة فصول النظام الداخلي مع أحكام الدستور. وبيّن أن لجنة إعداد النظام الداخلي تلقّت 175 مقترح تعديل بما يعكس إهتمام كل أعضاء المجلس بهذا المشروع. واقترح فسح المجال للجنة لمزيد التنسيق حول مقترحات التعديل وتبويبها، بما يسهّل عرضها على الجلسة العامة للتصويت.

وفي ختام الجلسة، صوّت النوّاب على الانتقال من النقاش العام إلى نقاش فصول مشروع النظام الداخلي.

وتواصلت الجلسات العامة تباعا من 13 الى 28 أفريل 2023 لمناقشة الفصول والمصادقة عليها .

ثمّ صادق المجلس على مشروع النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب برمته بـ 121 نعم 01 احتفاظ و02 رفض.

وجدّد السيد ابراهيم بودربالة رئيس المجلس، التعبير عن تقديره لما تحلّى به النواب من جدّية وروح مثابرة وانضباط مكّنت من احترام الآجال المضبوطة والوصول الى هذه المرحلة الهامة.

كما حيّا مجهود مكتب لجنة النظام الداخلي الذي ساهم بدوره في إنجاح سير الجلسات العامة، واعتبر أن هذا العمل الإيجابي الذي ساهم فيه كل النواب يبرهن على أن المجلس قادر على أن يبذل كل ما في وسعه للاضطلاع بدوره في خدمة المصلحة العليا للوطن.

وأضاف أن المجلس سيمرّ الى مهمّته التشريعية والرقابية، بما يساند عمل الوظيفة التنفيذية في سياق العلاقة بين الوظيفتين والعمل في إطار التناغم والتعاون. وأكّد أن التناغم ليس امتثالا ، بل هو مساندة لها باعتبار أن الوظيفتين سيان في خدمة المصلحة العليا لهذا الوطن وأنه لن يتخلّى أي طرف عن تحقيق هذه الأهداف السامية.

وبيّن أن المجلس منفتح على كل المبادرات الصّادرة عن المنظّمات الوطنية وعن المجتمع المدني باعتبار أن الجميع شركاء في خدمة الوطن .

كما شدّد على دور الاعلام، الذي يعدّ في الصفّ الأوّل في الدّفاع عن الوطن، وينبغي أن يقوم برسالته على أحسن وجه في التعريف بمشاريع القوانين وبالدّور الرقابي الذي يمارسه المجلس.

تكوين الكتل النيابية وتركيز هياكل مجلس نواب الشعب

انتخاب اللجنة القارة لإحصاء الأصوات ومراقبة عمليات التصويت

هذا وتمّ خلال الجلسة العامة ليوم الخميس 11 ماي 2023، انتخاب أعضاء اللجنة القارة لإحصاء الأصوات ومراقبة عمليات التصويت ، وذلك عملا بأحكام الفصل 81 من النظام الداخلي الذي ينص على أنّ المجلس يَنتخب بالأغلبية المطلقة لأعضائه، ولكامل المدّة النيابية، لجنة قارّة لإحصاء الأصوات ومراقبة عمليات التصويت، وعلى أنّ هذه اللجنة تتركّب من ثمانية أعضاء مع اعتماد مبدأ التناصف .

وتضمّ اللجنة الأعضاء الآتي ذكرهم:

- **السادة**
  - وليد الحاجي
  - عبد السلام الحمروني
  - مختار عبد المولى
  - عبد الجليل الهاني
- **السيدات**
  - ريم الصغيّر
  - ريم المعشاوي
  - نور الهدى السبائطي
  - زينة جيب الله

الإعلان عن الكتل النيابية

إثر المصادقة على النظام الداخلي في الجلسة العامة ليوم الجمعة 28 أفريل 2023 ، تمّ المرور إلى المشاورات بخصوص الكتل، وذلك لتمكين المجلس من تكوين هياكله التي ترتبط ارتباطا وثيقا بتركيبة هذه الكتل .

وتمّ خلال الجلسة العامة ليوم الخميس 11 ماي 2023 الإعلان عن تكوين ست كتل نيابية، كالاتي:

- **كتلة صوت الجمهورية : تضم 25 عضوا**
  - السيدة آمال المؤدب: رئيس
  - السيد حمادي غيلاني: نائب رئيس
- **الكتلة الوطنية المستقلة : تضم 21 عضوا**
  - السيد عماد أولاد جبريل: رئيس
  - السيد أيمن بن صالح: نائب رئيس
- **كتلة الأمانة والعمل : تضم 20 عضوا**
  - السيد فخري عبد الخالق: رئيس
  - السيدة نور الهدى سبائطي: نائب رئيس
- **كتلة الأحرار: تضم 19 عضوا**
  - السيد صابر المصمودي: رئيس
  - السيد يوسف التومي: نائب رئيس
- **كتلة لينتصر الشعب : تضم 15 عضوا**
  - السيد علي زغدود: رئيس
  - السيد لطفي سعداوي: نائب رئيس
- **كتلة الخط الوطني السيادي: تضم 15 عضوا**
  - السيد يوسف طرشون: رئيس
  - السيد عبد الرزاق عويدات: نائب رئيس

وقد شهدت بعض الكتل تغييرات في عدد أعضائها بعد انضمام عددمن غير المنتمين إليها . وكانت آخر تركيبة بتاريخ 21 جويلية 2023 .

توزيع أعضاء المجلس حسب الكتل (بتاريخ 21 جويلية 2023)

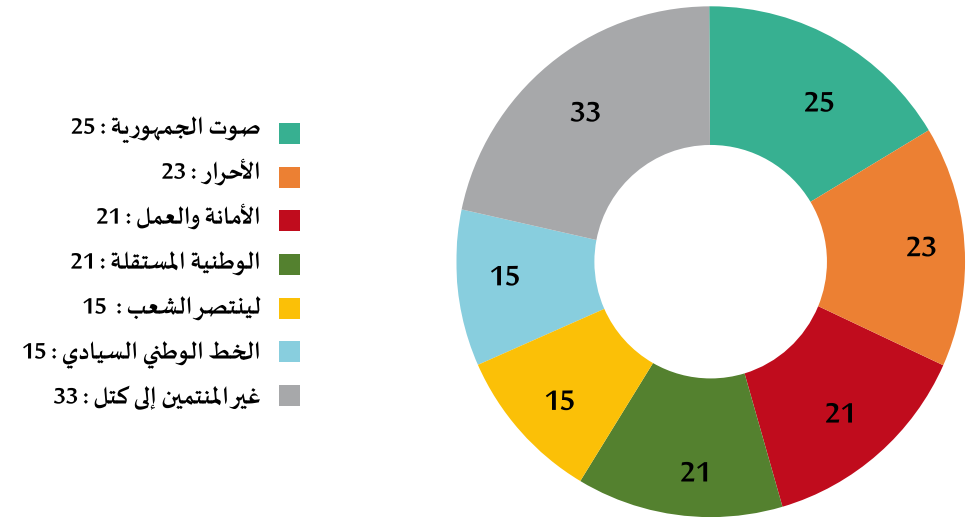

النظر في موضوع الحصص في المسؤوليات داخل مكتب المجلس وفي العضوية باللجان

صادقت الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 16 ماي 2023 على مقترح لرؤساء الكتل بخصوص مسار تركيز مختلف الهياكل النيابية، وذلك بعد فسح المجال لمزيد التنسيق والتشاور حول موضوع الحصص صلب هذه الهياكل. وقد أثار النواب خلال الجلسة استفسارات وملاحظات بخصوص حصص غير المنتمين في هياكل المجلس، مؤكّدين ضرورة تسريع الحسم في هذه المسألة حتى يتسنّى تركيز هذه الهياكل في أقرب الأوقات.

وأعرب رئيس مجلس نواب الشعب عن تقديره لما تمّ تقديمه من آراء واقتراحات مؤكّدا حرصه على أن يكون النواب أصحاب القرار فيما يتعلّق بكيفية ضبط الحصص. ودعا إلى تحديد مقياس موضوعي أو مقترحات عملية تعرض على المصادقة ويقع على أساسها احتساب الحصص، وهو ما تمّ من خلال المقترح المصادق عليه، وهذا نصّه: «في إطار الحرص على إنجاح مسار تركيز مختلف الهياكل النيابية واستكمال ما يتطلّبه تشكيل مكتب المجلس على وجه الخصوص وذلك لما يضطلع به من صلاحيات هامة مرتبطة بحسن سير دواليب المجلس وضمان النجاعة المطلوبة لأشغاله،

وإذ تنص الفقرة الأولى من الفصل 31 من النظام الداخلي على ما يلي: « يتم اعتماد النواب المساعدين للرئيس، ما عدا نائبيه، بالتمثيل النسبي. وللكتل الأكثر أعضاء الأولوية في اختيار المسؤوليات بالتناوب واحدة بواحدة ويراعى في ذلك حصة مجموع غير المنتمين» وحيث نظّمت أحكام النظام الداخلي حقوق غير المنتمين من خلال التنصيص على مراعاتها في عملية إسناد الحصص على هذا المنوال، وبالنظر إلى أنّ الحصول على مقعد بمكتب المجلس يتطلّب توفّر عدد 17 عضوا للكتلة أو لغير المنتمين،

وحيث ينطبق هذا الشرط على مجموع النواب غير المنتمين إلى كتل، ولتفادي تعطيل اشغال الجلسة العامة والمجلس ككلّ.

وفي صورة عدم وصول مجموع غير المنتمين إلى اتفاق على أساس الشرط المذكور أعلاه قبل رفع اشغال هذه الجلسة المفتوحة مع تقديم قائمة ممضاة من النواب غير المنتمين تنص على تفويض النائب المترشح لعضوية مكتب المجلس من غير المنتمين،

فإنه يتم الإعلان مباشرة بما تمّ مدّ رئاسة الجلسة به من ترشيحات من مختلف الكتل على القاعدة المذكورة أعلاه، ويقترح عرض هذا المقترح على التصويت بالأغلبية المطلقة للأعضاء.»

تكوين مكتب مجلس نواب الشعب

استأنفت الجلسة العامة أشغالها يوم الاربعاء 17 ماي 2023 لمواصلة النظر في حصص الكتل النيابية في عضوية المكتب وفي عضوية اللجان. وأعلن السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب عن مرشحي الكتل في المكتب وفق الحصص. وبيّن أنه تمّ تلقي ثمانية ترشحات من أصل عشرة أعضاء ممثلين صلب مكتب المجلس، مضيفا أنه تمّ تخصيص حصّة بمقعدين لفائدة النواب غير المنتمين لتقديم ترشحاتهم. والتأم اجتماع لرؤساء الكتل صباح يوم الخميس 18 ماي 2023 أفضى الى توافق على اختيار ممثليهم في المسؤوليات في مكتب المجلس. وأعلن رئيس مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامة المنعقدة بعد الظهر عن توزيع المسؤوليات بمكتب المجلس، تبعا لما تمّ التوصّل اليه خلال اجتماع رؤساء الكتل في انتظار استكمال التركيبة بالأسماء التي سيتقدّم بها غير المنتمين.

انتخابات اللجان القارة

تمّ خلال الجلسة العامة ليوم 17 ماي 2023 الإعلان عن حصص عضوية الكتل وغير المنتمين في اللجان. ثم عقد المجلس جلسة عامة يوم الثلاثاء 23 ماي 2023 لانتخاب هذه اللجان القارة وعددها ثلاثة عشر (13) لجنة، حيث تتكوّن لجنة التشريع العام ولجنة المالية والميزانية من خمسة عشر عضوا، وتتكوّن بقيّة اللجان القارّة من عدد من الأعضاء لا يقلّ عن عشرة ولا يزيد على إحدى عشر عضوا.

ويذكر أن تكوين اللّجان يتمّ وفق قاعدة الانتخاب بالجلسة العامة مع مراعاة التمثيل النسبي. وأنّ الكتل تنتخب ممثّليها في اللجان حسب حصّة كلّ منها في كلّ لجنة بأغلبية أعضائها، حيث ينسحب نفس الإجراء على غير المنتمين للكتل، وذلك عملا بالفقرة الثالثة من الفصل 52 من النظام الداخلي. وقد أشرف أعضاء اللجنة القارّة لإحصاء الأصوات ومراقبة عمليات التصويت على عملية الانتخاب. وتمّت تلاوة أسماء المترشحين في كل اللجان قبل الشروع في عمليات التصويت. وإثر انتهاء عملية الفرز ، تم الإعلان عن تركيبة اللجان .

وعملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 55 من النظام الداخلي للمجلس التي تنص على ما يلي : «تعقد اللجان إثر انتخابها بثلاثة أيام عمل على الأكثر أول اجتماع لها بدعوة من رئيس المجلس وبرئاسته وبمساعدة نائبَيْه فتنتخب كل منها مكتبها بالتصويت السري وبالأغلبية المطلقة لأعضائها مع مراعاة أحكام الفقرة الأولى من الفصل 54 من هذا النظام الداخلي.»، اجتمعت اللجان تباعا بإشراف رئيس مجلس نواب الشعب يوم الأربعاء 24 ماي 2023 لانتخاب مكاتبها. وأعلن رئيس مجلس نواب الشعب خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم 1 جوان 2023 عن تركيبة اللجان ومكاتبها، وذلك عملا بأحكام الفصل 57 من النظام الداخلي والتي ينصّ على انه «يتمّ الإعلان في أول جلسة عامّة للمجلس تعقد بعد انتخاب مكاتب اللجان عن تركيبة اللجان ومكاتبها. وتنشر بالموقع الإلكتروني للمجلس» .

تركيبة مكتب المجلس المعلن عنها بتاريخ 18 ماي 2023

إبراهيم بودربالة
رئيس مجلس نواب الشعب

الأنور المرزوقي
نائب رئيس مجلس نواب الشعب

سوسن مبروك
نائب رئيس مجلس نواب الشعب

حسام محجوب
نائب مساعد للرئيس مُكلّف بشؤون التّشريع
كتلة الأمانة والعمل

سامي بن عبد العالي
نائب مساعد للرئيس مُكلّف بالعلاقات مع رئاسة الجمهورية والحكومة.
الكتلة الوطنية المستقلة

بدر الدين القمودي
نائب مساعد للرئيس مُكلّف بالعلاقات مع الوظيفة القضائية والهيئات الدستورية والوطنية
كتلة الخط الوطني السيادي

أيمن البوغديري
نائب مساعد للرئيس مُكلّف بالعلاقة مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم
كتلة لينتصر الشعب

عز الدين التايب
نائب مساعد للرئيس مُكلّف بالعلاقات الخارجية وبالتونسيين بالخارج والهجرة
كتلة صوت الجمهورية

محمد أمين الورغي
نائب مساعد للرئيس مُكلّف بالعلاقات مع المواطن والمجتمع المدني
كتلة صوت الجمهورية

سيرين المرابط
نائب مساعد للرئيس مُكلّف بالإعلام والاتصال
كتلة الأحرار

الفاضل بنتركية
نائب مساعد للرئيس مُكلّف بالتصرّف العام
الكتلة الوطنية المستقلة

رياض جعيدان
نائب مساعد للرئيس مكلّف بالإصلاحات الكبرى
غير المنتمين

عواطف الشنيتي
نائب مساعد للرئيس مُكلّف بشؤون النواب
غير المنتمين

تركيبة اللجان القارة

1- لجنة التشريع العام

مكتب اللجنة

نائب رئيس: صالح المباركي
الكبارية

الرئيس: ياسر قراري
الكاف الغربية - الكاف الشرقية

مقرر: ظافر الصغيري
التحرير - باردو

الأعضاء

حسن بن علي	بسمة الهمامي	لطفي الهمامي
مليك كمون	فتحي المشرقي	يوسف التومي
معز الرياحي	فوزي الدعاس	وليد الحاجي
مختار عبد المولى	مختار عيفاوي	عبد السلام دحمان

2- لجنة الحقوق والحريات

مكتب اللجنة

نائب رئيس: فاتن النصيبي
دائرة سكرة 2

الرئيس: هالة جاب الله
دائرة سوسة الرياض

مقرر: محمد علي
دائرة قفصة الجنوبية

الأعضاء

عماد أولاد جبريل	حمدي بن صالح	
فخري عبد الخالق	سامي بن حاج عمر	
النوري الجريدي	فاطمة المسدي	
الطيب طالبي		

3- لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي التونسيين بالخارج والهجرة وشؤون

مكتب اللجنة

نائب رئيس: عمار العيدودي
دائرة تالة-حيدرة-فوسانة

الرئيس: عزيز بن الأخضر
دائرة مرناق

مقرر: طارق الربعي
حي التضامن

الأعضاء

عبد الحافظ الوحيشي	بوبكر بن يحي	
أيمن نقرة	عمر برهومي	
معز بن يوسف	أسماء درويش	
كمال كرعاني		

4- لجنة المالية والميزانية

مكتب اللجنة

نائب رئيس: عبد الجليل الهاني
دائرة بوعرقوب-بني خلاد

الرئيس: عصام شوشان
دائرة الحنشة

مقرر: عصام البحري الجابري
دائرة قابس المدينة- قابس الغربية

الأعضاء

نبيل حامدي	علي زغدود	إبراهيم حسين
الناصر الشنوفي	عادل بوسالمي	محمد بن حسين
مصطفى البوبكري	مسعود قريرة	ريم الصغير
ماهر الكتاري	عبد السلام حمروني	
	زياد الماهر	

5- لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المُستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

مكتب اللجنة

نائب رئيس: معز برك الله
دائرة صفاقس المدينة

الرئيس: شفيق الزعفوري
دائرة سيدي بوزيد الغربية-الهيشرية

مقرر: صالح السالمي
دائرة جلمة-سبالة أولاد عسكر

الأعضاء

آمال المؤدب
حمدي بن عبد العالي
نورة الشبراك
سفيان بن حليمة
صابر الجلاصي
طارق المهدي
ثامر مسعود

6- لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري

مكتب اللجنة

نائب رئيس: محمد الشعباني
ماجل بالعباس-فريانة

الرئيس: صلاح الفرشيشي
دائرة بوسالم-بلطة بوعوان

مقرر: محمد أمين مباركي
دائرة سيبية-جدليان-العيون

الأعضاء

عماد الدين سديري
فيصل الصغير
محمد بن سعيد
عبد الستار الزارعي
حسن جربوعي
طاهر منصور
بلال المشري

7- لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

مكتب اللجنة

نائب رئيس: بثينة الغانمي
دائرة باجة الشمالية

الرئيس: محمد ماجدي
دائرة أم العرايس-سيدي بوبكر-الرديف-المتلوي-المظيلة

مقرر: ريم المعشاوي
دائرة القلعة الخصبة-الجريصة-القصور-الدهماني-السرس

الأعضاء

جلال خدمي
محمد علي فنيرة
نور الهدى سبائطي
سامي التوجاني
عمر بن عمر
سامي السيد
شكري البحري

8- لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

مكتب اللجنة

نائب رئيس: مريم الشريف
دائرة وادي الليل

الرئيس: ياسين مامي
دائرة الحمامات

مقرر: أحمد بنور
دائرة المهدية

الأعضاء

حمادي الغيلاني
رمزي الشتيوي
محمد الهادي العلاني
ضحى السالمي
بديس بالحاج علي
ماجدة الورغي
سيرين بوصندل

9- لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشّؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

مكتب اللجنة

نائب رئيس: علي بوزوزية
دائرة دوار هيشر

الرئيس: نبيه ثابت
دائرة دقاش-حامة الجريد-تمغزة

مقرر: رؤوف الفقيري
دائرة غار الدماء-وادي مليز

الأعضاء

محسن هرمي
فتحي رجب
المنصف معلول
عبد القادر عمار
رياض بلال
منال بديدة
أيمن مرعي

10- لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

مكتب اللجنة

نائب رئيس: نجلاء اللحياني
دائرة أريانة

الرئيس: فخر الدين فضلون
دائرة قصر هلال-قصيبة المديوني

مقرر: نجيب عكرمي
دائرة قفصة الشمالية-
سيدي عيش-القصر-زانوش

الأعضاء

نزار الصديق
حاتم لباوي
ألفة المرواني
كمال فرّاح

مها عامر
عبد الرزاق عويدات
محمد اليحياوي

11- لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

مكتب اللجنة

نائب رئيس: سامي الرايس
دائرة دار شعبان الفهري-بني خيار

الرئيس: رضا دلاعي
دائرة عمدون-نفزة

مقرر: مراد الخزامي
دائرة فوشانة

الأعضاء

عبد العزيز شعباني
صابر المصمودي
لطفي سعداوي
ماهر بوبكر الحضري

رشدي رويسي
منير الكموني
محمود شلغاف

12- لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

مكتب اللجنة

نائب رئيس: خالد حكيم مبروكي
دائرة الرقاب-السعيدة-أولاد حفوز

الرئيس: عادل ضياف
دائرة سيدي حسين

مقرر: ثابت العابد
دائرة حي الخضراء-المنزه

الأعضاء

إلياس بوكوشة
محمد ضو
أحمد سعيدان
غسان يامون

عبد الحليم بوسمة
محمود العامري
صالح الصيادي

13- لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

مكتب اللجنة

نائب رئيس: حاتم الهواوي
دائرة جندوبة

الرئيس: محمد أحمد
دائرة النفيضة بوفيشة-هرقلة

مقرر: يوسف طرشون
دائرة غار الملح-العالية-راس الجبل

الأعضاء

أيمن بن صالح
سنياء بن المبروك
يسري بوّاب
عبد القادر بن زينب

حسن بوسامة
زينة جيب الله
هشام حسني

اجتماعات مكتب المجلس

مثّل مكتب مجلس نواب الشعب القلب النّابض للمؤسّسة البرلمانية بالنّظر الى أهمية الوظائف والمهام الموكولة إليه في النّظام الداخلي، وكذلك استنادا الى حجم العمل الذي قام به منذ تركيزه وما عقده من اجتماعات مكثّفة على امتداد الدورة النيابية وخلال عطلة المجلس.

وقد عمل أعضاء المكتب على أداء الدور المسند إلى هذا الهيكل على الوجه الأفضل ولاسيما من حيث دقّة البرمجة والتقييم والمتابعة، واتّخاذ التدابير اللاّزمة لسير العمل النيابي سواء في جانبه التشريعي أو الرقابي، أو كذلك من حيث إقرار ما يلزم من اجراءات لإضفاء النجاعة على عمل المجلس في كل المستويات.

ولقد كانت للمنهجية المتّبعة في سير الاجتماعات الدورية للمكتب، الأثر الإيجابي على بقية الهياكل ،إذ اتّسمت أشغاله بالحوار البنّاء وبالإسهام النشيط لكل الأعضاء وتبادل الآراء وتقديم المقترحات في مناخ ديمقراطي تشاركي وتفاعلي ينمّ عن وعي بالدور المنوط بعهدة المؤسسة البرلمانية وبحجم المسؤولية الملقاة على عاتقها.

وترجم المنجز الذي حقّقه مكتب المجلس حجم العمل الذي قام به هذا الهيكل البرلماني الذي يبقى بالفعل محرّكا أساسيا لعمل مجلس نواب الشعب في مختلف أوجهه.

وفي ما يلي عرض عن أهم خصوصيات هذا المنجز:

- عدد الاجتماعات **18**
- عدد القرارات **93**

إرساء الهياكل النيابية وبرمجة العمل النيابي وضبط ترتيباته

- الإعلان عن تركيبة مكتب مجلس نواب الشعب.
- إقرار جلسة عامة لانتخاب اللجان القارة السيادية.
- إقرار برنامج العمل النيابي للمجلس ووضع رزنامة في الغرض.
- ضبط ترتيبات سير الجلسات العامّة.
- إقرار اعتماد النشرية الالكترونية للرائد الرسمي للجمهورية التونسية مداولات مجلس نواب الشعب.

القرارات المتعلقة بالعمل التشريعي

- إحالة مشاريع قوانين على اللّجان المعنيّة (4 قرارات بخصوص 11 مشروعا) .
- التداول بشأن مقترحات قوانين وإحالتها الى اللّجان المعنية (5 قرارات بخصوص 9 مقترحات) .
- إحالة تقارير اللّجان الى الجلسة العامّة و إقرار مواعيد انعقادها (9 قرارات).
- النظر في مشروع ميزانيّة المجلس والمصادقة عليه.

القرارات المتعلّقة بالعمل الرّقابي

- النّظر في الأسئلة الكتابيّة وإحالتها إلى أعضاء الحكومة المعنيين (12 قرارا).
- إرجاع أسئلة كتابيّة لإعادة الصياغة (3 قرارات).
- قراران بخصوص برمجة جلسات حوار.
- قراران بخصوص برمجة سؤال شفاهي .
- إحالة تقارير الهيئات الوطنيّة الى اللّجان المعنية (4 قرارات).
- قرار بخصوص إحالة القوائم الماليّة للبنك المركزي وتقرير مراقبي الحسابات الى لجنة الماليّة والميزانيّة .

إجراءات تيسير اضطلاع أعضاء المجلس بمهامهم

- إقرار توزيع الفضاءات الإدارية المخصّصة للكتل وغير المنتمين.
- التواصل مع الجهات الحكوميّة لإحكام التنسيق بين النواب والسلط الجهويّة والمحليّة بما يخدم مهامهم النيابيّة.
- التواصل مع الجهات المعنية لتوفير الآليات اللّوجستيّة للنواب لتيسير اضطلاعهم بمهامهم.

الإشراف على النشاط الخارجي للمجلس

- المصادقة على قائمة مجموعات الصداقة البرلمانيّة.
- المصادقة على توزيع الحصص للمقاعد التي تخصّ تمثيل المجلس في الهيئات والمجالس العربيّة والدوليّة.
- النظر في مشاركة النواب في التظاهرات الخارجيّة.
- تظاهرات تمّت الموافقة على المشاركة فيها (7).
- تظاهرات تمّ الاعتذار عنها (3).
- التداول بخصوص تقارير النواب حول مشاركتهم في تظاهرات و أنشطة خارجيّة.

احكام التنسيق لحسن سير أعمال المجلس

- برمجة انعقاد ندوة الرّؤساء.
- برمجة انعقاد اجتماع مشترك مع رؤساء الكتل.
- النظر في مطالب مقدّمة من اللّجان بخصوص مشاريع القوانين والمسائل المعروضة على أنظارها.
- النظر في مكاتيب مقدّمة من قبل أعضاء المجلس بشأن مسائل متعلّقة بالمهام الموكولة إليهم.

التفاعل مع الشأن الإقليمي والعالمي

- إصدار بيان حول العدوان الصهيوني على مخيّم جنين.
- إصدار بيان حول حملات التصعيد لآلة الإحتلال ضدّ الشعب الفلسطيني في مدن الضفّة الغربيّة

نشاط مكثّف على مستوى اللجان القارة

تمّ على امتداد كامل يوم الأربعاء 24 ماي 2023 تنصيب مكاتب اللجان القارّة التشّريعية، وذلك بإشراف رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه . وأكّد رئيس المجلس بالمناسبة أهمية العمل على مستوى اللجان، مبرزا خصوصيّات كل لجنة وما ينتظرها من أعمال وفق صلاحياتها والمهام المنوطة بعهدتها .

وقد شرعت اللجان مباشرة اثرتنصيبها في عقد اجتماعاتها التي خُصّصت في مرحلة لضبط برنامج العمل ، ثم للنظر في مشاريع ومقترحات القو انين المعروضة على أنظارها . وعقدت هذه اللجان 67 جلسة، تتوزّع كالاتي :

لجنة التشريع العام

عقدت خلال الدورة الأولى ثمانية اجتماعات كالآتي:

* يوم 24 ماي 2023 : ِانتخاب وتنصيب مكتب اللجنة.

* يوم 12 جوان 2023 : النظر في برنامج وأولويات عمل اللجنة للفترة القادمة وفي عدد من العرائض المحالة على أنظارها .

* يوم 21 جوان 2023 : التداول حول الفصل 411 من المجلّة التجارية، والاستماع في الغرض على التوالي إلى ممثلين عن وزارة المالية، وعن البنك المركزي، والهيئة الوطنية للمحامين، ونقابة القضاة التونسيين.

* يوم 04 جويلية 2023 : مواصلة التداول حول الفصل 411 من المجلة التجارية، والاستماع الى كل من الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وكنفيدرالية المؤسسات المواطنة التونسية.

* يوم 12 جويلية 2023 : مواصلة التداول حول الفصل 411 من المجلة التجارية والاستماع في الغرض إلى ممثلين عن وزارة العدل.

* يوم 24 جويلية 2023 : النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرّخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الاساسي الخاص بالقضاة العسكريين، والاستماع إلى ممثلين عن وزارة الدفاع الوطني .

* يوم 26 جويلية 2023 : المصادقة على تقريرها حول مشروع القانون الأساسي عدد 19/2023 المتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرّخ في 29 جويلية 2011 والمتعلّق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاصّ بالقضاة العسكريين.

* يوم 31جويلية 2023 : مواصلة التداول حول الفصل 411 من المجلة التجارية، والاستماع الى كلّ من الاتحاد التونسي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والجمعية الوطنية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

لجنة الحقوق والحريات

عقدت خلال الدورة الأولى ثلاثة اجتماعات كالآتي :

* يوم 24 ماي 2023 : انتخاب وتنصيب مكتب اللجنة.

* يوم 7 جوان 2023: التداول حول برنامج العمل .

* يوم 31 جويلية 2023 : النظر في مقترح قانون عدد 2023/14 يتعلّق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني.

لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

عقدت خلال الدورة الأولى خمسة اجتماعات كالآتي:

* يوم 24 ماي 2023 : انتخاب وتنصيب مكتب اللجنة.

* يوم 07 جوان 2023: التداول حول منهجية عمل اللجنة وبرنامجه للفترة القادمة.

* يوم 20 جوان 2023 : مواصلة النظر في برنامج العمل.

* يوم 24 جويلية 2023 : النظر في مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ لـ « مؤسسة افريقيا للتمويل»، ومشروع قانون أساسي عدد 17-2023 يتعلق بالموافقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي مبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2022 بين الجمهورية التونسية والكيبيك، ومشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

* يوم 26 جويلية 2023 جلسات استماع إلى وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون الأساسي عدد2023-16 والى ممثلي وزارة العدل حول مشروع القانون الأساسي عدد -18 2023، وإلى ممثلي وزارة الشؤون الاجتماعية حول مشروع القانون الأساسي عدد 2023-17.

لجنة المالية والميزانية

عقدت تسعة اجتماعات خلال الدورة الأولى، إضافة الى اجتماع أثناء العطلة البرلمانية كالآتي:

* يوم 24 ماي 2023 : انتخاب وتنصيب مكتب اللجنة.

* يوم 29 ماي 2023 : النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 4 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة .

* يوم 30 ماي 2023 : استماع الى ممثلين عن وزارة المالية حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتاريخ 4 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميزانية الدولة.

* يوم 14 جوان 2023 : التداول حول برنامج العمل .

* يوم 21 جوان 2023 : جلسة عمل مع رئيس مجلس نواب الشعب، وجلسة استماع إلى ممثلين عن وزارة المالية حول تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2023 وحول المستجدات في ملف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي .

* يوم 06 جويلية 2023 : إبداء الرأي حول مقترح قانون يتعلّق بإحداث صندوق للإصلاح التربوي. عدد 05/2023

* يوم 18 جويلية 2023 : استماع إلى ممثلين عن وزارة المالية حول مشروع القانون المتعلّق بالموافقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة.

* يوم 12 جويلية 2023 : النظر في مقترح القانون المتعلّق بتوظيف معلوم إسداء خدمة بلدية على شركات الاتصالات.

* يوم 27 جويلية 2023 استماع إلى وزيرة المالية حول مشروع قانون عدد 020 / 2023 يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب، ومشروع قانون عدد 021 / 2023 يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 29 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة ، و مشروع قانون عدد 022 / 2023 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميزانية الدولة. عدد 20 و21 و22/2023.

* يوم 17 أوت 2023 : النظر في عدد من الوثائق المتعلّقة بتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2023 والفرضيات والتوجهات الكبرى لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، واستقبال وفد برلماني عراقي .

لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

عقدت خلال الدورة الأولى ثلاثة اجتماعات كالاتي :

* يوم الاربعاء 24 ماي 2023 : انتخاب وتنصيب مكتب اللجنة.

* يوم الخميس 08 جوان 2023 : التداول حول خطة وبرنامج عمل اللجنة للفترة القادمة.

* يوم الاربعاء 21 جوان 2023 : التحاور حول التوجهات الكبرى لمخطط التنمية 2025-2023 والأولويات .

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة

عقدت خلال الدورة الأولى أربعة اجتماعات كالآتي :

* يوم 24 ماي 2023 : انتخاب وتنصيب مكتب اللجنة.

* يوم 15 جوان 2023 : ضبط رزنامة وأولويات العمل .

* يوم 12 جويلية 2023 : التداول حول موضوع مسالك التوزيع والمراقبة الاقتصادية.

* يوم 27 جويلية 2023 : مواصلة النظر في أعمال اللجنة.

لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

عقدت خلال الدورة الأولى، وخلال العطلة البرلمانية سبعة اجتماعات كالآتي:

* يوم 24 ماي 2023 : انتخاب وتنصيب مكتب اللجنة.

* يوم 31 ماي 2023 النظر في مشروع قانون يتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 121 لسنة 2011 المؤرخ في 17 نوفمبر 2011 والمتعلّق بالمؤسسات العمومية للعمل الثقافي، وفي مشروع قانون يتعلق بإتمام القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983 المتعلّق بقانون المالية لسنة 1984 .

* يوم 7 جوان 2023 : استماع حول مشروع قانون عدد 02-2023 يتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 121 لسنة 2011 مؤرخ في 17 نوفمبر 2011 المتعلّق بالمؤسسات العمومية للعمل الثقافي ، ومشروع قانون عدد 03-2023 يتعلّق بإتمام القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983 المتعلّق بقانون المالية لسنة 1984.

* يوم 14 جوان 2023 : النّظر في التقارير المتّصلة بمشروعي القانونين عدد 02و03 /2023 ،

* يوم 21 جوان 2023: استماع الى ممثلين عن وزارة البيئة، وعن وزارة السياحة حول موضوع الانتصاب بالملك العمومي البحري.

* يوم 06 جويلية 2023: استماع الى ممثّلين عن رئاسة الحكومة، وعن وزارة الداخلية لمواصلة النّظر في المسائل المتعلقة بالملك العمومي البحري.

* عقدت يوم 21 سبتمبر 2023 جلسة استماع الى ممثلين عن وزارة الشؤون الثقافية حول مشروعي قانونين يتعلّق الأوّل بتنقيح المرسوم عدد 121 لسنة 2011 مؤرخ في 17 نوفمبر 2011 المتعلّق بالمؤسسات العمومية للعمل الثقافي، والثاني بإتمام القانون عدد 113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 1984.

لجنة الصحة وشؤون المرأة والاسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

عقدت خلال الدورة الأولى أربعة اجتماعات كالآتي :

* يوم 24 ماي 2023 : انتخاب وتنصيب مكتب اللجنة.

* يوم 30 ماي 2023 : النظر في برنامج العمل ودراسة مشروع القانون عدد 1 لسنة 2023 المتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء.

* يوم 06 جوان 2023 النظر في مشروع قانون يتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة .

* يوم 8 جوان 2023 : استماع إلى ممثّلي وزارة الصحة والمصادقة على مشروع القانون عدد 1 لسنة 2023 المتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء.

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

عقدت خلال الدورة الأولى ستة اجتماعات كالآتي:

* يوم الاربعاء 24 ماي 2023 : انتخاب وتنصيب مكتب اللجنة.

* يوم الاثنين 5 جوان 2023 : ضبط منهجية العمل للفترة القادمة.

* يوم الأربعاء 14 جوان 2023 : النظر في مقترح القانون عدد 05/2023 المتعلّق بإحداث صندوق للإصلاح التربوي.

* يوم الخميس 22 جوان 2023 : استماع إلى وزير التربية.

* يوم الجمعة 23جوان 2023 : استماع إلى وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

* يوم الاثنين 24 جويلية 2023 : النظر في رأي لجنة المالية والتخطيط حول مقترح القانون عدد05/2023 المتعلّق بإحداث صندوق للإصلاح التربوي.

لجنة تنظيم الادارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

عقدت خلال الدورة الأولى ثمانية اجتماعات كالآتي:

* يوم الاربعاء 24 ماي 2023 : انتخاب وتنصيب مكتب اللجنة.

* يوم 6 جوان 2023 : ضبط برنامج العمل

* يوم 13 جوان 2023 : استعراض ورقة العمل الخاصة بعمل اللجنة.

* يوم 16 جوان 2023 : مواصلة استعراض ورقات العمل الخاصة ببرنامج اللجنة.

* يوم 20 جوان 2023 : مواصلة استعراض ورقات العمل الخاصة ببرنامج اللجنة.

* يوم 18 جويلية 2023 النّظر في تقريري الهيئة الوطنية للاتصالات لسنتي 2020و 2021

* يوم 21 جويلية 2023 : الاطّلاع على ورقة العمل بخصوص تقريري الهيئة الوطنية للاتصالات .

* يوم 24 جويلية 2023 : مواصلة النّظر في ورقة العمل بخصوص تقريري الهيئة الوطنية للاتصالات .

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

عقدت خلال الدورة الأولى خمسة اجتماعات كالآتي :

* يوم الاربعاء 24 ماي 2023 : انتخاب وتنصيب مكتب اللجنة.

* يوم الاربعاء 07 جوان 2023 : ضبط منهجية العمل للفترة القادمة.

* يوم 20 جوان 2023 : مناقشة مشروع برنامج العمل للفترة المقبلة والمصادقة عليه.

* يوم 20 جويلية 2023 :استماع إلى جهة المبادرة بخصوص مقترح القانون عدد 09/2023 المتعلّق بتنظيم التراخيص المخصصة لاستعمال الدرون.

* يوم 21 جويلية 2023 : استماع الى ممثلين عن وزارة النقل بخصوص مقترح القانون عدد 09/2023 المتعلّق بتنظيم التراخيص المخصصة لاستعمال الدرون.

لجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية

عقدت خلال الدورة الأولى أربعة اجتماعات كالآتي:

* يوم الاربعاء 24 ماي 2023 : انتخاب وتنصيب مكتب اللجنة.

* يوم الاثنين 5 جوان 2023 : ضبط برنامج العمل خلال الدورة النيابية الجارية.

* يوم الجمعة 09 جوان 2023 : مواصلة النظر في العريضة المقدّمة من قبل جمعية النهوض بالإعلام «راديو 8 منزل بورقيبة» والمُتعلّقة بطلب مراجعة الفصل 141 من النظام الداخلي لمجلس نواب.

* يوم الأربعاء 12 جويلية 2023 : استماع إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول استعداداتها للاستحقاقات الانتخابية القادمة.

العمل التشريعي

مجلس نواب الشعب يصادق على عدد من مشاريع القوانين

شرعت لجان المجلس فور الانتهاء من تركيزها في عقد اجتماعات للنظّر في مشاريع القو انين المعروضة عليها ، وتولّت إعداد التقارير بشأنها لعرضها على الجلسة العامة .

وقد صادق مجلس نواب الشعب خلال الدورة الأولى ، على تسعة مشاريع قو انين،

ونستعرض في ما يلي هذه القو انين وفق صدورها بالر ائد الرسمي للجمهورية التونسية ، مع أبرز النقاط التي تمت اثارتها خلال مناقشتها في الجلسات العامة :

- قانون عدد 1 لسنة 2023 مؤرخ في 1 جوان 2023 يتعلّق بعقد القرض المبرم بتاريخ 4 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتوريد والتصدير لتمويل ميز انية الدولة.

يندرج في إطار تعبئة موارد الاقتراض الخارجي لتمويل ميزانية الدولة لسنة 2023 . ويمكن أن يمثل هذا القرض في ظلّ الظرف الاقتصادي الدقيق والضغوطات المسلّطة على ميزانية الدولة، أداة لتمويل الاقتصاد تجنّبنا الاقتراض المشروط من صندوق النقد الدولي الذي يملي جملة من الشروط المجحفة خاصة منها المتعلّقة برفع الدعم والضغط على تكلفة الأجور.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 26 ماي 2023، تحت عدد 04/ 2023 ، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 29 و 30 ماي 2023 . وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الخميس 01 جوان 2023 بحضور وزيرة المالية .

وتواصل النقاش العام حوله خلال الجلسة العامة على امتداد 4 ساعات و30 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات : 62 تدخّلا تناولت مواضيع تتعلّق بالمديونية وإمكانية إيجاد قروض لدعم الاستثمار وإقامة المشاريع، وعمليات التدقيق في القروض والهبات ومآلها وكيف تمّ ضخّها، إضافة الى الصّعوبات التي تعترض صغار الفلاحين والفلاحين الشبّان خاصة من حيث التمويل، والمقاربة المعتمدة في شراء الحبوب من الفلاحين ومن الخارج واختلاف الأسعار.

كما تمّ التطرق الى مواضيع تهم انجازات الحكومة في إطار الانتقال الطّاقي ودعم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري واستثمارات التجديد، إضافة الى تساؤلات تتعلّق بالفسفاط وقطاع السياحة .

وطرح المتدخّلون استفسارات تعلّقت بالخصوص بمآل الامتياز الجبائي بعنوان السيّارات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وبالنّظام التقديري وبمقاومة التهرّب الجبائي وبالاقتصاد الموازي والرقمنة، إضافة الى مسائل تتعلّق بالعلاقات مع صندوق النقد الدولي وغيره من الجهات المانحة.[1]

- قانون عدد 2 لسنة 2023 مؤرخ في 12 جويلية 2023 يتعلّق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة .

يهدف الى إحداث مؤسسة عمومية لا تكتسي صبغة إدارية تسمّى الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصّحة، وهي صنف جديد من المؤسّسات ستتولّى القيام بعدة مهام موكولة حاليا لإدارات ومؤسّسات قائمة بهدف ضمان سلامة وفاعلية وجودة المنتوجات المرتبطة مباشرة بصحة المستهلك والحدّ من المخاطر الصحية المرتبطة باستهلاكها.

كما يتنزل في إطار العمل على حوكمة التصرّف في المواد الصيدلية وشبه الصيدلية، وتحديث الإطار التشريعي في المجال وملاءمته مع المعايير الدولية.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 26 ماي 2023، تحت عدد 01/2023 وتولّت دراسته لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة خلال جلساتها بتاريخ 30 ماي و 6 و 8 جوان 2023. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الأربعاء 05 جويلية 2023 بحضور وزير الصحة .

وتواصل النّقاش العام حوله خلال الجلسة العامة على امتداد 4 ساعات و 31 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات : 89 تدخّلا، تناولت مواضيع تتعلق خاصة بالوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة، وفقدان الأدوية ونقص التجهيزات والخدمات الطبية في المستشفيات خاصة الداخلية منها ونقص طب الاختصاص وتكوين الإطارات الطبية وشبه الطبية وتحفيزهم، وتعطّل أشغال المشاريع الصحية خاصة في المناطق الداخلية.

كما تمّ التطرّق الى مسائل تهمّ رخص ترويج الدواء وإصلاح المنظومة الصحية والصيدلية المركزية والإحاطة الصحية بالمهاجرين غير النظاميين، فضلا عن التطرّق الى العلاقة بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية فيما يتصل بالقطاع الصحي .[2]

- قانون عدد 3 لسنة 2023 مؤرخ في 26 جويلية 2023 يتعلّق بالمو افقة على اتفاقية التمويل المبرمة بتاريخ 16 ماي 2023 بين الجمهورية التونسية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل

جاء في سياق ما تشهده الميزانية من عجز بعد استنفاذ الموارد الجبائية وغير الجبائية، إضافة إلى التأخير المسجّل في تعبئة الموارد الخارجية خاصة منها المزمع تعبئتها لدى المقرضين التقليديين

(1) الرائد الرسمي عدد 57 بتاريخ 1 جوان 2023 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 1 جوان 2023

(2) الرائد الرسمي عدد 72 بتاريخ 14 جويلية 2023 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 5 جويلية 2023

باعتبار ارتباطهما بإبرام اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي.

و لتغطية عجز الميزانية تمّ تفعيل آليات الاقتراض الداخلي من سندات خزينة وقرض رقاعي وطني.

وتمثّل اتفاقية التمويل موضوع مشروع هذا القانون الآلية الثالثة التي ستوفّر قرضا بالعملة من البنوك المحلية، وهي اتفاقية تندرج في إطار تنويع مصادر تمويل ميزانية الدولة بهدف الاستفادة من موارد الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية.

وقد ورد مشروع هذا القانون على المجلس بتاريخ 10 جويلية 2023 تحت عدد 10/ 2023، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 18 جويلية 2023. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الجمعة 21 جويلية 2023. بحضور وزيرة المالية.

وتواصل النقاش العام حوله خلال الجلسة العامة على امتداد ثلاث ساعات و 18 دقيقة ، وبلغ عدد المداخلات 53 تناولت مواضيع تتعلّق خاصة بالوضع المالي بالبلاد على غرار تفاقم الدين الخارجي وإنخرام المالية العمومية، والاستراتيجية التي تعتمدها الوزارة في إصلاح الوضع المالي ودفع الاستثمار، والمنوال التنموي الذي لم يعد يفي بالغرض خاصة فيما يتعلق بجلب الاستثمار ودفع التنمية.

كما تمّ التطرق الى مراجعة مجلّة الصرف ومكافحة التهرب الضريبي وإدماج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي والعمل على إيجاد حلول بديلة عن التداين لتعبئة موارد الدولة، إضافة الى موضوع إسناد السيارات المخصصة للمعوقين ولأصحاب الحاجيات الخصوصية، والعمل على البتّ في هذا الملف بما يكفل لهذه الفئة حقّها في التمتّع بهذه السيارات.[3]

- قانون أساسي عدد 4 لسنة 2023 مؤرخ في 8 اوت 2023 يتعلّق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية الى الاتفاق المنشئ لمؤسسة افريقيا للتمويل.

يهدف إلى الموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاق المنشئ «لمؤسسة افريقيا للتمويل» المعتمد بأبوجا (نيجيريا) بتاريخ 28 ماي 2007.

ومؤسسة افريقيا للتمويل مؤسسة مالية دولية متعددة الأطراف أنشئت سنة 2007 بموجب اتفاق بين الدول الأفريقية، مقر ها نيجيريا (لاغوس) تم ضبط إطارها القانوني ضمن اتفاق منشئ يتكون من 21 فصلا ألحق به اتفاق ثان يتضمن 48 فصلا. وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية ودعم التجارة البينية والتنمية الصناعية للبلدان الأفريقية، مع توفير عائد تنافسي لمساهمتها على استثماراتهم.

وقد ورد مشروع هذا القانون الاساسي على المجلس بتاريخ

(3) الرائد الرسمي عدد 82 بتاريخ 26 جويلية 2023 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 21 جويلية 2023

21 جويلية 2023 تحت عدد 16 / 2023 ، وتولّت دراسته لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة خلال جلستها بتاريخ 24 و 26 جويلية 2023. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الجمعة 28 جويلية 2023 بحضور وزير الإقتصاد والتخطيط.

وتواصل النقاش العام حوله خلال الجلسة العامة على امتداد ثلاث ساعات، وبلغ عدد المداخلات 50 تدخّلا تناولت مواضيع تتعلق خاصة بالاستثمار في إفريقيا، وسياسة وزارة الاقتصاد واستراتيجياتها، والاستثمار الخاص، والاقتصاد الزراعي والفلاحي، إضافة الى الدبلوماسية الاقتصادية مع المغرب العربي.[4]

- قانون أساسي عدد 5 لسنة 2023 مؤرخ في 8 اوت 2023 يتعلّق بالمو افقة على مذكرة تفاهم في مادة الضمان الاجتماعي مبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2022 بين الجمهورية التونسية والكيبيك.

تهدف مذكرة التفاهم في مجال الضمان الاجتماعي بين الجمهورية التونسية والكيبيك الى ملاءمة التشريعات بين البلدين ووضع الاطار القانوني الخاص بتنظيم قطاعات الضمان الاجتماعي والتأمين على المرض وعديد الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى لفائدة الجالية التونسية، بما سياسهم في تيسير عملية اندماجهم في بلد الإقامة. وقد نصّت على تنظيم اليات التعاون الإداري قصد تيسير التواصل بين الأطراف المعنية من أجل منابعة الوضعيات وتبادل المعطيات اللازمة بشأنها بما يمكّن من سرعة البت فيها وتسويتها .

كما تهدف المذكرة الى ضمان المساواة في المعاملة بين التونسيين ومواطني بلد العمل وترمي الى رفع شرط الإقامة للمتمتع بالتغطية الاجتماعية وتسعى الى المحافظة على الحقوق المكتسبة بعنوان فترات النشاط المقضاة بكلا البلدين أو التي هي بصدد الاكتساب . كما تتيح للتونسيين بالكيبك تحويل المنافع . علما بأن أحكامها تنطبق على العملة الاجراء والعملة غير الاجراء واعوان القطاع العام والطلبة .

كما تغطي مذكرة التفاهم نظام جبر الاضرار وحوادث الشغل والامراض المهنية والتأمينات الاجتماعية على المرض والأمومة والوفاة وقوانين وتراتيب الضمان الاجتماعي المتعلقة بالتأمين على العجز والشيخوخة والباقين على قيد الحياة في القطاعين العمومي والخاص.

وقد ورد مشروع هذا القانون الأساسي على المجلس بتاريخ 21 جويلية 2023 تحت عدد 17 / 2023 ، وتولّت دراسته لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة، خلال اجتماعها بتاريخ 24 و 26 جويلية 2023 . وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الاثنين 31 جويلية 2023.

(4) الرائد الرسمي عدد 89 بتاريخ 09 اوت 2023 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 28 جويلية 2023

وقد تواصل النقاش العام حوله خلال الجلسة العامة على امتداد 4 ساعات و 04 دقائق ، وبلغ المداخلات 83 تدخّلا تمحورت حول تثمين الإتفاقية، إضافة الى مواضيع تتصل بدعم العائلات المعوزة والصناديق الاجتماعية والتقاعد والمنظومات الاجتماعية. كما تناولت مسائل تهمّ دفاتر العلاج و المساكن الاجتماعية ومراجعة النصوص القانونية و برنامج الأمان الاجتماعي ورقمنة الإدارة وبعث الشركات الأهلية.

وتم التطرق كذلك الى وضعيات الطلبة التونسيين في الخارج والإحاطة بمرضى التوحّد والى مسائل تهم الإخصائيين الاجتماعيين والانقطاع المدرسي ودعم الجمعيات المختصة.[5]

- قانون أساسي عدد 6 لسنة 2023 مؤرخ في 8 اوت 2023 يتعلّق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلّق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين.

يهدف الى مراجعة الشروط المستوجبة لانتداب الملحقين القضائيين العسكريين من حيث المستوى العلمي والسن ونقاوة السوابق العدلية، وذلك بهدف توحيد معايير وشروط انتداب القضاة بمختلف اصنافهم سواء العدلي أو الإداري او المالي من جهة ، والعمل على انتقاء الاكفاء والمتميّزين خلال كامل مسارهم التكويني بالجامعات من جهة أخرى .

وقد ورد على المجلس بتاريخ 21 جويلية 2023 تحت عدد 19/ 2023 مع طلب استعجال النظر ، وتولّت دراسته لجنة التشريع العام خلال جلستها بتاريخ 24جويلية 2023. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الجمعة 28 جويلية 2023 بحضور وزير الدفاع الوطني .

وتواصل النّقاش العام حوله خلال الجلسة العامة على امتداد ساعتين و13 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 31 تدخّلا تناولت مواضيع تتعلق بتقدير مجهودات الجيش الوطني وتشريك المؤسسة العسكرية في إعادة بناء الدولة وحمايتها و القضاء العسكري ومكافحة الإرهاب والفساد، إضافة الى تنمية الموارد البشرية العسكرية وسياسة الوزارة واستراتيجيتها وتنقيح النصوص التشريعية واجبارية التجنيد . كما تمّ التطرق الى مسائل تتعلق بالهجرة غير النظامية وحماية الحدود.[6]

- قانون عدد 7 لسنة 2023 مؤرخ في 8 اوت 2023 يتعلّق بالمو افقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 جويلية 2023 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة المملكة العربية السعودية لتمويل ميز انية الدولة.

يندرج هذا القرض في إطار دعم موارد الميزانية في ما يتعلق

(5) الرائد الرسمي عدد 89 بتاريخ 09 اوت 2023 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 31 جويلية 2023

(6) الرائد الرسمي عدد 89 بتاريخ 09 اوت 2023 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 28 جويلية 2023

بالاقتراض الخارجي المرسمة بقانون المالية لسنة 2023 والمقدرة بـ 14859 مليون دينار. كما تتضمن تعبئة موارد الاقتراض الخارجي الموجهة لدعم الميزانية شروطا مسبقة والاستجابة لمصفوفة من الإصلاحات تفرضها الجهات المانحة التقليدية، ويشترط بعض المقرضين ضرورة إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

وقد أبرمت تونس اتفاقية هذا القرض مع المملكة العربية السعودية بشروط ميسّرة وتحصلت على منحة بمبلغ 100 م. دولار أمريكي في هذا الظرف الاقتصادي الدقيق وفي محاولة لإيجاد قروض لا تمس من سيادتنا الوطنية ولا تتضمن شروطا مسبقة .

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 26 جويلية 2023 تحت عدد 22 / 2023 مع طلب استعجال النظر ، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال اجتماعها بتاريخ 27 جويلية 2023 . وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم السبت 29 جويلية 2023 بحضور وزيرة المالية.

وتواصل النقاش العام حوله خلال الجلسة العامة على امتداد ساعتين و05 دقائق ، وبلغ عدد المداخلات 30 تدخّلا تناولت مواضيع تتعلق خاصة بصرف القروض ، والتدقيق في وضعيات المؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار ودفع التنمية وإنتاج الفسفاط . كما تم التطرّق الى السياسة الجبائية والاقتصاد الموازي وتحقيق الامن الغذائي ودعم الفلاحين، فضلا عن مواضيع تتعلّق بالإجراءات الديوانية و العلاقة مع صندوق النقد الدولي.[7]

- **قانون عدد 8 لسنة 2023 مؤرخ في 8 اوت 2023 يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 19 جويلية 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب.**

يحظى القرض موضوع مشروع هذا القانون بأهمية بالغة بحكم أنه موجه لدعم الاستثمار قصد مجابهة الصعوبات التي تعاني منها منظومة الحبوب على غرار ضعف الإنتاجية ومحدودية قدرة الخزن وصعوبة الحوكمة، إضافة إلى تداعيات أزمة ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية الناجمة عن الحرب الروسية الاكرانية.

كما يساهم هذا التمويل في النهوض بقطاع الحبوب وفي الرفع من الإنتاج الوطني من الحبوب بحكم مكانته الهامة في منظومات الإنتاج في بلادنا وفي إنجاح الموسم الفلاحي بصفة عامة. كما تكمن قيمة المشروع من خلال مساهمته في دعم الأمن والاكتفاء الغذائي عبر تأمين التزود بالقمح الصلب والشعير العلفي ودعم مجهود الفلاحين للرفع من القدرة الإنتاجية من القمح الصلب والشعير والزيت النباتي والأعلاف.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 26 جويلية 2023 تحت عدد 20 / 2023 مع طلب استعجال النظر، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 27 جويلية 2023. وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم السبت 29 جويلية 2023، بحضور وزير الاقتصاد والتخطيط .

وتواصل النقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد ساعتين و37 دقيقة ، وبلغ عدد المداخلات 34 تدخّلا تناولت مواضيع تتعلق بزراعة الحبوب ، وتشجيع الشباب على الفلاحة، ومشاكل الفلاحين ، ومكافحة الفساد ، إضافة الى مسائل تتصل بالأراضي الدولية.[8]

- **قانون عدد 9 لسنة 2023 مؤرخ في 8 اوت 2023 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 29 أفريل 2023 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة .**

يهدف إلى الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بالرباط بتاريخ 29 أفريل2023 بين الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وذلك تطبيقا لأحكام الدستور وخاصة الفصلين 74 و75 منه.

ويقدر مبلغ هذا القرض بـ 16 مليون دينار كويتي أي ما يعادل حوالي 160 مليون دينار تونسي ستخصص للمساهمة في تمويل مشروع إنشاء وتأهيل الطرق المصنفة.

كما يهدف إلى الإسهام في تحسين خدمات النقل البري وتأمين سلامة السير على الطرق المصنفة بالإضافة إلى تيسير سبل التنقل بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك وفك العزلة عن عدد من المناطق وذلك من خلال إعادة تأهيل وتدعيم حوالي 121 كلم من الوصلات في شبكة الطرق المصنفة في ولايات باجة وجندوبة والكاف ونابل.

وقد ورد مشروع القانون على المجلس بتاريخ 26 جويلية 2023 تحت عدد 21 / 2023 مع طلب استعجال النظر، وتولّت دراسته لجنة المالية والميزانية خلال جلستها بتاريخ 27 جويلية 2023 . وتمّت المصادقة عليه خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم السبت 29 جويلية 2023 ، بحضور وزير الاقتصاد والتخطيط.

وتواصل النقاش العام حول مشروع هذا القانون خلال الجلسة العامة على امتداد ساعة و45 دقيقة، وبلغ عدد المداخلات 23 تدخّلا، تناولت مواضيع تتعلق خاصة بسياسة الإقتراض وتوازن التنمية بين الجهات وإستراتيجية وزارة الاقتصاد والتخطيط وبرامجها، إضافة الى التهيئة العمرانية ومكافحة الفساد.[9]

(7) الرائد الرسمي عدد 89 بتاريخ 09 اوت 2023 ومداولة مجلس نواب الشعب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 29 جويلية 2023

(8) الرائد الرسمي عدد 89 بتاريخ 09 اوت 2023 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 29 جويلية 2023

(9) الرائد الرسمي عدد 89 بتاريخ 09 اوت 2023 ومداولة مجلس نواب الشعب ومصادقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 29 جويلية 2023

العمل الرقابي

مجلس نواب الشعب يعقد جلسات حوار مع عدد من أعضاء الحكومة

سعى مجلس نواب الشعب الى ممارسة دوره الرقابي عبر الاليات المنصوص عليها في الدستور وفي النظام الداخلي. وقد تمكّن في هذا الإطار الى موفّى شهر جويلية 2023 من تحقيق النتائج التالية:

- **عدد الجلسات العامة الحوارية : 3**
- **عدد الأسئلة الشفاهية التي تمّ طرحها في جلسة عامة : 1**
- **عدد الأسئلة الكتابية التي تمّ توجيهها إلى أعضاء الحكومة : 287**

ونستعرض في ما يلي أبرز ما جاء في جلسات الحوار مع الحكومة التي عقدها المجلس على التوالي مع كل من وزيرة التجهيز والإسكان، ووزير الشباب والرياضة ووزير الداخلية .

جلسة حوار مع وزيرة التجهيز والإسكان

عقد مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 17 جويلية 2023 أوّل جلساته العامة الخاصة بالحوار مع الحكومة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس. وقد خُصّصت هذه الجلسة للحوار مع السيدة سارة الزعفراني الزنزري وزيرة التجهيز والإسكان، تبعا لقرار مكتب المجلس المنعقد بتاريخ 06 جويلية 2023.

وافتتح رئيس مجلس نواب الشعب الجلسة بكلمة ترحيب بالوزيرة والوفد المرافق لها. وذكّر بترتيبات الجلسة العامة الحوارية. ثمّ قدّمت الوزيرة في مستهل الجلسة عرضا مفصّلا تناول المواضيع التالية:

- استراتيجية وزارة التجهيز والإسكان،
- أهداف مهمّة التجهيز والإسكان وأهمّ المشاريع بصدد الإنجاز،
- المشاريع المبرمجة للتمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص،
- تطوير التشريعات والتراتيب وتبسيط الإجراءات الإدارية،
- خطط الانتقال الرقمي وتحديث أساليب العمل،
- اعتماد مقاربة للتكيف مع التغيرات المناخية،
- معطيات حول تركيز نظام جودة الإدارة وجودة الاستقبال،
- معطيات إحصائية حول وزارة التجهيز والإسكان،

وبيّن السيد ابراهيم بودربالة في تعقيبه على العرض أهمية جلسات الحوار باعتبار أنّها تقدّم للمواطن عرضا مفصّلا عن عمل الوزارات وبرامجها ومخطّطاتها، وتمنح الفرصة للنواب لتقديم استفساراتهم وتساؤلاتهم المتعلّقة بالدوائر الانتخابية التي يمثّلونها وطرح كل المسائل التي تمسّ بالمصلحة العليا للوطن.

هذا وتواصلت أشغال الجلسة العامة على امتداد 13 ساعة و 27دقيقة. وبلغ عدد تدخّلات النواب 131 تدخّلا ، طرح خلالها المتدخّلون مواضيع تعلّقت بالخصوص ب :

- الطرقات والجسور
- تعطّل المشاريع ومكافحة الفساد
- البنية التحتية

- التهيئة العمرانية
- حماية المدن من الفيضانات
- الطرقات السيّارة
- شبكة التنوير العمومي
- تصريف مياه الأمطار
- المساكن الاجتماعية
- تنقيح النصوص التشريعية
- جهر الأودية
- الموانئ والبطاحات والمطارات
- برنامج تهذيب الأحياء الشعبية
- المستشفيات الجهوية والمراكز الصحية
- الشريط الساحلي
- إسناد الرخص

وتولّت وزيرة التجهيز والإسكان التفاعل مع مداخلات النواب بتقديم جملة من المعطيات الضافية المتعلّقة بالمشاريع الوطنية والجهوية والمحلية الراجعة بالنظر للوزارة في سائر جهات البلاد.

وأبرزت حرص الوزارة على حلحلة المشاريع المعطّلة، معربة عن أملها في أن تتضافر جهود الجميع لا سيما نواب الشعب قصد معاضدة مجهودات الوزارة في الحفاظ على المكتسبات وتطويرها وفق استراتيجية وطنية شاملة وتشاركية.

وقدّمت معطيات إضافية حول استراتيجيات الوزارة وبرامج عملها خاصة فيما يتّصل بالبنية الأساسية للطّرقات وتهيئتها وتعبيدها. وأكّدت أنّ الوزارة تولي العناية اللازمة لتهيئة شبكة المسالك الريفية والبرامج الهادفة الى فك العزلة عن المناطق النائية وتطوير شبكة الطرقات المرقمة وتهذيب شبكة الطرقات المحلّية وفق الموازنات المالية. كما أبرزت التقدّم الملحوظ في عديد المشاريع وفق المخطّط التنموي، مضيفة انه تمّت دراسة مجموعة من المشاريع التي يتمّ العمل على توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذها.

تولّت الوزيرة الاجابة على عديد التساؤلات ذات الطابع الجهوي والمحلّي. وقدّمت في هذا الإطار أجوبة مفصّلة حول المشاريع والبرامج المزمع إنجازها في مختلف ولايات الجمهورية، كما أكّدت أن الوزارة تعمل على مراجعة جملة من النصوص التشريعية قصد تحيينها وفق متطلبات القطاع.

وقد أجمع رؤساء وممثلو الكتل وغير المنتمين في تعقيبهم على أجوبة الوزيرة على الإشادة بما تضمنته من معطيات ضافية لامست مختلف جوانب اختصاصات الوزارة وبرامج عملها. وأكّدوا ما تميّزت به هذه الأجوبة من دقّة وتعامل إيجابي مع كل تساؤلات النواب سواء منها ذات الطابع الوطني أو الجهوي أو المحلّي. وأبرزوا الأهمية التي تكتسيها هذه الوزارة ، مؤكّدين استعداد نواب الشعب للاضطلاع بالدور الموكول لهم والاسهام في ضبط التوجهات ووضع التصوّرات الرامية الى تنمية تونس على مختلف الأصعدة في إطار ممارستهم لوظيفتهم التشريعية والرقابية وأداء الأمانة على الوجه الأفضل.

وأكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في ختام الجلسة العامة أهمية الأسئلة التي طرحها النواب وتولّت الوزيرة الإجابة عنها. كما شكر مجهود الفريق التلفزي الذي أمّن النقل المباشر لهذه الجلسة الى المواطنين لأنّ الغاية هي التواصل مع المواطن لمعرفة أداء النواب الذين يقفون اليوم أمام تحدّي استرداد ثقة المواطنين في العمل التشريعي.

و شدّد على استعداد مجلس نواب الشعب للتعهّد بكل مشاريع القوانين التي من شأنها أن تحدث التحوّل النوعي في البلاد وتحقيق القفزة النوعية لإنقاذ الوطن

جلسة حوار مع وزير الشباب والرياضة

عقد مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 24 جويلية 2023 جلسته العامة الثانية الخاصة بالحوار مع الحكومة برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس. وخصّصت هذه الجلسة للحوار مع السيد كمال دقيش وزير الشباب والرياضة تبعا لقرار مكتب المجلس المنعقد بتاريخ 06 جويلية 2023.

وافتتح رئيس مجلس نواب الشعب الجلسة بكلمة ترحيب بالوزير والوفد المرافق له. وذكّر بترتيبات الجلسة العامة الحوارية ، ثم قدّم الوزير عرضا مفصّلا تناول المواضيع التالية:

- مهام الوزارة واستراتيجياتها،
- توزيع أعوان وزارة الشباب والرياضة حسب القانون المنظم لهياكلها ،
- ميزانية مهمة الشباب والرياضة حسب التقسيم البرامجي

(الشباب، الرياضة، التربية البدنية، القيادة والمساندة)،
- مهام التفقدية العامة وأهدافها،
- الإصلاحات التشريعية والترتيبية،
- خطة الانتقال الرقمي وتحديث أساليب العمل،
- المشاريع المبرمجة في إطار الشراكة بين القطاع العام و الخاص،
- المشاريع المقترحة في إطار الصلح الجزائي،
- المسؤولية المجتمعية للمؤسسات،
- الإحاطة بالمستثمرين

و تواصلت أشغال هده الجلسة على امتداد 11 ساعة و 53 دقيقة ، وبلغ عدد تدخلات النواب 131 تدخّلا . وتناولت أبرز المواضيع التي طرحها النواب المسائل التالية :
- تهيئة المنشآت الرياضية وصيانتها
- دور الشباب
- دعم الجمعيات الرياضية والرياضات الفردية
- حوكمة القطاع الرياضي
- المسابح البلدية
- تشغيل المعطّلين وتسوية وضعية المتعاقدين
- مراجعة النصوص التشريعية
- دعم ممارسة الرياضة في المدارس العمومية
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- مقاومة ظاهرة العنف في الملاعب
- السياحة الرياضية
- مجلس أعلى للشباب
- دعم رياضة المعوقين

وتولّى وزير الشباب والرياضة التفاعل مع مداخلات النواب بتقديم إجابات حول استفساراتهم وتساؤلاتهم. وقدّم جملة من المعطيات الضافية المتعلقة ببرامج الوزارة في مختلف جهات الجمهورية.

وأكد الوزير أن تنفيذ المشاريع الجديدة يتمّ ضمن مخططات التنمية التي تعرض على المجلس التشريعي للمصادقة عليها، وبيّن ان الوزارة تدرك ضرورة إيجاد الحلول للعناية بشباب الوسط الريفي وفق خطة محكمة بالتنسيق مع مختلف الهياكل الراجعة لها بالنظر.

كما أبرز أنه تمّ رصد اعتمادات لإكمال إنجاز المشاريع المبرمجة والتي تشهد تقدما ملحوظا على مستوى التنفيذ والانجاز، وأكّد حرص الوزارة على حلحلة المشاريع المعطّلة.

من جهة أخرى، أضاف الوزير انه تم تخصيص منح لبعض الفرق الرياضية والرياضيين كاعتراف معنوي لهم بقيمة الإنجازات التي حقّقوها.

وفي نفس السياق، قال وزير الشباب والرياضة أنّ الوزارة تعمل على صياغة مبادرات تشريعية لعرضها على المجلس للمصادقة عليها، وفي مقدمة هذه المبادرات مشروع قانون الهياكل الرياضية الذي يعتبر بمثابة دستور المجال الرياضي والذي سيضفي النجاعة المنشودة لحوكمة القطاع ومكافحة الفساد ووضع حد لظاهرة العنف في الملاعب.

واعتبر الوزير أن مبدأ عدم ملاقاة الكيان الصهيوني في كل الأنشطة الرياضية مبدأ سيادي وخيار وطني لا يمكن مخالفته.

و تولّى الاجابة على عديد التساؤلات ذات الطابع الجهوي والمحلّي، وقدّم في هذا الإطار أجوبة مفصّلة حول المشاريع والبرامج المزمع إنجازها في مختلف ولايات الجمهورية، وذلك وفق ما قدّمه النواب من استفسارات.

من جهتهم، أجمع رؤساء الكتل وممثلي غير المنتمين في تعقيبهم على أجوبة الوزير على الإشادة بما تضمنته من معطيات ضافية لامست مختلف جوانب اختصاصات الوزارة وبرامج عملها.

هذا وأبرز جلّ المتدخلين بالمناسبة الأهمية التي تكتسيها ذكرى إعلان النظام الجمهوري التي يعتز كل تونسي بإحيائها بالنظر إلى ما تحمله من معاني ودلالات.

وأكّدوا دور الوظيفة التشريعية في صون مكاسب الجمهورية والحفاظ عليها ضمانا لاستقرار تونس وتقدمها ورقيها عبر استكمال المسار وإنجاحه وفاء لروح الشهداء وانتصارا لإرادة الشعب.

وفي كلمته الختامية اكّد رئيس مجلس نواب الشعب ضرورة مراجعة إجراءات سير الجلسات الحوارية بما يجعلها مناسبة للتطرّق للإستراتيجيات الكبرى للوظيفة التنفيذية وتشخيص مواطن الخلل وطرق معالجتها من خلال إقتراح الحلول الممكنة بصفة تشاركية مع الوظيفة التشريعية وهو ما من شأنه أن يعيد الأمل وثقة المواطن في المجلس النيابي ويحقق طمأنينته بالنسبة للمستقبل.

جلسة حوار مع وزير الداخلية

عقد مجلس نواب الشعب يوم الأربعاء 26 جويلية 2023 جلسته العامة الحوارية الثالثة التي خصّصت للحوار مع السيد كمال الفقي وزير الداخلية تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 13 جويلية 2023.

واكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح الجلسة أنّ مجلس نواب الشعب المنتخب في إطار مسار 25 جويلية الذي قطع مع كلّ مخلّفات الحقبة السابقة قد أسسّ لمرحلة جديدة من تاريخ البلاد نحو ضمان كرامة المواطن التونسي وتكريس مقوّمات السيادة الوطنية الحقيقية.

وأعرب عن تقدير مجلس نواب الشعب للمؤسسة الأمنية بمختلف مكوّناتها وأسلاكها من أمن وحرس وطنيّين وحماية مدنية لما يبذلونه من جهود كبيرة دون انقطاع لاسيما في الحالات التي تتطلب جهدا مضاعفا ومخاطرة في سبيل انقاذ الأرواح البشرية، متمنيا لجميع إطارات وأعوان الوزارة التوفيق في مهامهم.

من جهته، بيّن وزير الداخلية في مستهلّ كلمته أن حضوره تحت قبة البرلمان يأتي استجابة لدعوة مجلس نواب الشعب من أجل توضيح برامج عمل الوزارة ومناهجها ودرجة تقدّمها في انجاز الأهداف المرسومة في إطار السياسة العامة للقرب من المواطنين ولبعث رسائل الطمأنة وترسيخ الثقة وتعزيزها بين مؤسسات الدولة والمواطنين وكافة العاملين في الشأن السياسي التونسي. باعتبارها عنصر من عناصر برنامج الحكومة، وتكريسا لآلية من آليات الحكم الديمقراطي السليم.

وتولى وزير الداخلية تقديم عرض مفصّل تناول المحاور التالية:

- الهجرة غير النظامية،
- مجال الامن العام،
- تأمين الموسم الصيفي
- الوثائق الإدارية والعناية بالتونسيين بالخارج،
- النجدة والإسعاف والوقاية من الحرائق،
- استراتيجية الامن الوطني،
- استراتيجية الحرس الوطني،
- استراتيجية الديوان الوطني للحماية المدنية،
- برنامج الشؤون المحلية.

هذا وتواصلت أشغال الجلسة العامة على امتداد 13 ساعة و 29 دقيقة، وبلغ عدد تدخلات النواب 136 تدخّلا . طرح خلالها النواب تساؤلات واستفسارات حول عديد المسائل، ومنها بالخصوص:

- الدعم اللوجستي والبشري
- النظام الأساسي الخاص بسلك العمد والمعتمدين والولاة
- إحداث مراكز أمن وحرس

- التصدي للفساد ومقاومة الجريمة
- الهجرة غير النظامية وإدارة الحدود
- رقمنة الخدمات وتطوير المنظومة الأمنية
- المجالس البلدية
- إصلاح المنظومة التشريعية
- التصدي لظاهرة العنف وتعاطي المخدرات في المحيط المدرسي
- إحداث مركز الحماية المدنية
- تحسين وضعية الأمنيين
- تأمين التظاهرات والملاعب
- الانتصاب الفوضوي
- جاهزية تنظيم الانتخابات البلدية
- الإحاطة بضحايا الإرهاب

وتولّى وزير الداخلية التفاعل مع مداخلات النواب بتقديم إجابات حول استفساراتهم وتساؤلاتهم التي استغرقت حوالي 07 ساعات. وقدّم جملة من المعطيات المتعلقة ببرامج الوزارة واستراتيجياتها لبناء سياسة امنية اجتماعية تشاركية متطورة باعتماد تقنيات التكنولوجيا الحديثة.

وبيّن في البداية أن الوزارة أعدت مشروع القانون الأساسي المتعلق بالعمد وتمّت إحالته على أنظار رئاسة الحكومة للمصادقة عليه، كما ستعمل على تحسين الوضعية المالية لهذا السلك .

واكّد الوزير إعداد مشروعي بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتري وذلك في إطار مقاربة تشاركية مع كل الهياكل المعنية وبالاعتماد على كفاءات وخبرات وطنية تونسية، وبالاستئناس بالتجارب المقارنة لضمان حماية المعطيات الشخصية والحقوق والحريات مع مراعاة السيادة الوطنية والأمن القومي الرقمي، وسيتم قريبا عرضه على مجلس نواب الشعب. وأضاف ان الوزارة اقتنت المعدات الفنية الخاصة بجوازات السفر البيومتري.

وفي علاقة بالنقص اللوجستي في مراكز الامن والذي من شأنه أن يعيق تدخل الوحدات الأمنية في الإبان ويحول دون قيامها بمهامها على الوجه الأكمل، أعلن الوزير أنه تمّ رصد 17.8 مليون دينار

لاقتناء التجهيزات وقرابة 33 مليون دينار للصيانة ويتم التفاوض مع وزارة المالية لإعداد رزنامة خماسية للإقتناءات سعيا للحفاظ على الاسطول.

وفي ردّه على تساؤلات النواب حول خطة الوزارة للقضاء على ظاهرة الانتصاب الفوضوي، اعتبر الوزير ان اعتماد المقاربة الأمنية لن يخلق إلا تصادما وإحتقانا وقد تجاوزتها الوزارة واعتمدت مقاربة شاملة تشاركية بين السلط الجهوية والمحلية تقوم على إحكام العقل واعتماد الحوار بين كل الأطراف لفضّ الإشكالات بما يضمن حق المواطن في توفير قوت يومه.

كما بيّن الوزير ان الوزارة منكبّة على تطوير الإدارة ورقمنتها باعتماد التكنولوجيات الحديثة والأساليب المتطورة لإضفاء النجاعة والفعالية على الخدمات الإدارية المقدّمة للمواطن.

واعتبر ان مكافحة ظاهرة العنف والقضاء على المخدّرات لن يتم وفق خطة أمنية فحسب، بل يجب اعتماد مقاربة تشاركية أمنية تربوية عائلية لبناء إنسان متوازن رغم انه تمّ ضبط خطّة محكمة لتأمين محيط المؤسسات التربوية وحماية أبنائنا من ظاهرة الإنحراف، ولكنها تبقى منقوصة ويجب تعزيزها بمقاربة تربوية.

وبيّن في الختام أن مسألة إحداث المراكز الأمنية ليست مسألة هيّنة بل يجب أن تستجيب هذه المراكز إلى خصائص معينة بما يضمن حفظ كرامة المواطن وصون حقوقه، فضلا عن أنّ هذه المشاريع تخضع للدراسة من حيث الكلفة اللوجستية والموارد والبشرية.

وقد تولّى الوزير الاجابة على عديد التساؤلات ذات الطابع الجهوي والمحلّي وقدّم في هذا الإطار أجوبة مفصّلة حول المشاريع والبرامج المزمع إنجازها في مختلف ولايات الجمهورية، وذلك وفق ما قدّمه النواب من استفسارات.

وأجمع رؤساء الكتل وممثلي غير المنتمين في تعقيبهم على أجوبة الوزير على الإشادة بما تضمنته من معطيات ضافية لامست مختلف جوانب اختصاصات الوزارة وبرامج عملها.

توجيه سؤال شفاهي الى وزير الصحة

في اطار ممارسة العمل الرقابي عبر آلية الأسئلة الشفاهية، توجّهت النائب السيدة ألفة المرواني خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الأربعاء 5 جويلية 2023 بسؤال شفاهي الى وزير الصحة السيد علي المرابط .

وعملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي للمجلس، تولّت النائب عرض السؤال، الذي أجاب عنه الوزير ، ثم تولّت النائب التعقيب .

فحوى السؤال :

• أسباب غلق مستوصف بن عروس الكائن بحي المستوصف وحرمان آلاف المرضى من العلاج خاصة أن مدة الغلق قد طالت لسنوات. متى تنطلق أشغال التهيئة وإعادة المستوصف إلى سالف نشاطه ؟

• أسباب عدم دخول مركز التحاليل بنهج غرّة ماي حيّز العمل، والذي كان من المزمع إستغلاله من قبل الهيئة الوطنية للسلامة الصحية بن عروس. متى يقع فتحه وإستغلاله ؟

• أسباب تعطّل مشاريع من المزمع إنجازها من طرف وزارة الصحة بمدينة بن عروس، منها المركز الوطني للأمراض السرطانيّة ووحدة إنعاش الأطفال بمركز الإصابات والحروق البليغة ؟

جواب الوزير :

بيّن الوزير بخصوص غلق مستشفى بن عروس الكائن بحي المستوصف، أن الأمر يتعلّق بمركز صحة أساسية صنف 3 تداعت بعض أجزائه للسقوط وأصبحت تهدّد العاملين فيه ومرتاديه. وأكّد أن الأمر يتعلّق بسقوط جزء من حائط الصيدلية وقاعة العلاج، مضيفا أنه لا يمكن المجازفة بصحة المواطنين وبصحة العاملين فيه. وأوضح أن القرار اتخذ إثر معاينة تشقّقات وتصدّعات وإنجاز اختبار فنّي للبناية من قبل مكتب دراسات أفضى إلى معاينة تداعي الهيكل الحامل للبناية للسقوط ، وبناء عليه قرّرت المصالح المعنية بالوزارة بتاريخ 21 ماي 2021 إخلاء البناية ونقل النشاط إلى مستوصف حي الملعب الذي يبعد 2 كم على مستوصف بن عروس.

وأضاف الوزير أنه تمّ عرض ملف هدم المركز وإعادة بنائه على أنظار اللجنة الوطنية بتاريخ 22 ماي وحظي بالموافقة. وبيّن أن هذا الملف يحتل المرتبة 51 وطنيا في الترتيب مع وزارة المالية حيث لا يعتبر مشروعا ذا أولوية مقارنة مع جهات أخرى لا سيما وأنه يتوفّر بجهة بن عروس 50 مركز صحة أساسية ومستشفى جهوي ومستشفى جامعي .

كما بيّن أن اللجنة القارّة للبناءات المدنية قرّرت في شهر فيفري 2023 تعيين مهندس استشاري للقيام باختبار شامل ومعمّق للمركز الصحي لمعرفة إن كان يتطلّب إعادة تهيئة كاملة أو جزئية . وأضاف أنه في انتظار قرار هذا الاختبار يتمّ التفكير في تحويل هذا المرفق من مركز صحّة أساسية الى مركّب صحّي لطب الأسنان الذي نفتقر إليه في تونس الكبرى.

وبخصوص السؤال المتعلّق بعدم دخول مركز التحاليل بنهج غرة ماي حيز الاستغلال، بيّن الوزير أن المشروع أسند لفائدة الهيئة الوطنية للسّلامة الصحية للمنتجات الغذائية وهو حاليا في طور التصفية العقارية لاستكمال تخصيص الملكية. وأضاف أنّه نظرا لخصوصية أعمال الهيئة وقع إدخال تغييرات على البرنامج الوظيفي للمشروع حتى يتلاءم مع الحاجيات والخاصيات الفنية لعمل الهيئة.

وأضاف أنّ الدراسات توقفت بسبب وفاة المهندسة المعمارية الفائزة بالمناظرة الوطنية للمشروع، واستؤنفت مع بداية 2023 ، مشيرا إلى أنّه تمّ تسريع استكمال طلب عروض تكميلي في قسط وحيد يشمل الأشكال التكميلية للهندسة المدنية والسوائل والكهرباء على أن يستكمل إعداد ملف طلب العروض في موفى شهر جويلية 2023 وتقدير مدة الإنجاز بـ 180 يوما .

وبخصوص أسباب تعطّل مشاريع من المزمع إنجازها من طرف وزارة الصحة بمدينة بن عروس، منها مشروع المركز الوطني للأمراض السرطانيّة بيّن الوزير ان هذا الأخير يندرج في اطار اتفاقية تمويل مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ويتم إعداد دراسة جدوى في شانه .

التعقيب :

تطرّقت السيدة ألفة المرواني في تعقيبها على جواب الوزير الى وحدة أمراض القلب بمستشفى الياسمينات التي ستنطلق فيه الاشغال. كما تساءلت عن مآل المستشفى الميداني للهبة القطرية المنتصب حاليا في نفس مكان مشروع وحدة أمراض القلب مشيرة الى انه انفق عليه الكثير من ميزانية المستشفى الجهوي للياسمينات.

وأشارت من جهة أخرى إلى المقترح المتعلّق ببناء مركز لمعالجة الإدمان بالمحمدية على أرض تابعة لوزارة الصحة، غير أن هذه الأخيرة لم تبد أي تجاوب مع هذا الموضوع رغم أهميته، وأبرزت الخطر الذي يعيش فيه شبابنا جراء آفة المخدّرات والمؤثرات العقلية. وأكّدت أهمية المقاربة الطبية وليس الامنية للتخلص من هذه الافة.

وأضافت بخصوص التوضيحات المقدّمة حول غلق مستشفى بن عروس، أن مستوصف مرناق يعاني أيضا من شروخ عميقة ويجب أخذ صحة المواطن بعين الاعتبار.

توجيه أسئلة كتابية الى أعضاء الحكومة

تعدّ الأسئلة الكتابية إحدى آليات العمل الرقابي التي يستعملها النواب في إطار احكام الفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس الذي ينص بالخصوص على أنه « لكل عضو أو أكثر التقدّم إلى أعضاء من الحكومة وعن طريق رئيس مجلس نواب الشعب بأسئلة كتابية في صيغة موجزة ودقيقة ولا تتضمّن معطيات شخصية طبقا للتشريع المتعلق بحماية المعطيات الشخصية».

وقد توجّه عدد هام من النواب بمجموعة من الأسئلة الكتابية، بلغ عددها خلال الدورة العادية الأولى والعطلة البرلمانية 287 سؤالا، تمّ توجيهها إلى كل من رئيس وأعضاء الحكومة لتشمل بذلك جلّ القطاعات ومختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن عديد الإشكالات والمسائل المطروحة على الأصعدة والوطنية والجهوية والمحلية.

ولقيت هذه الأسئلة التي طرحها النواب تفاعلات أعضاء الحكومة المعنيّين الذين قدّموا أجوبة ضافية حولها.

وتتوزع هذه الأسئلة الكتابية من شهر مارس الى شهر سبتمبر 2023 ، حسب البيانات التالية :

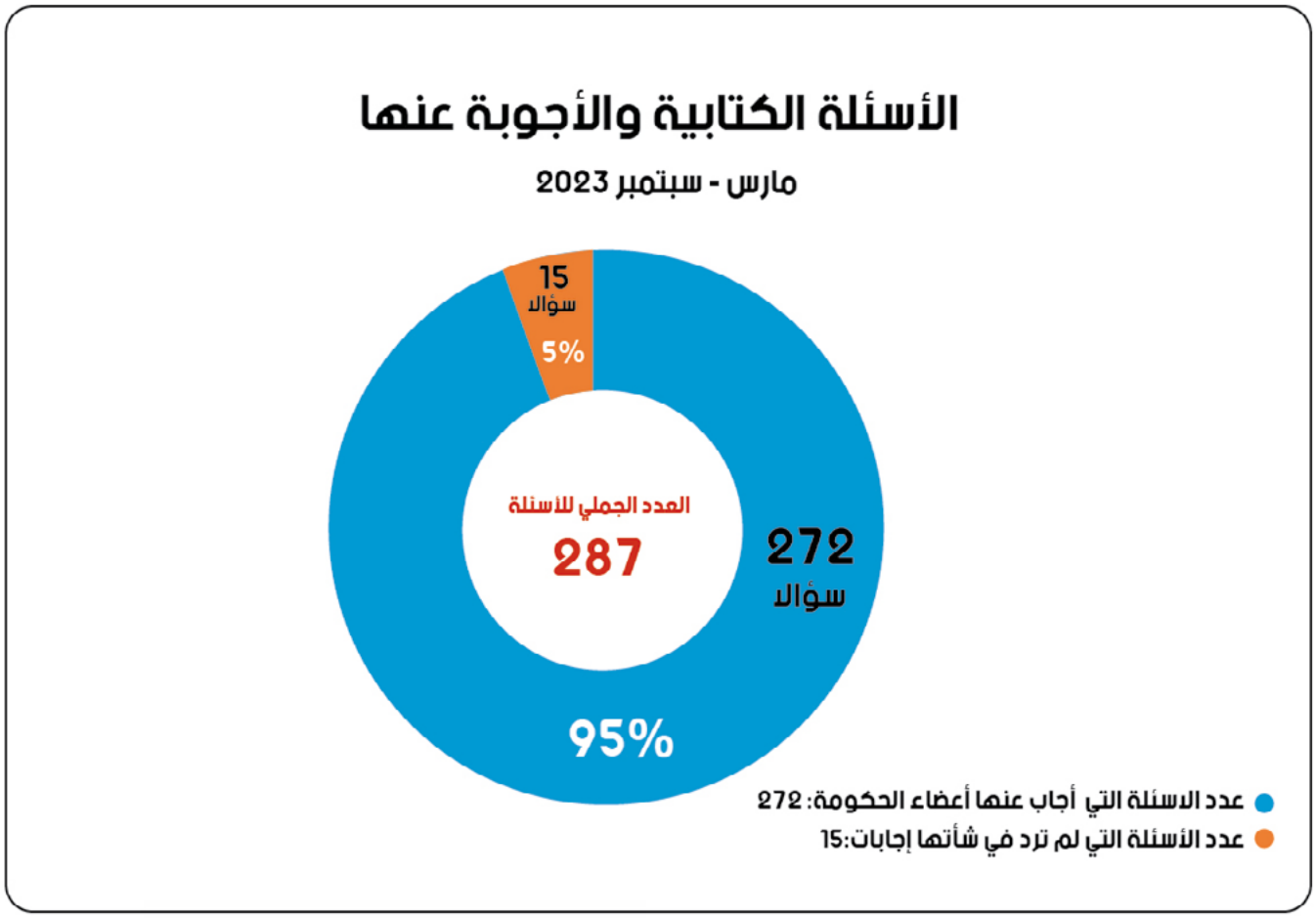

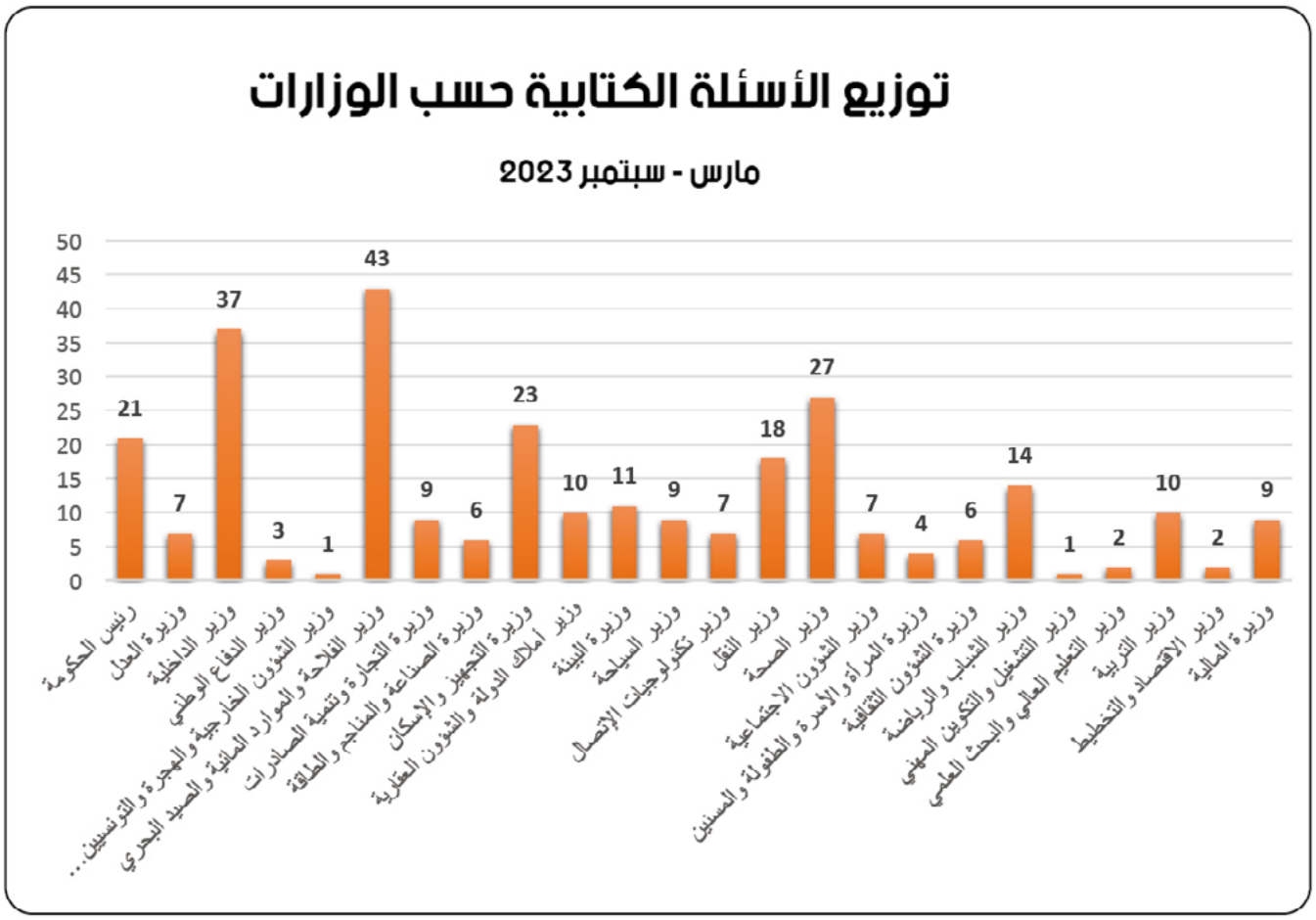
توزيع الأسئلة الكتابية حسب الوزارات
مارس - سبتمبر 2023
50
45
40
35
30
25
20
15
10
5
0
21
7
37
3
1
43
9
6
23
10
11
9
7
18
27
7
4
6
14
1
2
10
2
9
رئيس الحكومة
وزيرة العدل
وزير الداخلية
وزير الدفاع الوطني
وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين...
وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
وزيرة التجارة وتنمية الصادرات
وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة
وزيرة التجهيز والإسكان
وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية
وزيرة البيئة
وزير السياحة
وزير تكنولوجيات الإتصال
وزير النقل
وزير الصحة
وزير الشؤون الاجتماعية
وزيرة المرأة والأسرة والطفولة والمسنين
وزيرة الشؤون الثقافية
وزير الشباب والرياضة
وزير التشغيل والتكوين المهني
وزير التعليم العالي والبحث العلمي
وزيرة التربية
وزير الاقتصاد والتخطيط
وزيرة المالية

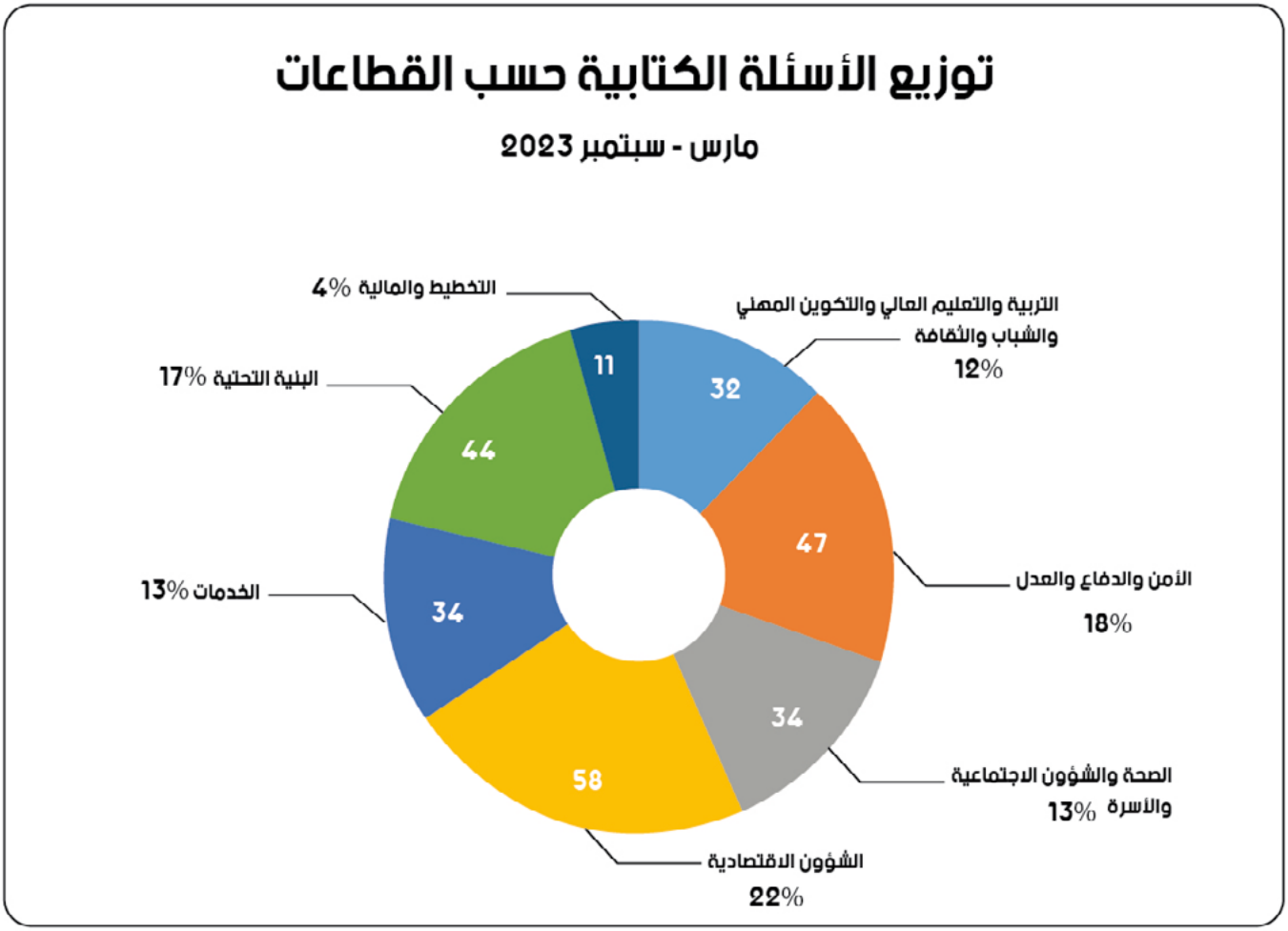
توزيع الأسئلة الكتابية حسب القطاعات
مارس - سبتمبر 2023
التخطيط والمالية 4%
11
التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والشباب والثقافة 12%
32
البنية التحتية 17%
44
47
الأمن والدفاع والعدل 18%
الخدمات 13%
34
34
الصحة والشؤون الاجتماعية والأسرة 13%
58
الشؤون الاقتصادية 22%

انعقاد الاجتماع الأول لندوة الرؤساء

تقييم عمل المجلس والتّداول حول استراتيجيته خلال الدورة النيابية القادمة

أشرف السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الأربعاء 13سبتمبر 2023 على الاجتماع الأوّل لندوة الرؤساء الذي التأم بحضور نائبي رئيس المجلس السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي، وأعضاء المكتب، ورؤساء اللجان، ورؤساء الكتل .

وقد خُصّصت هذه الندوة لتقييم عمل المجلس، والتّداول حول استراتيجيته خلال الدورة النيابية القادمة.

وتمّ في بداية الاجتماع الترحّم على أرواح ضحايا الزلزال الذي تعرّضت له عديد المناطق في المملكة المغربية، والفيضانات التي شهدتها مناطق مختلفة في دولة ليبيا، وتأكيد التضامن مع شعبي البلدين الشقيقين.

وأبرز السيد إبراهيم بودربالة في كلمته الافتتاحيّة الأحكام المتعلّقة بالوظيفة التشريعيّة في دستور 2022، مبيّنا في هذا الصّدد أن صلاحيات مجلس نواب الشعب تشريعيّة ورقابيّة، وصلاحيات مجلس الجهات والأقاليم هي النظر في مشاريع التخطيط ومشاريع التنمية، إلى جانب الصلاحيات المشتركة مثل دراسة الميزانيّة وإعداد لائحة اللّوم. كما بيّن أنّ تجسيم المخطّطات التي يقدّمها مجلس الجهات والأقاليم سيكون من مهام مجلس نواب الشعب وذلك عبر المبادرات التشريعيّة ومقترحات القوانين.

وأفاد في سياق متّصل، أنّ العلاقة بين الغرفتين سيقع تنظيمها وفق قانون أساسي سيتمّ سنّه للغرض، مؤكّدا ضرورة التفكير بعمق في آليات التعامل بين مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم من الناحية العمليّة. ودعا الكتل واللّجان إلى تقديم رؤية تتوافق مع أحكام الدستور وتستجيب لظروف العمل بهدف إنجاح مهام كلّ غرفة، مبرزا أن التحدّي الأساسي هو استرداد ثقة الشعب في العمل البرلماني.

كما أكّد أهميّة انعقاد اجتماع ندوة الرؤساء لما يتميّز به هذا الهيكل من بعد تفكيري واستشاري في سبيل تحقيق الأهداف المتّفق عليها والتي تخدم المصلحة العليا للوطن. وجدّد حرصه على مواصلة العمل بنفس الروح وقبول التقييم والمراجعة لتحقيق الأهداف التي تمّ رسمها منذ تسلّم العهدة.

وأكّد أغلبية الحاضرين في تدخّلاتهم ارتياحهم لأداء المجلس في بداياته على مستوى العمل الرقابي والتشريعي، بما مكّن النواب من ممارسة مهامهم في جوّ من التفاهم والتوافق على أساس كتلة واحدة تعمل من أجل المصلحة العليا للوطن. وشدّدوا على ضرورة المواصلة على هذا المنهج بعيدا عن كل مظاهر التشنّج والارتباك، ضمانا للصّورة الإيجابية للمؤسّسة البرلمانية خلافا لما يروّج عبر وسائل التواصل الاجتماعي من قبل بعض الأطراف التي تسعى الى التشويه.

وتمّ في نفس الإطار تأكيد أهمية مزيد إحكام النظر في المبادرات التشريعية ولاسيما من حيث تسريع النسق والاستعانة بالخبراء وتنظيم الأيّام الدّراسية، ضمانا للجودة وسنّ نصوص قانونية تتماشى مع خصوصيات المرحلة ومتطلّباتها. كما تمّت الإشارة الى أهمية تطوير اللجان لأعمالها والتعمّق في المسائل الراجعة لها بالنظر عبر مبادرات ومناهج مختلفة.

كما أبرزوا الأهمية التي يكتسيها العمل الرقابي، مشيرين الى ضرورة مزيد إحكام تنظيم جلسات الحوار مع الحكومة وتطوير طرح الأسئلة الشفاهية.

وتطرّق المتدخلون كذلك إلى النظام الداخلي للمجلس وما تقتضيه بعض الجوانب من مراجعة ومزيد تدقيق في سياق الحرص على التطوير والاثراء وإضفاء النجاعة على عمل مختلف هياكل المجلس وتحسين مردوديتها.

كما أثاروا مسائل تتصل بالعلاقة بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية والتواصل مع أعضاء الحكومة وضرورة العمل على مزيد دعمها وتطويرها في سياق قيام النائب بعمله على الوجه الأفضل. وأشاروا في نفس الإطار الى علاقة النواب بالسّلط المحلية والجهوية تسهيلا للمجهودات التي يبذلها النائب في تواصله مع ناخبيه والإنصات إلى مشاغلهم وتطلّعاتهم .

وتطرّقوا في نفس السياق الى الصّعوبات التي تعترض بعض النواب في عملهم في الجهات، داعين الى ضرورة العمل على تذليلها. وشدّدوا على أهمية الحرص على مزيد ضمان سلامة وأمن أعضاء مجلس نواب الشعب أمام ما يتعرّض له البعض من تهديدات واعتداءات في بعض الجهات.

وأكّدوا على صعيد آخر الانتظارات الكبرى من مجلس نواب الشعب في ضوء تركيز المجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي سيعزّز الوظيفة التشريعية ويكمّلها.

وتمّ التطرّق من جهة أخرى إلى مسائل تهمّ الجوانب اللّوجستية والمادية التي من شأنها أن تسهم في تحسين الأداء ومزيد إنجاح العمل النيابي.

كما تمّ التطرّق إلى موضوع الشغورات في مجلس نواب الشعب، وضرورة العمل على سدّها لاستكمال التركيبة، إضافة الى المراسيم وكيفية التعامل معها.

وتناولت التدخلات كذلك بعض المسائل المتعلّقة بمنهجية النّظر في مشروع قانون المالية لسنة 2024، لاسيما عبر تكثيف إسهامات كل النواب ومشاركتهم في دراسة هذا المشروع خاصة على مستوى اللجان المعنية.

وتمّ في جانب آخر من التدخلات إبراز أهمية العلاقات الخارجية للبرلمان وضرورة تعزيز حضور مجلس نواب الشعب والتعريف به على المستوى الدولي، من خلال الدور الذي تضطلع به الديبلوماسية البرلمانية في دعم إشعاع تونس عبر علاقاتها الخارجية.

وأكّد السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في تعقيبه على تدخّلات الحاضرين أهمية المقترحات المقدّمة التي سيتفاعل معها مكتب المجلس وفق القوانين المنظّمة وفي مقدمتها النظام الداخلي للمجلس والدستور.

كما قدّم توضيحات بخصوص عديد المسائل العملية والتنظيمية لسير عمل مختلف هياكل المجلس. وأشار في هذا الصدد إلى أهمية التكوين والتدريب في كل ما يتّصل بعمل مجلس نواب الشعب والذي ستتكفّل به الأكاديمية البرلمانية عبر الندوات العلمية والورشات التكوينية. ودعا رؤساء الكتل واللجان الى تقديم مقترحاتهم في هذا الشأن لإنجاح نشاط الأكاديمية ودعم البرامج التكوينية.

وأشار رئيس المجلس من جهة اخرى إلى ضوابط وآليات تنظيم النشاط الخارجي للمجلس ومعايير المشاركات في مختلف الأنشطة بما يضمن نجاح المهمّات في الخارج والتواجد في مختلف الهياكل والمنظّمات البرلمانية الإقليمية والدولية، إضافة الى نجاعة عمل مجموعات الصداقة البرلمانية التي سيتم العمل على تكوينها في أقرب الآجال حتى تضطلع بدورها الفاعل في دعم علاقات التعاون مع البلدان الشقيقة والصديقة.

دور هام للديبلوماسية البرلمانية في تدعيم علاقات تونس الخارجية

تحظى الديبلوماسية البرلمانية بأهمية كبرى في تدعيم علاقات تونس الخارجية، كما تسهم في مزيد توطيدها عبر مختلف الآليات والوسائل، فضلا عن تعزيز حضور مجلس نواب الشعب في المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية .

وفي هذا الاطار جاءت زيارات عديد الشخصيات البرلمانية والحكومية وممثلي المنظمات الدولية وسفراء البلدان الشقيقة والصديقة الى مجلس نواب الشعب ، حيث حظيت بلقاءات مع رئيس المجلس، التأمت أغلبها بحضور نائبي الرئيس و النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات الخارجية وبالتونسيين بالخارج والهجرة .

كما تميّز النشاط الخارجي لمجلس نواب الشعب بمشاركة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 25 سبتمبر 2023 بحضور نائبيه في أشغال الاجتماع الافتراضي لرؤساء اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ونستعرض في ما يلي بعض محطّات النشاط الخارجي للمجلس خلال دورته العادية الأولى:

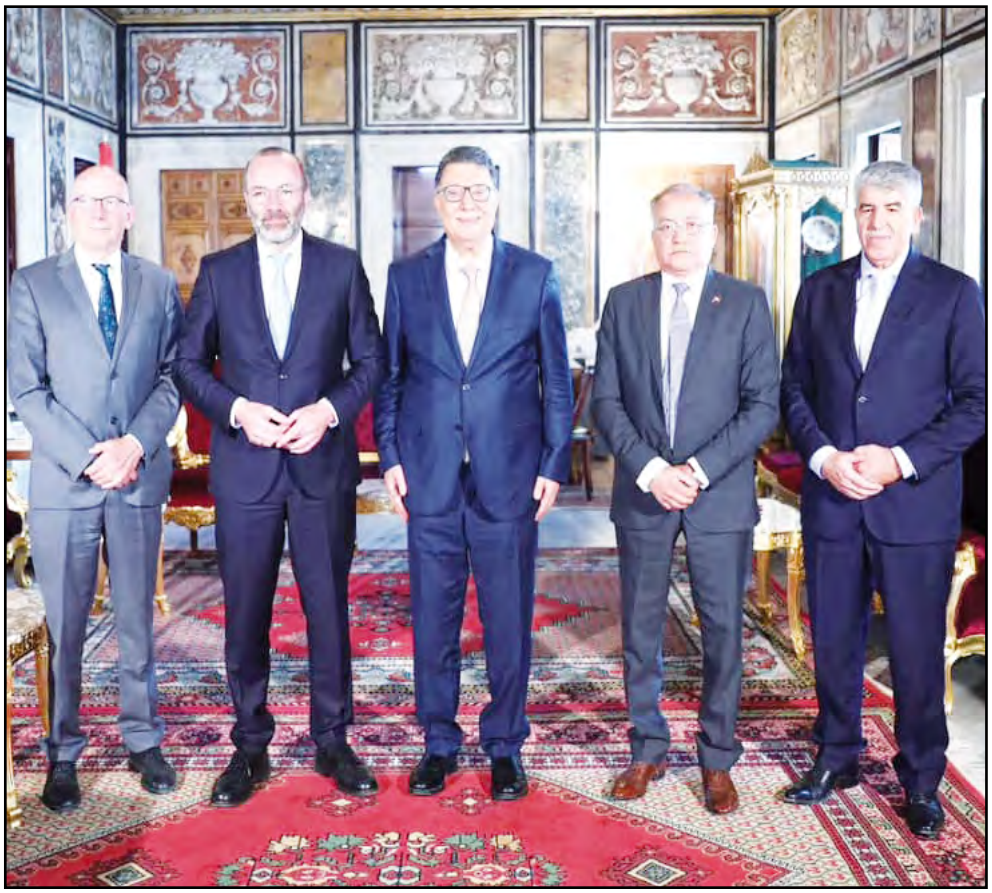

*** زيارات الشخصيات والوفود برلمانية:**

- السيد أبو صلاح شلبي عضو مجلس النواب الليبي وعضو البرلمان العربي والنائب السابق لرئيس البرلمان العربي المكلّف بالشؤون المغاربية، والسيد ياسين عبد القادر الزوي المستشار السياسي بالبرلمان العربي، يوم 17 مارس 2023

- السيد عارف عبد الجليل هداد عضو لجنة الثقافة والسياحة والآثار والاعلام بمجلس النواب العراقي، يوم 2 ماي 2023 .

- وفد رفيع المستوى من الحزب الشيوعي الصيني يتقدّمه السيد Qu Qingshan، عضو اللجنة المركزية ورئيس معهد تاريخ وأدبيات الحزب ، يوم 31 ماي 2023

- وفد المجموعة البرلمانية رفيعة المستوى للتكنولوجيا والابتكار والتحوّل الرقمي التابعة للبرلمان العربي، الذي ترأسه السيد خالد العبد الله عضو مجلس النواب الأردني، وضمّ أعضاء من كل المجلس الشعبي الجزائري، ومجلس الشورى العماني، ومجلس النواب المغربي، ومجلس النواب البحريني. ومجلس النواب الأردني، يوم 26 جويلية 2023 .

- السيد Manfred WEBER رئيس مجموعة الحزب الشعبي الأوروبي بالبرلمان الأوروبي، مرفوقا بالسيد Marcus Cornaro سفير الاتحاد الأوروبي بتونس، يوم الأربعاء 30 أوت 2023.

- وفد من البرلمان الأوروبي ضمّ السيد Jordi Solé نائب رئيس مجموعة الخضر وعضو لجنة الشؤون الخارجية، والسيد François Alfonsi عضو مجموعة الخضر وعضو لجنة الشؤون الخارجية، يوم الجمعة 08 سبتمبر 2023 .

- السيد Benjamin Haddad عضو المجلس الوطني الفرنسي، يوم الثلاثاء 19 سبتمبر 2023 .

*** استقبالات ممثّلي ورؤساء المنظمات الدولية:**

- أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الإفريقي لعدول التنفيذ يتقدّمهم السيد Alain NGONGANG رئيس الاتحاد، يوم 25 ماي 2023 .

- وفد من المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA ، يوم 9 جوان 2023.

- السّيد سمير مرموري رئيس مكتب تونس لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF، والسيدة وداد بوجاه المكلّفة بالبرامج بمكتب تونس، يوم 19 جوان 2023

- السيد Javier Colomina ، الأمين العام المساعد لمنظمة حلف شمال الأطلسي المكلّف بالشؤون السياسية وسياسة الأمن والمبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة لجنوب القوقاز وآسيا الوسطي ، مرفوقا بالسيدة مريم بن حسين نائبة رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في حلف شمال الأطلسي، يوم 12 سبتمبر 2023

*** زيارات سفراء من البلدان الشقيقة والصديقة**

- السيد Arshak POLADIEN ، سفير جمهورية أرمينيا بتونس، يوم 31 مارس 2023

- السيد Çağlar Fahri Çakıralp سفير تركيا بتونس، يوم 5 افريل 2023

- السيد José Maria ARBILLA سفير الارجنتين بتونس، يوم 6 أفريل 2023

- السيد عبد العزيز بن علي الصقر سفير المملكة العربية السعودية بتونس، يوم 26 أفريل 2023

- السيد WAN Li،سفير جمهورية الصين الشعبية بتونس، يوم 27 أفريل 2023

- السيد Peter PRÜGEL ، سفير جمهورية ألمانيا الاتحاديّة بتونس، يوم 3 ماي 2023

- السيد Marcus Cornaro سفير الاتحاد الأوروبي بتونس، يوم 4 ماي 2023

- السيد André Parant سفير فرنسا بتونس، يوم 9 ماي 2023

- السيد Simon Pullicino سفير جمهورية مالطا بتونس، يوم 10ماي 2023

- السيد إيهاب فهمي، سفير جمهورية مصر العربية بتونس، يوم 15 ماي 2023

- السيد Alexandre ZOLOTOV ، سفير روسيا بتونس، يوم 19 ماي 2023

- السيد Josef Renggli، سفير سويسرا بتونس، يوم 19 ماي 2023

- السيد هائل الفاهوم سفير دولة فلسطين بتونس، يوم 22 ماي 2023

- السيد Fabrizio Saggio ، سفير إيطاليا بتونس، يوم 31 ماي 2023

- السيد Carlos Feo Acevedo سفير فنزويلا بتونس، يوم 7 جوان 2023

- السيد OSUGA Takeshi سفير اليابان بتونس، يوم 7 جوان 2023

- السيدة Josephine Frantzen، سفيرة مملكة هولندا بتونس، يوم 14 جوان 2023

- السيد محمد رضا رؤوف شيباني سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتونس، يوم 21 جوان 2023

- السيد Teemu Sepponen ، سفير جمهورية فنلندا بتونس، يوم 21 جوان 2023

- السيدة Helen Winterton سفيرة المملكة المتحدة بتونس، يوم 4 جويلية 2023

- السيد Joey Hood سفير الولايات المتحدة الامريكية بتونس، يوم 4 جويلية 2023

- السيدة Pilar MORALES رئيسة مكتب مجلس أوروبا بتونس، يوم 7 جويلية 2023

- السيد ماهر الطراونة سفير المملكة الاردنية الهاشمية بتونس، يوم 7 جويلية 2023

- السيّد Tahir Hussain Andrabi، سفير جمهورية باكستان الإسلامية بتونس، يوم7 جويلية 2023

- السيد Arnaud Peral المنسق المقيم للأمم المتحدة بتونس، يوم 20 جويلية 2023.

- السيدة Mariem Martinez Laurel سفيرة جمهورية كوبا بتونس ، يوم 04 اوت 2023

- السيدة إيمان أحمد السلامي سفيرة دولة الإمارات العربية المتحدة بتونس، يوم30 اوت 2023

- السيد عزوز باعلال سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتونس، يوم 06 سبتمبر2023

ومثّلت اللقاءات مع مختلف هذه الشخصيات مناسبات لتأكيد العلاقات

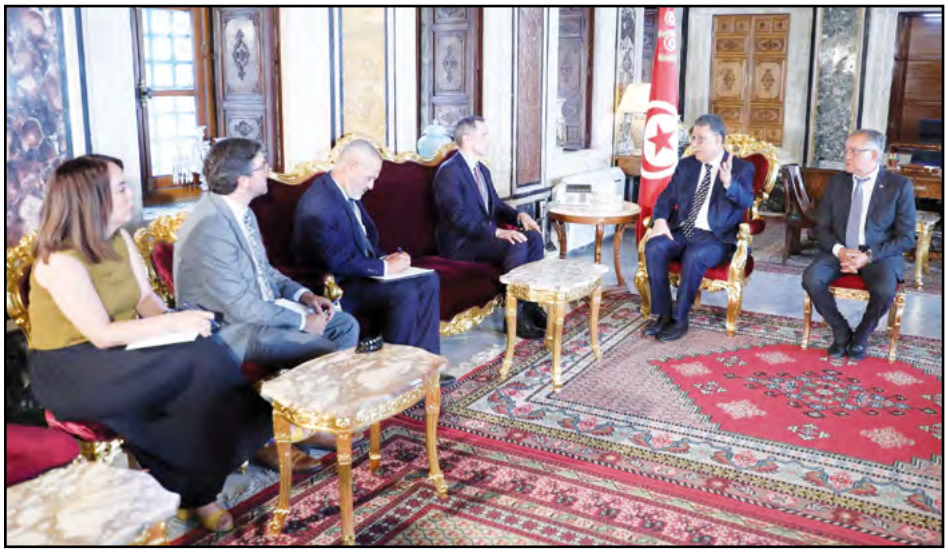

الممتازة بين تونس وهذه البلدان الشقيقة والصديقة ومختلف المنظمات الدولية والاقليمية ، والعمل المشترك على مزيد دعم التعاون في مختلف المجالات على المستويين الثنائي ومتعدّد الاطراف.

كما أتاحت الفرصة لإبراز عزم مجلس نواب الشعب على مزيد دعم علاقاته مع مختلف المؤسسات البرلمانية، وذلك عبر تكثيف اللقاءات وتبادل الزيارات، ولاسيما عبر مجموعات الصداقة البرلمانية التي سيحرص المجلس على تكوينها بالنظر الى الدور الهام الذي تضطلع به في هذا المجال .

وأطلع رئيس المجلس الضيوف على تطوّرات مسار الانتقال الديمقراطي في تونس، مبرزا أهمية الوظيفة التشريعية ودعمها لمسار البناء ومساندة الوظيفة التنفيذية ضمانا لتقدّم البلاد ورقيّها. كما أشار إلى أولويات عمل المجلس وإلى مختلف المراحل التي قطعها في الاضطلاع بدوره الرقابي والتشريعي، مبرزا آفاق عمله في ضوء تركيز مجلس الجهات والاقاليم.

كما تمّ التأكيد على أنّ العمل الذي يضطلع به مجلس نواب الشعب يهدف بدرجة أولى الى مساندة المجهودات الوطنية لتعزيز مسار الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تونس ويترجم الحرص على تعزيز البناء الديمقراطي بما يضمن استقرار البلاد ويعزّز مكانتها في محيطها الاقليمي والدولي.

ومن جهتهم تقدّم الضيوف بتهانيهم الى رئيس المجلس بمناسبة انطلاق أشغال البرلمان وانتخابه رئيسا له. وأعربوا عن الأمل في أن تشهد العلاقات مع بلدانهم مزيدا من التطوّر والدعم على مختلف الأصعدة. وأكّدوا في هذا الإطار الحرص على مواصلة تعاون بلدانهم مع تونس خاصة في المجالات المرتبطة بالتشغيل وتمكين الشباب، إضافة الى التنمية والاستثمار والفلاحة والهجرة ، وتكثيف التبادل التجاري والسياحي .

كما أشاروا إلى أهمية العلاقات البرلمانية، وضرورة العمل المشترك لمزيد توطيد التعاون في هذا المجال، بالنظر إلى دورها في تعزيز التقارب بين الدول.

وأبدى ضيوف المجلس اهتمامهم بالإصلاحات السياسية في تونس وبالخطوات التي تقطعها على درب مسارها الانتقالي ومواصلة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، مؤكّدين تقارب وجهات النظر فيما يتعلّق بقيم ومبادئ الديمقراطية وتكريس الحقوق والحريات في مختلف أبعادها. كما استفسروا عن آفاق عمل الوظيفة التشريعية وفق ما نصّ عليه دستور تونس الجديد.

وأتاحت هذه اللقاءات الفرص لتبادل وجهات النظر بخصوص تطوّرات الأوضاع والمستجدّات على الساحتين العربية والدولية. وكانت مناسبات لتأكيد مواقف تونس الثابتة من مختلف القضايا المطروحة وفي مقدّمتها قضية الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع من أجل الحرية والكرامة، إضافة الى التطرّق الى موضوع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما توليه تونس من اهتمام بهذه المسالة، وتأكيد ضرورة مواصلة العمل المشترك في هذا الشأن ودعم المساعي الرامية إلى تعزيز التعاون والأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط.

رئيس مجلس نواب الشعب يشارك في الاجتماع الافتراضي لرؤساء اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي

شارك السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب صباح يوم الاثنين 25 سبتمبر 2023 بحضور نائبي رئيس المجلس السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي، في الاجتماع الافتراضي لرؤساء اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، الذي انعقد بدعوة من السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ورئيس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بمشاركة عدد من رؤساء البرلمانات الأعضاء في الاتحاد ، والسيد محمد قريشي نياس، الأمين العام للاتحاد.

وألقى السيد إبراهيم بودربالة كلمة تقدّم في مستهلّها بتهانيه إلى المشاركين بمناسبة المولد النبوي الشريف، داعيا الله أن يجعله طالع خير وبركة على سائر الدول والشعوب الإسلامية .

وعبّر رئيس مجلس نواب الشعب عن الاعتزاز بالمشاركة في أشغال هذا الاجتماع الهام في أوّل إطلالة خارجية له، معربا عن تقديره لرئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري لما بذله من جهود على رأس الاتحاد، ومثمّنا ما يقوم به الأمين العام وأعضاده من أجل تطوير أداء هذه المؤسسة البرلمانية العريقة.

كما تقدّم بالتهاني إلى الجزائر إثر انتخابها من قبل الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة عضوا غير دائم بمجلس الأمن للفترة 2024 – 2025 ، إعترافا بمكانتها وبدورها على الصعيد الدولي.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب أن تزايد الاعتداءات على المقدّسات الإسلامية في الفترة الأخيرة والتي وصلت حدّ الإقدام على حرق نسخ من المصحف الشريف وتدنيس المساجد واقتحامها وتفجيرها، والتعدّي على المعالم الدينية الإسلامية من قبل بعض المتطرفين وتكرّر ذلك في عديد الدول الأجنبية، مع ما تمّت ملاحظته من تغاض عن مرتكبي هذه الأفعال المشينة، يُعتبر استفزازا صارخا ومتعمّدا لمشاعر المسلمين وازدراء معتقداتهم، ويعدّ فعلا إجراميا بعيدا كل البعد عن حرية الرأي والفكر والتعبير ومنافيا للقيم الإنسانية الكونية ويزيد في منسوب الكراهية الدينية والتطرف.

وطالب المجموعة الدولية بالتّدخل العاجل من أجل وضع حدّ لتصاعد حوادث إحراق المصحف الشريف وتنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا ومحاسبة مرتكبيها، مؤكّدا ضرورة نبذ العنف والكراهية والتطرّف وإعلاء قيم الوسطية والتسامح والتعايش السلمي.

وذكّر بمواقف بعض الدول التي تقدّمت بقانون لحظر الإساءة للأديان والرموز والمعتقدات الدينية، وباعتماد مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة لقرار مكافحة الكراهية الدّينية، الذي اعتبره انتصارا للدول الإسلامية تجاه الممارسات المتطرّفة في حق الدين الإسلامي الحنيف. كما أشار الى تبنّي الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار يتعلّق بتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والتسامح في مواجهة خطاب الكراهية. ودعا في ذات السياق إلى بذل المزيد من الجهود على الصعيد الدولي لتعزيز الحوار العالمي من أجل ترسيخ ثقافة التّسامح والسّلام على جميع الأصعدة، وعلى أساس احترام حقوق الانسان والأديان والمعتقدات.

وبيّن السيد إبراهيم بودربالة من جهة أخرى أن مجلس نواب الشعب إذ يجدّد تعازيه للشقيقتين المغرب وليبيا، ويترحّم على أرواح ضحايا الكارثتين اللتين أصابتا هذين البلدين، فإنه يتابع عن كثب الأوضاع الصعبة التي يعانيها الأشقّاء جرّاء ما حدث من خسائر جسيمة وكلّه أمل في أن تتكاتف جهود الدول الإسلامية لتقديم العون والمساعدة وتعزيز روح التضامن بينها.

وأكّد رئيس مجلس نواب الشعب على صعيد آخر أن ما يشهده العالم اليوم من توسّع لتداعيات تغيّر المناخ وتدهور للنظم الايكولوجية وتفاقم للكوارث الطبيعية، يحتّم على الجميع ترتيب مجابهة هذه التحديات ضمن أعلى سلم الأولويات وذلك على الرغم من عدم تسبّب العديد من دولنا في ما آلت اليه وضعية الكوكب.

وبيّن أن تونس تعدّ من بين الدول الأكثر تضرّرا من التغيير المناخي الذي أصبحت تداعياته تهدّد أمنها المائي والغذائي وتعيق جهودها التنموية بصفة مباشرة. وأكّد أن التعويض يعدّ مسألة محورية بالنسبة للدول النامية من أجل تحقيق العدالة المناخية وفق مبدأ المسؤوليات المشتركة.

وشدّد من ناحية أخرى على أن القضية الفلسطينية العادلة تظلّ دائما في صدارة أولوياتنا ومحطّ اهتماماتنا، لاسيما في هذا الظرف الدقيق الذي يواجه فيه الأشقّاء الفلسطينيون العديد من الصعوبات. واعتبر أنهم اليوم في أشدّ الحاجة للوقوف إلى جانبهم والدفاع عن حقوقهم المشروعة وفي مقدّمتها إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وأدان رئيس مجلس نواب الشعب جميع الأنشطة الاستيطانية والانتهاكات التي يقوم بها الكيان الصهيوني الغاصب ضد المواقع الاسلامية وضد سكان القدس الشريف بهدف تغيير طبيعة هذه المدينة وهويتها العربية. وحثّ الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة على توفير الحماية اللازمة للمعالم والمواقع المعمارية والثقافية في الأراضي المحتلّة. وجدّد الدعوة للمجموعة الدولية وخاصة الأطراف المؤثرة والفاعلة، لتبادر بتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني الأعزل والتدخّل الفوري لوقف الاستيطان ووضع حدّ للعقاب الجماعي وممارسات قوى الاحتلال العدوانية، لما تشكّله من تهديد خطير وتقويض لجهود السّلام بالمنطقة.

وأعرب في ختام كلمته عن الأمل في أن يكلّل هذا الاجتماع بالتوفيق من أجل مزيد تعزيز العمل الاسلامي المشترك وتوطيد التعاون والتكامل، بما يستجيب لتطلّعات الشعوب وانتظاراتها.

وكان السيد إبراهيم بوغالي رئيس اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ورئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري ألقى كلمة رحّب فيها بالمشاركين في هذا الاجتماع لدراسة سبل منع الممارسات المشينة المتمثلة في تكرار حرق المصحف الشريف، وكذلك النظر في تداعيات التغير المناخي والتضامن الإسلامي لمواجهته. وبيّن أنه فرصة للوقوف على التطورّات التي تهمّ الأمة العربية الإسلامية والخروج بمقترحات عملية لمواجهتها والتعامل معها من أجل ضمان مستقبل أفضل لشعوبنا.

من جهته أكّد السيد محمد قريشي نياس، الأمين العام لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي أهمية هذا الاجتماع لبحث المسائل والتطوّرات التي تهم الأمة العربية والإسلامية والخروج بتوصيات ومقترحات عملية لتعزيز التضامن والتعاون في ما بينها ولاسيما في ما يتعلّق بمجابهة الكوارث الطبيعية بالنظر الى تأثيراتها السلبية على مختلف الشعوب .

وقد تواصلت الاشغال بالاستماع إلى مداخلات رؤساء ونواب رؤساء وممثلي البرلمانات الاعضاء في الاتحاد الذين تقدّموا بعديد المقترحات الرامية إلى تعزيز التضامن العربي الإسلامي وحشد الجهود لمواجهة التحديات المشتركة .

مساندة متواصلة للقضية الفلسطينية وتعاطف مع الشعبين المغربي والليبي

مجلس نواب الشعب يحيّي صمود الشعب الفلسطيني ويؤكّد دعمه ومساندته لقضيّته العادلة

أصدر مكتب مجلس نواب الشّعب يوم الخميس 22 جوان 2023 ، البيان التالي :

«إزاء التصعيد العسكري الخطير والمتواصل لقوات الاحتلال الصهيوني وجحافل المستوطنين ضدّ المدنيين الفلسطينيين العزّل في عدد من مدن الضفة الغربية وخاصة في مخيّم جنين، وما أسفر عنه من سقوط عديد الشهداء والجرحى، فإنّ مكتب مجلس نواب الشعب المنعقد يوم الخميس 22 جوان 2023 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس المجلس، إذ يحيّي صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الهجمة الصهيونية الشرسة ويؤكّد مجدّدا تضامنه معه، فإنّه يستنكر ويدين بشّدة ما تقترفه قوات الاحتلال من جرائم واعتداءات بحق الفلسطينيين في تحدّ صارخ للمجتمع الدولي وانتهاك للمواثيق وللقانون الدولي .

ويطالب مجلس نواب الشعب كافة البرلمانات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية بإدانة هذه الممارسات العدوانية وما تمثّله من تهديد للأمن والسلم في المنطقة. كما يدعوها إلى سرعة التحرّك قصد حمل القوّة القائمة بالإحتلال على وقف اعتداءاتها المتكرّرة، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ووضع حدّ لسياسة التوسّع الاستيطاني التي تهدف إلى فرض وقائع جديدة لإجهاض قيام الدولة الفلسطينية.»

كما أصدر مكتب مجلس نواب الشّعب يوم الخميس 06 جويلية 2023، البيان التالي :

«أمام حملات التصعيد المتكرّرة لآلة الحرب الإسرائيلية ضدّ أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل في مدن الضفّة الغربيّة، فإنّ مكتب مجلس نواب الشّعب المجتمع اليوم الخميس 06 جويلية 2023، إذ يستنكر ويدين بشدّة الجريمة النكراء التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في مخيّم جنين والتي طالت كذلك الفرق الطبيّة، وما نتج عنها من سقوط عديد الشهداء والمصابين ومن اعتقالات تعسّفيّة وتدمير للممتلكات وتخريب للبنية التحتيّة، فإنّه يحيّي صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الطغيان والصلف الصهيوني ويؤكّد مجدّدا دعمه ومساندته لقضيّته العادلة ولنضالاته من أجل إقرار حقوقه الوطنيّة المشروعة.

ويدعو مكتب مجلس نواب الشعب كافّة البرلمانات والاتّحادات البرلمانية الإقليميّة والدولية لإدانة هذه الأعمال الإجراميّة والتحرّك الفوري لوضع حدّ لسياسة الإرهاب التي يمارسها الكيان المحتلّ وما تحمله من مخاطر جسيمة على الأمن والسّلم وتزيد في منسوب التوتّر والعنف في المنطقة.

كما يطالب مكتب المجلس بدعم المساعي الفلسطينيّة والدوليّة لمحاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانيّة التي يقترفها في حقّ الشعب الفلسطيني في تحدّ صارخ للمجتمع الدولي وللمواثيق والأعراف الدولية.»

برقية تعزية الى رئيس مجلس النواب اللّيبي

على إثر الفيضانات والسيول الجارفة جرّاء الإعصار الذي ضرب مناطق مختلفة في شرق دولة ليبيا الشقيقة، وما خلّفه من ضحايا ومفقودين ومصابين، وجّه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم الاثنين 11 سبتمبر 2023 ، برقية إلى السيد عقيلة صالح رئيس مجلس النواب اللّيبي،

وتقدّم السيد ابراهيم بودربالة في هذه البرقية باسمه الخاص وباسم أعضاء مجلس نواب الشعب، إلى رئيس مجلس النواب الليبي، ومن خلاله إلى عائلات الضحايا والشعب اللّيبي الشقيق، بأحرّ عبارات التعاطف والمواساة في هذا المصاب الجلل، راجيا من الله العلي القدير أن يتغمّد الضحايا بواسع رحمته، ويرزق الجميع جميل الصبر والسلوان، ويعجّل بشفاء المصابين، ويحفظ الشعب الليبي من كل مكروه.

برقيتا تعزية الى كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين بالمملكة المغربية

على إثر الزلزال الذي تعرّضت له عديد المناطق في المملكة المغربية الشقيقة، وجّه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم السبت 9 سبتمبر 2023 برقيتي تعزية ومواساة باسمه وباسم أعضاء المجلس إلى كل من السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب، والسيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين بالمملكة المغربية.

وتقدّم رئيس مجلس النواب بأحرّ التعازي وصادق المواساة إلى كل أعضاء مجلسي النواب والمستشارين المغربيين، وإلى أسر الضحايا، وكافة أفراد الشعب المغربي الشقيق بهذا المصاب الجلل، داعيا الله عز وجل أن يتغمّد الضحايا برحمته الواسعة ويسكنهم فسيح جناته ويرزق أهلهم وذويهم جميل الصبر والسلوان، وأن يعجّل بشفاء كافة المصابين.

مجلس نواب الشعب يحتفي بالأعياد والذكريات الوطنية والعالمية

الذكرى السادسة والستين لإعلان النظام الجمهوري (*)

- **استحضار تضحيات مناضلي وشهداء تونس الأبرار والترحّم عليهم، اعترافا بتضحياتهم من أجل أن تنعم بلادنا بالحرية والاستقلال**
- **مجلس نواب الشعب يضطلع بوظيفته التشريعية ويعمل بكل ثبات على صون مبادئ الجمهورية وثوابتها، وتمثيل الشعب، صاحب السيادة، أحسن تمثيل**
- **تأكيد الوحدة الوطنية والحفاظ على التماسك الذي يظلّ السبيل الأوحد للخروج من الظرف الاجتماعي الاقتصادي الصعب ومواجهة مختلف التحديات.**

تحيي تونس يوم الثلاثاء 25 جويلية 2023، الذكرى السادسة والستين لإعلان النظام الجمهوري الذي أعاد السلطة للشعب التونسي فأصبح صاحب السّيادة ومصدر السلطة.

وهي مناسبة لاستحضار تضحيات مناضلي وشهداء تونس الأبرار والترحّم عليهم اعترافا بتضحياتهم من أجل أن تنعم بلادنا بالحرية والاستقلال في ظل نظام جمهوري أرسى دعائمه عدد من الزعماء وفي مقدّمتهم الزعيم الراحل الحبيب بورقيبة أوّل رئيس للجمهورية التونسية.

جاء إعلان الجمهورية يوم 25 جويلية 1957 تتويجا لمسار نضالي وطني طويل خاضه الشعب التونسي ضدّ المستعمر الفرنسي منذ 1881.

وتظلّ ذكرى إعلان النظام الجمهوري راسخة إلى اليوم في أذهان جميع التونسيين لما تحمله من دلالات ومعان تكرّس سيادة الشعب وحريته وكرامته.

وهي مناسبة للترحّم على كل المناضلين الأفذاذ وكل شهداء تونس الأبرار الذين ضحّوا منذ معركة الاستقلال من أجل تكريس قيم الحرية والديمقراطية، وللاعتراف بالفضل لكل من عمل بصدق وإخلاص ووفاء من أجل أن ينعم الشعب التونسي بالعيش الكريم.

والاحتفال بذكرى عيد الجمهورية مناسبة للوقوف عند تاريخ 25 جويلية الرمز الذي شهدت فيه تونس أحداثا وتطوّرات مختلفة على مرّ الزمن، واقترن كذلك بإعلان رئيس الجمهورية قيس سعيد يوم الأحد 25 جويلية 2021، جملة من القرارات والتدابير الاستثنائية لإنقاذ الدولة والمجتمع أمام أزمة سياسية حادّة بين مكوّنات منظومة الحكم، وتزامنا مع احتجاجات تخلّلتها أعمال عنف في مختلف أنحاء البلاد.

إنّ ما تمّ اتخاذه من تدابير استثنائية يهدف إلى حماية الدولة التونسية من الإنهيار، في ظل التأزّم غير المسبوق للأوضاع، ووضع حدّ لخيارات زادت الشعب بؤسا وفقرا واستباحت قوته وموارده.

إنّ مسار البناء تواصل بخطى ثابتة، وحقّق خطى إيجابية يحقّ لنا أن نفاخر بها اليوم كمجلس نيابي يضطلع بوظيفته التشريعية ويعمل بكل ثبات على صون مبادئ الجمهورية وثوابتها، وتمثيل الشعب، صاحب السيادة، أحسن تمثيل وفق الأسس والمبادئ التي أرساها دستور تونس الجديد الذي حظي بموافقة الشعب في استفتاء انتظم يوم 25 جويلية 2022، وفي ذلك خير ترجمة لثوابت وقيم الجمهورية.

إحياء عيد الجمهورية، مناسبة تزيد في تمسّكنا بقيم النظام الجمهوري التي كرّسناها في دستور تونس الجديد، ونحن في مجلس نواب الشعب حريصون على تجسيمها، في إطار من التعاون المثمر والعمل المشترك بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

وهو فرصة لتأكيد وحدتنا الوطنية والحفاظ على التماسك الذي يظلّ السبيل الأوحد للخروج من الظرف الاجتماعي الاقتصادي الصعب ومواجهة مختلف التحدّيات التي تعترضها بلادنا.

نؤكّد الدور الذي يجب أن يضطلع به كل التونسيين ومساهمتهم في تجاوز كل المشاكل التي تعيشها تونس اليوم كل من موقعه، ولاسيما من خلال مضاعفة الجهد ومزيد البذل والعمل حتى نتمكّن من تخطّي الصّعوبات وبناء المستقبل بالتعاون بين كل مكوّنات الدولة وبمجهود تضامني لبناء يشارك فيه الجميع قيادة وشعبا.

وبهذه المناسبة أتقدّم بأحرّ التهاني وأطيب التمنيات إلى السيد رئيس الجمهورية وإلى الشعب التونسي راجيا أن يعيد الله هذه الذكرى على تونس بالخير واليمن والبركة.

وكل عام وتونس بخير

(*) كلمة رئيس مجلس نواب الشعب في الجلسة العامة ليوم 24 جويلية 2023

العيد الوطني للمرأة التونسية (*)

● مناسبة للوقوف عند الدور الطلائعي للمرأة التونسية، ولاستحضار إسهاماتها الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

● تحيّة خاصّة الى المرأة البرلمانية التي أثبتت جدارتها و أبدت كل الاستعداد لتكون عنصرا فاعلا ونشيطا، ومساهما في مسار بناء تونس الجديدة عبر انتمائها الى هذا المجلس النيابي

● تكثيف المساعي لتطوير المنظومة التشريعية المتعلّقة بحقوق المرأة والأسرة، وللتجسيم الفعلي لمقتضيات القانون الأساسي المتعلّق بالقضاء على العنف ضد المرأة

تحتفل تونس يوم غد الأحد 13 أوت 2023 بالعيد الوطني للمرأة التونسية الذي يوافق الذكرى السابعة والستين لإصدار مجلّة الأحوال الشخصية. ويمثّل هذا الاحتفال السنوي مناسبة للوقوف عند الدور الطلائعي للمرأة التونسية ولاستحضار إسهاماتها الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي كل مراحل مسيرة بلادنا على درب التقدّم والرقي.

وإذ نتقدّم بهذه المناسبة بأحرّ التهاني وأطيب التمنيّات الى كافة نساء تونس، فإننا ننوّه بالحس الوطني الذي تتميّز به المرأة التونسية وبروحها النّضالية العالية وباستعدادها المتجدّد للحفاظ على مكتسبات الدولة الوطنية. كما نؤكّد ما أثبتته من حرص على صون مكاسبها وإثرائها بما يعزّز مكانتها في المجتمع ويرسّخ دورها النشيط في شتى الميادين.

ولقد برهنت نساء تونس سليلات النضال الوطني، عن جدارتهن وقدرتهن على تحمّل المسؤولية بكل ثقة واقتدار ووعي بقضايا وطنهن، وعلى الوقوف الى جانب كل القوى الديمقراطية خاصة في هذه المرحلة الدقيقة وما تستوجبه من عمل جماعي ومثابرة.

ونحيّي بالمناسبة المرأة التونسية في مختلف مواقعها ومسؤولياتها، ونعبرّ عن فخرنا بما تميّزت به من ريادية وتأثير في تاريخ تونس في مختلف المراحل، فضلا على ما أثبتته من كفاءة وتميّز في مختلف المهام والمسؤوليات وفي كل القطاعات داخل الوطن وخارجه، بما أهّلها الى تحقيق نتائج جدّ مشرّفة على الصعيدين الوطني والدولي.

كما نتوجّه بتحيّة خاصة الى المرأة البرلمانية التي أثبتت جدارتها وأبدت كل الاستعداد لتكون عنصرا فاعلا ونشيطا، ومساهما في مسار بناء تونس الجديدة عبر انتمائها الى هذا المجلس النيابي، والمشاركة بكل حيوية في أعمال مختلف هياكله بما يترجم إيمان العنصر النسائي بجسامة المسؤولية وبما يتطلّبه الظرف من جهود مشتركة ومضاعفة.

ولئن حقّقت المرأة التونسية مكتسبات رائدة يجدر تثمينها والاعتزاز بها، فإنّ الواقع يفرض مزيد العمل على التصدّي لمظاهر التمييز والعنف التي مازالت تواجهها المرأة في بعض الجهات. وفي هذا الإطار لابد من تكثيف المساعي لتطوير المنظومة التشريعية المتعلّقة بحقوق المرأة والأسرة، وللتجسيم الفعلي لمقتضيات القانون الأساسي المتعلّق بالقضاء على العنف ضد المرأة، بما يضع حدّا لهذه الظاهرة وتداعياتها الخطيرة على الأسرة والمجتمع.

كما نؤكّد ضرورة مزيد العناية بالنساء الكادحات والعاملات في القطاع الفلاحي وفي غيرها من القطاعات المهمّشة والعمل على توفير حمايتهن وضمان كرامتهن ولاسيما فاقدات السّند وعاملات المنازل وغيرهن من الفئات الهشّة، وذلك عبر تشريعات تتماشى مع المتغيّرات وتحقّق المساواة بين المرأة والرجل وتحمي النساء من العنف المسلّط عليهن. ونشدّد في هذا الإطار على جاهزيّة مجلس نواب الشعب واستعداده للتفاعل السريع والإيجابي مع كلّ مشاريع ومقترحات القوانين الرامية الى تعزيز مكاسب المرأة التونسيّة وحمايتها والرفع من شأنها.

وما من شك في أنّ الواقع يفرض اليوم عملا جماعيا ومجهودا مضاعفا لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة وإدماجها الاجتماعي، وفي المجالات ذات القدرة التشغيلية العالية، مع تشجيعها على بعث المشاريع ذات القيمة المضافة، فضلا عن تعزيز مشاركتها في مواقع القرار وإسهامها في كل المجالات والقطاعات، حتى تبقى مكانة المرأة التونسية عالية، كما عهدناها، وتحافظ على دورها الريادي.

كل عام والمرأة التونسية بخير.

(*) بيان رئاسة مجلس نواب الشعب يوم 12 اوت 2023

اليوم العالمي لحرية الصحافة (*)

● تقدير لمختلف المؤسسات الإعلامية الوطنية ولمراسلي الصحافة العربية والدولية بتونس، لما أبدوه من اهتمام بالمؤسسة البرلمانية ورغبة في متابعة نشاطها المتنوّع

● سيعمل مجلس نواب الشعب على مساندة المساعي الرامية الى تعزيز قطاع الاعلام والنهوض به، عبر مراجعة التشريعات وتقديم المقترحات التي من شأنها أن تدعم حقوق الاعلاميين وتصون كرامتهم

تحتفل الأسرة الإعلامية في تونس وفي كل أنحاء العالم اليوم الاربعاء 3 ماي 2023 بالذكرى الثلاثين لليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993، بناء على توصية من المؤتمر العام لليونسكو.

ويسعد مجلس نواب الشعب أن يشارك تونس والمجموعة الدولية هذا الاحتفال الذي يجسّم مرور ثلاثة عقود تواصلت فيها المساعي والمبادرات الرامية الى ضمان التعبير الحر والصحافة الحرّة بدون انقطاع في مختلف أنحاء العالم.

وإنه لمن دواعي الفخر أن تنخرط تونس في إحياء اليوم العالمي لحرية الصحافة وقد ضمنت لنفسها بعد الثورة مكسب حرية الرأي والتعبير الذي تخلّص بفضله الإعلام والصحافة من القيود والضغوطات المعرقلة لقيامه بالدور المنوط بعهدته على أفضل وجه. وتعزّز هذا المكسب من خلال دستور تونس الجديد وما نصّ عليه في مجال ضمان حرية الرأي والفكر والتعبير والاعلام والنشر، وكذلك الحق في الإعلام والحق في النفاذ الى المعلومة.

ويجدر التنويه بهذه المناسبة بما شهده المجال الإعلامي و الإتصالي خلال هذه العقود الثلاثة من تطوّرات متلاحقة تجسّمت بالخصوص في تنوّع المشهد الإعلامي والتدفّق السريع للمعلومات الذي أفرزته التقنيات الرقمية الجديدة.

وبهذه المناسبة تتقدّم رئاسة مجلس نواب الشعب بأحرّ عبارات التهاني الى كل الإعلاميين الذين يدافعون بصفة دائمة عن مكسبهم الثمين الذي لا مجال للتراجع عنه ،بل يجب العمل على تعزيزه وصونه بكل الآليات المتاحة.

كما تعرب عن تقديرها لمختلف المؤسسات الإعلامية الوطنية ولمراسلي الصحافة العربية والدولية بتونس لما أبدوه من اهتمام بالمؤسّسة البرلمانية ورغبة في متابعة نشاطها المتنوّع، وتأمل في أن يكون ذلك مؤشّرا أساسيا لإطلاع الرأي العام بكل موضوعية على ما يقوم به النواب من عمل في سياق ممارستهم لوظائفهم وفق الدستور وإسهامهم في دفع المسار التنموي ونقل مشاغل المواطنين وتطلّعاتهم.

وإن مجلس نواب الشعب من منطلق إيمانه العميق بمبدإ الانفتاح والتشاركية يؤكّد الدور الهام للإعلام، الذي يظل في مقدّمة المدافعين عن الوطن في هذه المرحلة الدقيقة والمفصلية من تاريخ تونس، ولاسيما عبر المشاركة الفاعلة والناجعة في التعريف بالنشاط البرلماني في مختلف تجلّياته وفي إبراز العمل التشريعي والعمل الرقابي الذي تمارسه المؤسسة البرلمانية.

كما أن الإعلام مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن يكون شريكا فاعلا في مسار البناء الذي تنتهجه تونس عبر اضطلاعه بدوره في التوجيه والتوعية للمواطن، وكذلك من خلال ما يقدّمه من رؤى وتصوّرات في شتى الميادين يمكن الاستنارة بها وتوظيفها في رسم الملامح وبرامج العمل المستقبلية، ويبرهن بذلك عن الأهمية التي يكتسيها العمل الإعلامي اليوم ودوره الفعّال في الإرتقاء بالبلاد نحو الأفضل.

وتجدّد رئاسة مجلس نواب الشعب في اليوم العالمي لحرية الصحافة التأكيد على إجماع النواب على شفافية نقل أشغال الجلسات العامة والتواصل مع أجهزة الإعلام بمختلف مكوّناتها، وعلى أن يكون البرلمان مفتوحا لكل وسائل الإعلام وفق الإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي، مع توفير أفضل الظروف لعملهم في رحاب المجلس .

وسيعمل أعضاء مجلس نواب الشعب في إطار ممارستهم لوظيفتهم التشريعية على مساندة المساعي الرامية لتعزيز قطاع الإعلام والنهوض به عبر مراجعة التشريعات وتقديم المقترحات التي من شأنها أن تدعم حقوق الاعلاميين وتصون كرامتهم وتساهم في تخفيف الصعوبات المادية والمعنوية التي تقف عائقا أمام اضطلاعهم بدورهم على الوجه المطلوب ، وضمان ديمومة المؤسسات الإعلامية.

(*) بيان رئاسة مجلس نواب الشعب يوم 3 ماي 202

عيد الشغل العالمي (*)

- **استحضار قيمة العمل والتذكير بدوره في تهذيب شخصية الفرد وتطويرها وتمكينه من تحقيق ذاته،**
- **استعداد لتطوير القوانين ومراجعتها وسنّ التشريعات التي تضمن حقوق الشغالين**

تشارك تونس المجموعة الدولية يوم غرة ماي من كل سنة، احتفالاتها بعيد الشغل العالمي، الذي يجسّد تكاتف القوى العاملة ووحدتها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية، والذي يعدّ خير مناسبة للإعتراف بفضل الطبقة العاملة وإسهاماتها المتميّزة في بناء أوطانها وازدهار مجتمعاتها عبر ما تبذله من جهد وما تقدّمه من عطاء.

وتتقدّم رئاسة مجلس نوّاب الشعب بهذه المناسبة بأحرّ التهاني وأطيب التمنيات إلى كل العاملين بالفكر والسّاعد في كل القطاعات والمجالات وفي كل جهات الجمهورية، وتعرب عن تقديرها لما يبذلونه من مجهود ومن إسهام فاعل في تعزيز مسار البناء في تونس من مختلف المواقع.

وإن إحياء هذه الذكرى ليمثّل خير إطار لاستحضار قيمة العمل والتذكير بدوره في تهذيب شخصية الفرد وتطويرها وتمكينه من تحقيق ذاته، فضلا عن أهميته في دفع التطوّر الشامل للشعوب وبلوغها التقدّم المنشود بفضل سواعد عمّالها الأبرار وجهودهم المحمودة.

وإنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن تحيي تونس ذكرى عيد الشغل العالمي وفي محصّلتها رصيد هام من الحقوق والحريات تتصدّرها تلك المتّصلة بالحريات النقابية وحقوق الشغالين والتي تتواصل مساعي تعزيزها وصونها.

وفي هذا الإطار يؤكّد أعضاء مجلس نواب الشعب استعدادهم، بحكم الوظيفة التشريعية، للإضطلاع بدورهم الريادي في تطوير القوانين ذات العلاقة ومراجعتها وسنّ التشريعات التي تضمن حقوق الشغالين في مختلف مجالات نشاطهم وتحفزهم على مزيد البذل والعطاء.

ولا ينكر أحد اليوم ما يكتسيه العمل النقابي من أهمية في توفير أفضل الظروف للشغّالين من خلال عناية النقابات بمختلف أصنافها بمنظوريها، والإحاطة بهم، وتبنّي مشاغلهم ومختلف المشاكل والقضايا التي تواجههم، فضلا عن الإسهام في عمليات التخطيط لمستقبل المؤسسة واستشرافه، وتقديم الآراء والتصوّرات بخصوص مواجهة التحدّيات والتفاعل مع كل المتغيّرات.

وقد حقّقت عديد المبادرات النقابية في هذا المجال نتائج إيجابية جديرة بكل تنويه وتثمين، بالنّظر الى ما كان لها من تأثير مباشر على الموظفين والعملة، ومن مساهمة في تحسين المردودية وجودة الانتاج، وضمان استمرارية المرافق العمومية حفاظا على السلم الاجتماعي، فضلا عن التحفيز المتواصل على البذل والعطاء الذي أضحت الطبقة الشغّيلة بفضله ركيزة أساسية في دفع عجلة التنمية.

وإذ يشدّد نواب الشعب على أهمية صون مكتسبات بلادنا في مجال الحقوق والحريات ولا سيما منها حرية العمل النقابي، فإنهم يؤكّدون ضرورة توظيف هذا المكسب لتقديم التصوّرات والمقترحات البنّاءة والرامية الى خدمة البلاد أمام صعوبة الأوضاع الاقتصادية وما تتطلّبه من وعي جماعي بالمخاطر، ومن استعداد لمزيد البذل والعطاء وتطوير طرق العمل مع التشبّث التام بمبادئ التضحية وروح الوطنية.

ويجدّد مجلس نواب الشعب تأكيد العزم على مواصلة منهج الانفتاح على المجتمع المدني وعلى آرائه وعلى كل الشركاء الاجتماعيين، الى جانب تعزيز التواصل مع المنظمات المهنية، بالنظر الى مسؤولية الجميع في هذه المرحلة الدقيقة وما تتطلّبه من عمل جماعيّ وجهود مشتركة.

(*) بيان رئاسة مجلس نواب الشعب يوم 1 ماي 2023

ذكرى عيد الشهداء (*)

- **الترحّم على أرواح شهداء تونس الأبرار، واستحضار تضحياتهم التي اقترنت بالمناداة ببرلمان تونسي**
- **مجلس نواب الشعب سيبقى وفيا لأرواح شهداء تونس، وسيكون في مقدّمة المدافعين عن هذا الوطن وخدمة شعبه الأبي**

تحيي تونس اليوم الأحد 9 أفريل 2023 بكل إجلال الذكرى الخامسة والثمانين لعيد الشهداء، وهي ذكرى عزيزة على كل التونسيين وعلى المؤسّسة البرلمانية بالخصوص باعتبارها مثّلت محطّة نضالية هامة في تاريخ تونس وملحمة كبرى جسّمت صمود التونسيين واستبسالهم في الدّفاع عن هذا الوطن.

ففي مثل هذا اليوم من سنة 1938 سقط برصاص المستعمر 22 شهيدا وجُرح قرابة 150 مناضلا عندما خرجوا في مظاهرة عارمة من أجل المناداة بالحرّيات العامة والمطالبة بـ «برلمان تونسي» يمارس الشعب سيادته عبره.

وقد مثّلت أحداث 9 أفريل 1938 منعرجا حاسما في مسار الكفاح الوطني ومنطلقا لمواصلة النّضال الذي توُّج بالخصوص بنيل الاستقلال في 20 مارس 1956 ثمّ إعلان النظام الجمهوري في 25 جويلية 1957.

وإذ نترحّم على أرواح شهداء تونس الأبرار، فإنه حريّ بنا أن نستحضر تضحياتهم وأن نستلهم منها العبر خاصة وقد اقترنت بالمناداة ببرلمان تونسي يكون صوت الشعب ومصدر سيادته.

وإنه لمن دواعي الاعتزاز أن تتزامن الذكرى الخامسة والثمانون لعيد الشهداء بالانطلاق الفعلي لعمل مجلس نواب الشعب الذي سيبقى وفيا لأرواح شهداء تونس الأبرار، وسيكون في مقدّمة المدافعين عن هذا الوطن وخدمة شعبه الأبيّ من خلال اضطلاعه بوظائفه والقيام بالدور الموكول له في كنف التناغم والعمل البنّاء الهادف الى تحقيق أمن تونس واستقرارها ورقيّها.

رحم الله شهداء تونس الأبرار

عاشت تونس حرّة أبيّة أبد الدهر

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

(*) بيان رئاسة مجلس نواب الشعب يوم 9 أفريل 2023

مجلس نواب الشعب ينظم
ملتقى برلمانيا تمهيديا للعمل البرلماني ووسائله

بمبادرة من الأكاديمية البرلمانية نظّم مجلس نوّاب الشعب يوم الأربعاء 29 مارس 2023 ملتقى برلمانيا تمهيديا للعمل البرلماني ووسائله، أشرف عليه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضره نائبا رئيس المجلس السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي، والكاتب العام لمجلس نواب الشعب ، والمديرة العامة للأكاديمية البرلمانية ، وعدد هام من النواب ومن إطارات المجلس.

وأكّد السيّد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في افتتاح الأشغال أهمية هذا الملتقى التمهيدي باعتباره يمكّن من التعريف بالوظيفة البرلمانية في كل جوانبها وبالهياكل والمصالح الإدارية المساندة للعمل البرلماني. وبيّن أنه يمثّل فرصة للتطرّق الى خصوصيّات عمل المجلس خاصة في مستوى اللجان والجلسات العامة وعلاقات المؤسّسة البرلمانية برئاسة الجمهورية وبالسلطة التنفيذية.

وأشار الى حجم العمل الذي ينتظر المجلس والذي سيشرع فيه بنسق حثيث، مباشرة إثر المصادقة على النظام الداخلي الذي تنكب اللجنة المعنية على إعداده .

كما أبرز أهمية الحضور المكثف للنوّاب في أشغال هذا الملتقى والذي يترجم مدى استعداد أعضاء المجلس للاضطلاع بدورهم على الوجه الأكمل وتحمّل المسؤولية الملقاة على عاتقهم بما يعطي صورة حقيقية وإيجابية عن المؤسسة البرلمانية ويعزّز ثقة الشعب فيها.

وشدّد في ذات السياق على أن انطلاقة عمل المؤسسة وما اتسمت به من جدّية، تؤكّد أن هذا المجلس يعمل كل أعضائه معا في كتلة واحدة من أجل مصلحة الوطن والاستجابة لتطلّعات المواطن.

ثم تولّى السيّد لطفي البلعزي الكاتب العام لمجلس نواب الشعب تقديم عرض عن مختلف هياكل المجلس ودورها في إنجاح عمل البرلمان ومساندته.

وقدّم أهم المشاريع والبرامج التي سيتم تنفيذها على المدى المتوسط وفي مقدّمتها مواصلة إرساء الإدارة الإلكترونية واعتماد نظام معلوماتي في كل مجالات العمل البرلماني، مع تطوير البنية التقنية وتعزيز الدور المعرفي والعلمي للنائب.

وأبرز أهمية تعزيز قدرات هياكل المجلس الداخلية حتى يتسنّى لها مساندة العمل التشريعي حسب مقتضيات الدستور.

وتواصلت إثر ذلك أشغال الملتقى التمهيدي، حيث خُصّصت الحصّة الأولى للتطرّق لدور النائب ومهامه.

وقدّم السيد خليفة الوريمي المدير العام بمجلس نواب الشعب عرضا عن الوظيفة التشريعية ومسار الإجراءات التشريعية، استعرض من خلاله أصناف القوانين ومجالات التشريع والجهات المخوّلة دستوريا بتقديم مبادرة تشريعية.

ثمّ تطرّق إلى المسار الإجرائي العادي والمسار الإجرائي الاستثنائي، مبرزا الإجراءات المتّبعة من قبل البرلمان في حالة الطعن في دستورية مشروع أو بعض أحكامه وفي صورة ممارسة حق الرد وكذلك في حالة العرض على الاستفتاء وحالات اتخاذ المراسيم. كما قدّم مقترحات وتوصيات عملية تهدف إلى تطوير الأداء النيابي والارتقاء بالمردودية على المستوى الإداري.

من جهتها قدّمت السيّدة كلثوم الحزامي بوزيان المديرة العامة لوحدة متابعة العمل الرقابي بمجلس نواب الشعب، عرضا عن الدور الرقابي للمجلس ومختلف الآليات التي يمارس من خلالها النواب مهمّتهم الرقابية سواء بصفة جماعية من خلال اللجان والجلسات العامة أو بصفة فردية من خلال الأسئلة الكتابية والشفاهية التي توجّه لأعضاء الحكومة.

كما أشارت الى بعض الإشكاليات التي طُرحت في السّابق في علاقة بالأسئلة الشفاهية، واعتبرت أن الرقابة الفعّالة هي التي تضع الشعب واحتياجاته في لب العمل السياسي، مبيّنة أن هذه الرقابة تسعى بالخصوص إلى تحسين الأداء الحكومي في جميع المجالات، وتكريس الحوكمة وضمان تلبية الحكومة لاحتياجات الشعب، إضافة الى تصحيح السياسات العمومية التي لا تؤدّي إلى تحقيق النتائج المرجوّة سواء من خلال إعادة النظر فيها بصياغة التشريعات أو من خلال إعادة النظر في الموارد المخصّصة لها لتحقيقها.

وأثار النواب في تدخّلاتهم عديد المسائل المتّصلة خاصة بضرورة رقمنة إدارة مجلس نواب الشعب وإرساء نظام معلوماتي لإضفاء النّجاعة على العمل التشريعي.

كما دعوا الى إرساء إدارة التقويم والجودة لوضع مؤشّرات تتيح تقييم عمل المجلس بطريقة تقنية وعلمية وتمكّن من بلوغ الجودة وضمان نجاعة العمل التشريعي.

وتناولت التدخلات كذلك أهمية وضع مخطط تكوين بصفة تشاركية بين النواب والأكاديمية البرلمانية لتعزيز قدرات النواب وتنمية مهاراتهم.

وأشار بعض المتدخلين الى الدور التشريعي للنائب في علاقة بسن القوانين تحت قبة المجلس ودوره النيابي في علاقة بناخبيه والانصات الى مشاغل أبناء جهته وخدمة مصالحهم.

وتمحورت الحصة الثانية حول هياكل الدعم والمساندة، وقدّم في بدايتها السيدان المنصف منيسي وأحمد العلوش المديران بالهيئة العامة للمصالح المشتركة، عرضا حول دائرة شؤون النوّاب التي تعتبر إحدى أهمّ هياكل الدعم والمساندة للعمل البرلماني. وبيّنا أن هذه الدائرة أحدثت بغاية تيسير الخدمات لنواب الشعب، وتضطلع بمهام إدارية ومالية واجتماعية، بالإضافة إلى الخدمات الصحية وخدمات التنقّل.

ثم قدّمت السيّدة هدى العياري المديرة العامة للعلاقات الخارجية بمجلس نواب الشعب، لمحة عن هيكلة ومهام هذه الوحدة التي تتكوّن من دائرتين تعنى الأولى بالعلاقات الخارجية الثنائية، فيما تعنى الثانية بالعلاقات الخارجية متعدّدة الأطراف. وبيّنت أنّ النشاط الخارجي لمجلس نواب الشعب يخضع إلى جملة من الضوابط تجعله في تكامل مع الدبلوماسية الرسمية للدولة التونسية. كما قدّمت معطيات عن الهيئات البرلمانية الدولية والإقليمية وطبيعة المشاركة التونسية فيها.

ثم قدّم السيد هشام صميدة المدير العام للمصالح المشتركة عرضا عن النظام المعلوماتي الذي يعتمده مجلس نواب الشعب، وجملة التطبيقات الرقمية والبرمجيات الخاصة بمعالجة المعلومات على غرار الصادرات والواردات، والموقع الالكتروني لمجلس نواب الشعب، والمراسلات الالكترونية لأعضاء المجلس وموظفيه.

كما تطرّق الى منظومة التصرّف الإلكتروني في الوثائق والأرشيف، متقدّما بعديد المقترحات الهادفة الى تطوير البنية التحتية الرقمية للبرلمان.

وتولى السيد خالد المجاهد المدير العام للإعلام والاتصال تقديم عرض عن المهام المنوطة بعهدة هذه الإدارة ودورها في إبراز نشاط المؤسسة البرلمانية ووظائفها والتعريف به على مختلف المستويات. وبيّن أن عمل هذا الهيكل الإداري يهدف الى تدعيم شفافية المجلس والترويج لنشاطه باستخدام كل قنوات الاتصال، وتعزيز العلاقة مع الصحافة

إضافة الى متابعة ما ينشر في وسائل الإعلام عن المؤسسة البرلمانية.

وبعد استعراض مختلف الآليات والوسائل المعتمدة في العمل الإعلامي والإتصالي، بيّن أن المركز الإعلامي لمجلس نواب الشعب يعدّ همزة الوصل بين المؤسسة البرلمانية والإعلاميين، مشيرا الى العمل على دعم المجهودات المبذولة من حيث مزيد تنظيم العلاقة مع الصحافة انطلاقا مما سيضبطه النظام الداخلي للمجلس.

واعتبر أنّ الإعلام المؤسساتي والخطط الإتصالية المتّبعة تظل عنصرا أساسيا في تقديم الوجه الحقيقي للمؤسسة البرلمانية والتعريف بنشاطها ومنجزاتها على أوسع نطاق.

وقدّمت السيدة عايدة بزراتي مديرة الأرشيف والمكتبة مداخلة للتعريف بدائرة المكتبة والتوثيق بمجلس نواب الشعب، وبيّنت أنها تعدّ مصدرا هاما للمعلومات وتعمل على تلبية حاجيات النواب حتى يتسنّى لهم القيام بمهامهم التشريعية في أحسن الظروف.

كما أفادت أن مكتبة مجلس نواب الشعب تعمل على توفير خدمات وحاجيات المستفيدين من النواب ومستشاري اللجان وكافة العاملين بالمجلس إلى جانب المستفيدين من خارج المجلس كالباحثين والأساتذة والطلبة.

من جهته قدّم السيد خالد عز الدين المدير العام بمجلس نواب الشعب عرضا عن أرشيف المجلس بقسميه التشريعي والاداري وطرق معالجته وحفظه. واستعرض بالخصوص التّصرف الالكتروني في الوثائق والأرشيف عبر «منظومة ابن رشد «، مبيّنا أنها تمثّل بيئة إلكترونيّة للعمل على جميع أنواع وثائق مجلس نواب الشعب، وتمكّن من تقاسم العمل بطريقة تشاركية عن بعد. وتراعي شروط الأمان والسّلامة المعلوماتية.

وأكّد من جهة أخرى أن هذه المنظومة تيسّر عملية النفاذ للمعلومات والوثائق واسترجاعها، وتؤمّن ديمومة البيانات والمعطيات ومقروئيتها، وتحقّق آليات الربط الشبكي وتيسر عملية نشر المحتوى الرقمي للمجلس على مختلف المنصات الرقمية.

واعتبر السيد محسن بنّور، المدير العام بمجلس نواب الشعب أن علاقة البرلمان مع المجتمع المدني تندرج في إطار الدور التمثيلي للنائب، وهو أساس مشروعيته التي يستمدها من ثقة ناخبيه الذين مكّنوه من أصواتهم لينوبهم ويدافع عن مصالحهم ويستجيب لتطلّعاتهم وانتظاراتهم.

كما أشار الى أهداف إرساء تعاون مع المجتمع المدني وآلياته، مشيرا الى التجارب المقارنة في هذا الصدد، وإلى أهمية تأطير وتنظيم التعامل مع المجتمع المدني.

من جهتها تولّت السيدة هدى علي المديرة بالأكاديمية البرلمانية تقديم هذا الهيكل الذي انطلق نشاطه منذ سنة 2016. وبيّنت أن الاكاديمية البرلمانية تهدف إلى تطوير الكفاءات وترسيخ ثقافة التميز في العمل البرلماني. وتعمل على تعزيز قدرات أعضاء مجلس نواب الشعب بصفة فردية من خلال الإحاطة بهم منذ الفترة الأولى بالمجلس وتوفير التكوين القاعدي الأساسي والضروري للعمل البرلماني ومواكبتهم على مدى الفترة النيابية،

كما أشارت الى تعزيز قدرات اللجان من خلال معاضدة أعمال اللجان البرلمانية المختصّة على امتداد كامل المسار التشريعي وكذلك في العمل الرقابي.

ثم قدّم السيد وسيم النجار المدير بمجلس نواب الشعب، عرضا عن مركز الموارد والاستشارات البرلمانية التابع للأكاديمية البرلمانية، مبرزا دوره في مساندة النواب والمساهمة في مزيد الارتقاء بجودة أدائهم للوظائف المناطة بعهدتهم، إلى جانب تقديم خدمات علمية وتحاليل متوازنة تستجيب لطلبات البرلمانيين.

مجلس نواب الشعب ينظّم يوما دراسيا برلمانيا حول «جريمة إصدار الصك دون رصيد»

بمناسبة افتتاح السنة التكوينية الجديدة للأكاديمية البرلمانية، نظّم مجلس نواب الشعب صباح يوم الأربعاء 20 سبتمبر 2023 يوما دراسيا برلمانيا حول «جريمة إصدار الصك دون رصيد»، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضره نائبا رئيس المجلس وعدد هام من النواب والضيوف من قطاعات المحاماة وعدول التنفيذ والبنوك والمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وتضمّن مداخلة حول هذا الموضوع قدّمها الأستاذ محمد الهادي الاخوة المحامي لدى محكمة التعقيب والأستاذ الجامعي المبرز، تلاها نقاش عام تفاعلي وثري .

مزيد الاعتناء بالعمل التكويني

بيّن السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في مفتتح الأشغال أهمية الجانب التكويني في عمل الأكاديمية البرلمانية سواء من حيث ورشات التكوين والتدريب، أو المحاضرات العلمية والأكاديمية التي سيقع تنظيمها وستتناول مختلف مجالات الوظيفتين التشريعية والرقابية باعتبارها قوام صلاحيات مجلس نواب الشعب حسب مقتضيات الدستور. ودعا الى مزيد الاعتناء بهذا العمل التكويني لما له من أثر إيجابي في أداء النواب والرفع من مستوى مناقشة مشاريع القوانين التي ستعرض على المجلس أو ممارسة الصلاحيات الرقابية على عمل الحكومة .

وأضاف أنّه وفق دستور 25 جويلية ، تقوم الوظيفة التنفيذية بدورها، وتسهر الوظيفة التشريعية على ممارسة صلاحياتها بكل استقلالية وتحرص على التناغم الإيجابي مع الوظيفة التنفيذية دون أن تكون صندوق بريد لها . وشدّد في هذا الصدد على أن النواب سيقومون بدورهم التشريعي والرقابي حسب الوكالة التي أسندها لهم الشعب لتحقيق الغاية السامية المتمثّلة في خدمة مصلحة الوطن وإرضاء الشعب وضمائرهم بعد رضاء الله، مع السعي الى أداء الأمانة على أحسن وجه للخروج بالبلاد من هذا الوضع .

وبيّن أن تونس بحكم إمكانياتها وإطاراتها وطموح شعبها، تستحق مكانة أفضل ووضعا أحسن مما هي عليه، مؤكّدا الاستعداد للعمل على أن يكون مجلس نواب الشعب في مستوى هذه الطموحات .

وثمّن رئيس مجلس نواب الشعب في ختام كلمته موضوع «جريمة الصك دون رصيد» الذي تمّ اختياره لافتتاح السنة التكوينية الجديدة للأكاديمية البرلمانية، مؤكّدا حساسيته واهتمام مختلف الأطراف به. وشدّد في نفس السياق على أن ما يهمّ المجلس هو دراسة القانون المتعلّق بهذا الموضوع دراسة عميقة بهدف تحقيق نتيجة تشريعية تخدم المنظومة القانونية للبلاد.

هل من إبقاء على جريمة الصك دون رصيد

وألقى الأستاذ محمد الهادي الاخوة المحامي لدى التعقيب والأستاذ الجامعي المبرز، مداخلة استهلها بتساؤل» هل من إبقاء على جريمة الصك دون رصيد؟» . وقدّم قراءة قانونية تحليلية حول أحكام الفصل 411 من المجلة التجارية، المتعلّق بهذه الجريمة . وبيّن أنه تمّ تنقيح التشريع المتّصل بإصدار الشيك عديد المرات خلال

سنوات 1985و1996و2007، مؤكّدا أن المشرّع قدّم عديد الضمانات للتعامل بالشيك لاسيما المتعلّقة بالضمان الجزائي.

كما بيّن أنّ المشرّع فضّل التعامل بالشيك على بقية السندات القانونية للدين لتحقيق ضمان خلاصه، مع تسليط عقوبات

جزائية صارمة عند عدم الوصول الى النتيجة المرجوّة أي خلاص الشيك أو قسط منه . ثم تساءل عن مدى نجاح المشرّع وعن إمكانية وضع حدّ للتجريم مع توفير ضمانات أخرى للشيك في نطاق مدني.

وبيّن أن عديد البلدان المتقدّمة ذهبت الى إلغاء الصبغة الزجرية منذ نصف قرن، مضيفا أن الوقت حان للبحث في هذه المسألة و محاولة تقوية الضمانات في الميدان المدني بالنسبة للديون التي تخصّ الحكم في شيك لم يقع خلاصه.

وأكّد في السياق ذاته أنّ التجريم في هذا الخصوص يتّصف بالصرامة أحيانا وبالإهمال وخرق القانون أحيانا أخرى، موضّحا أن الصّرامة جعلت معاقبة الجاني تكاد تكون آلية عند معاينة توفّر أركان الجريمة. واعتبر أن المحاكم في بعض القضايا انحرفت في مفهوم الشيك دون رصيد وشروط صحته بتعلّة استقلال الميدان الجزائي عن المدني، فكل ميدان له تعريف لهذ السند.

وبيّن أنّ مظاهر التشدّد في العقوبة الزجرية يمكن أن يعتبرها نوع من التراجع بمجرّد معاينة المحاكم لخلاص المؤونة والمصاريف أو تأمينها حتى خارج نطاق التسوية القانونية.

واعتبر أن الصرامة تشوبها بعض الثغرات تصل الى خرق القانون والحكم ببطلان الإجراءات شعورا من المحاكم بقساوة العقوبة في مثل هذه الجرائم الاقتصادية. وأفاد أن فقه القضاء وأعمال النيابة العمومية تصدّت في التطبيق في بعض الأحيان الى العقاب في جريمة شيكات الضمان من منطلق انساني. وأوضح أنّ تتبع الجريمة يكون من الصعب أخلاقيا في بعض الأحيان ونتيجة لذلك يسقط حكم هذه الجريمة وهو ما أدّى الى تكاثر صكوك الضمان وذلك يتعارض مع الطبيعة القانونية للشيك.

وأكّد في ذات السياق معاينة انحراف بطبيعة الشيك من وسيلة خلاص الى وسيلة قرض وضمان، بما انجرّ عنه اكتظاظ المحاكم والسّجون. وبيّن أنّ كل المحاكم الابتدائية خصّصت لها دوائر لا تنظر إلا في قضايا الشيك بدون رصيد، داعيا الى أهمية التخلّص من هذا الاكتظاظ القضائي واكتظاظ السجون الذي يكلّف الدولة أموالا باهضه.

واختتم الأستاذ محمد الهادي الأخوة مداخلته بدعوة جميع الأطراف المتدخلة الى التفكير في إلغاء العقوبة السجنية في حال عدم الخلاص وتعويضها بعقوبات أخرى . كما قدّم جملة من المقترحات يمكن أن تكون حلولا بديلة تكرّس التتبع المدني وتدعمه . واقترح في نطاق التضامن وعلاوة على ما ورد من قواعد طبقا للفصل 390 وما بعده من المجلة التجارية تضامن كل الممضين عن الشيك مع الذات المعنوية في خلاص معلومه باعتبار أن كثيرا ما يختفي الشخص الحسي وراء الذات المعنوية.

واقترح في نطاق سقوط الدعوى بمرور الزمن إمكانية نزع السقوط عن الدعوى المدنية في مادة الشيك حتى يبقى لهذا السند امتيازا خاصا وفريدا بالنسبة لكل السندات الأخرى . أما في مسألة سقوط تنفيذ الحكم بمرور الزمن، فقد دعا الى عدم سقوط تنفيذ الحكم أو الأمر بالدّفع حتى بعد مرور 20 سنة ليبقى سيفا مدنيا مشهورا على المدين ويحرمه من اكتساب أي ملك الى حد خلاص ما تخلّد بذمته .

كما اقترح في نطاق الدعوى البليانية تمكين الدائن من تتبع دينه على أملاك المدين حتى وإن فرّط فيها، مبيّنا أن الهدف من هذا الإجراء هو إثبات التواطؤ بين المحيل والمحال عليه.

وأكّد في خلاصة قوله أنّ تكريس الدعوى المدنية مع تقدّم العلم يمكن أن يكون حلاّ لكل مشاكل الشيك بدون رصيد بمطالبة المستفيدين من هذا السند بعدم القبول بخلاصه بهذه الوسيلة الا إذا تثبّتوا من توفّر الرصيد وهي الوسيلة المستعملة بالنسبة لبطاقات الخلاص مع بعض الاختلافات. وخلص الى أن تطبيق هذه الطريقة يمكن أن يقلّص من نفقات الدولة وإهدار الأموال في القضاء وفي السجون.

واعتبر أن بعض المقترحات الإصلاحية لن ترضي المتمعّشين من جريمة إصدار الصك دون رصيد ، مؤكّدا أن المصلحة الاجتماعية والاقتصادية تقتضي ذلك .

آراء ومقترحات حول التنقيح

وقد شفعت هذه المحاضرة بنقاش حول موضوع تجريم الشيك دون رصيد، قدّم خلاله الضيوف والنواب آراءهم ومقترحاتهم في هذا الصّدد.

ودعا المتدخّلون الى مراجعة منظومة التقاضي، إلى جانب التفكير في إعطاء المنظومة المدنيّة النجاعة اللّازمة. كما وجّهوا عديد الانتقادات للبنوك مع تحميلها المسؤوليّة من حيث التثبّت قبل إسناد دفاتر الصكوك وضرورة القيام بالمتابعة اللّازمة. واعتبرها البعض مستفيدة من تجريم الشيك بدون رصيد باعتبار المبالغ المالية الكبيرة التي تجنيها من وراء إجراء الإشعار. كما تمّ انتقاد الشروط المجحفة التي تفرضها البنوك على أصحاب المؤسّسات الصغرى والمتوسطة من حيث إسناد القروض والتسهيلات المالية، مع الحثّ على مراجعة شروط ومعايير إسنادها للتصدّي للوسائل الموازية.

كما لاحظ عدد من المتدخّلين أنّ الإشكال يكمن في الحياد بالوظيفة الأساسيّة للشيك ليتحوّل من أداة خلاص الى وسيلة ضمان، وفي هذا السياق، حمّل المتدخّلون جانبا من المسؤوليّة الى المستفيد ودعوا الى التصدّي لظاهرة مسك الصكّ من باب الضمان. ودعوا من جهة أخرى الى ضرورة تفعيل الشيك كوسيلة دفع حينيّة مع التفكير في وسائل بديلة على غرار تطبيقة تمكّن المستفيد من التثبّت من توفّر المبلغ موضوع الشيك، مستندين في ذلك الى بعض التجارب المقارنة.

وقدّم الحاضرون في مداخلاتهم جملة من الاقتراحات الفعليّة في علاقة بالتعامل بالشيك، من ذلك تفعيل الصك الإلكتروني، ومراجعة مؤسسة الضمان، والتمديد في فترة التسوية، والتخفيض في الفوائض والغرامات، وربط الجريمة بالتسوية لتكون هذه الأخيرة موقفة للتتبع، الى جانب نشر ثقافة اعتماد وسائل الائتمان، بالإضافة الى التفكير في الأثر الرجعي لإلغاء العقوبة السجنيّة ليسري على المحكومين.

كما تمّ التطرق الى حلول وقائية يلعب فيها البنك المركزي دورا أساسيا على غرار تركيز نظام تبادل معلومات والعمل على التحرّي الشديد قبل منح دفاتر الشيكات، مع التفكير في اعتماد تصنيف لدفاتر الصكوك حسب مداخيل صاحب الحساب البنكي وإمكانياته المادية.

هذا وتمّ اقتراح أن يكون القانون المنقح للفصل 411 من القوانين التجريبيّة، أي أن يكون نافذا لمدّة محدّدة ثمّ يخضع للتقييم والتحرّي في مدى نجاعته، مع الإبقاء على التجريم في ما يتعلّق بصيغ التحيّل، ومراجعة كل التشريعات المتعلّقة بالأوراق التجاريّة وتطويرها،

انفتاح مجلس نواب الشعب على المنظّمات الوطنية والمجتمع المدني

تجسّم انفتاح مجلس نواب على المنظّمات الوطنية والمجتمع المدني عبرلقاءات السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب مع رؤساء وممثّلي عدد هام من هذه المنظّمات.

وقد كانت هذه اللّقاءات التي حضربعضها السيد أيمن الورغي النائب مساعد الرئيس المكلّف بالعلاقات مع المواطن والمجتمع المدني، مناسبة لتأكيد مبدإ الشفافية والانفتاح في عمل مجلس نواب الشعب واستعداده لتشريك المنظّمات ومختلف مكوّنات المجتمع المدني والإصغاء إليها في مستوى اللّجان المعنية عند النظر في التشريعات ذات العلاقة بمجالات اختصاصها.

كما قدّم ممثلو مختلف هذه المنظّمات عروضا عن عملهم ودورهم المحوري في دفع عجلة التنمية، مستعرضين الصّعوبات والمشاغل المتّصلة بالقطاعات الراجعة إليهم بالنّظر.

وحظيت المنظّمات المعنية بالشأن الإعلامي بقسط هام من اللّقاءات التي انعقدت في رحاب مجلس نواب الشعب، وذلك سواء لتبادل الرأي بخصوص تطوّرات القطاع الإعلامي والاتصالي ووضعيات بعض المؤسسات الإعلامية الخاصة والعمومية، أو كذلك للنّظر في المسائل المتعلّقة بتغطية عمل مجلس نواب الشعب وعلاقاته بأجهزة الإعلام.

وفي ما يلي قائمة الوفود التي تمّ استقبالها من قبل السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب :

- وفد من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين، ضمّ نائبة الرئيس و أمينة المال، يوم 17 مارس 2023 .
- السيد كمال ربانة، رئيس النقابة التونسية للإذاعات الخاصّة، يوم 23 مارس 2023.
- السيدة راضية الجربي، رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، يوم 23 مارس 2023.
- السيد الحبيب قيزة، أمين عام الكنفدرالية العامة التونسية للشغل، يوم 27 مارس 2023.
- السيد نور الدين بن عيّاد، رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري يوم 4 أفريل 2023.
- أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية يتقدّمهم السيد سمير ماجول رئيس المنظمة، يوم 5 أفريل 2023 .
- السيد فاروق بوعسكر رئيس الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات ، يوم18 افريل 2023 ، ويوم 6 سبتمبر 2023.
- السيد اسماعيل السحباني، الأمين العام لاتحاد عمال تونس مرفوقا بالسيد رشاد النموشي الأمين المساعد، يوم 19 أفريل 2023.
- السيد ميداني الضاوي، رئيس النقابة التونسية للفلاحين، يوم19 أفريل 2023.
- السيد الطيب الزهار، رئيس الجامعة التونسية لمديري الصحف، يوم 2 ماي 2023.
- مجموعة من الإعلاميين المهتمين بالشأن البرلماني، يوم3 ماي 2023.
- السيد كريم بن عربية، عميد الهيئة الوطنية للعدول المنفذين بتونس، يوم 15 ماي 2023.

● السيد أيمن شطيبة رئيس نقابة القضاة التونسيين، يوم 15 ماي 2023 .

● السيد يسري المزاتي رئيس المنظمة التونسية للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يوم 22 ماي 2023

● السيد كريم بن عربية ، عميد الهيئة الوطنية للعدول المنفذين بتونس، وعدد من أعضاء الهيئة، مرفوقين بأعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الافريقي لعدول التنفيذ، يوم 25 ماي 2023.

● السيد عبد اللطيف الخمّاسي، رئيس الاتحاد التونسي لأصحاب المؤسّسات الخاصة للتربية والوفد المرافق له، يوم 9 جوان 2023.

● وفد من المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA ، يوم 9 جوان 2023.

● السيد ماهر الهمامي، الكاتب العام للنقابة التونسية للمهن الموسيقية والمهن المجاورة والوفد المرافق له، يوم 9 جوان 2023.

● السيد خميس عفية، رئيس الاتحاد التونسي للمؤسّسات الصغرى والمتوسطة، يوم12 جوان 2023.

● السيد طارق الشريف، رئيس كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسية CONNECT، يوم 12 جوان 2023.

● وفد من الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، يتقدّمهم الأستاذ حاتم المزيو عميد المحامين، يوم 13 جوان 2023.

● السيد عدنان الأسود، رئيس هيئة النفاذ الى المعلومة بالنيابة، يوم 14 جوان 2023.

● السّيد سمير مرموري، رئيس مكتب تونس لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن DCAF، والسيدة وداد بوجاه المكلفة بالبرامج بمكتب تونس، يوم 19 جوان 2023.

● السّيد مهدي الفخفاخ، رئيس الغرفة النقابية الوطنية لمقاولي البناء والأشغال العمومية، يوم 19 جوان 2023.

● السيد محمد الطاهر ميساوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، يوم 4 جويلية 2023.

● السيد عمار ضية، رئيس المنظمة التونسية للدفاع عن المستهلك ، يوم 06 سبتمبر2023.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

المجلس
مجلة دورية تصدر عن مجلس نواب الشعب

العنوان :
مجلس نواب الشعب – باردو 2000
الهاتف : 71 157 000
الفاكس : 71 511 680
البريد الالكتروني : presse@arp.tn
الموقع الالكتروني : www.arp.tn

رئيس التحرير
خالد المجاهد

أسرة التحرير
خلود كواكب
ليلى الزواوي
شادية بن يوسف
أحمد حطاب

رسوم بيانية وقر افيك
ريم الطالبي

الصور
هادي ماجرى
عدنان الطرودي
عصام حمودة

تمّ طبع هذه المجلّة في
الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم
SOTEPA GRAFIC SARL
12, نهج الخيرية- 1002 تونس, البلفدير
الهاتف : 71 901 933 / 71 904 380
البريد الالكتروني Sotepagraphic@yahoo.fr